

من قصص الحرية في تاريخ البشرية

قصة الحرية بجمهورية البندقية

المصطفى حميمو

من قصص الحرية في تاريخ البشرية

قصة الحرية
بجمهورية البندقية

المصطفى حميمو

فهرس لكتاب

المقدمة **4**

مرحلة ما قبل نشأة الجمهورية **6**

مقدمة 7
نصيب الطبيعة الجغرافية في نشأة الجمهورية 7
نصيب الثقافة السياسية بالموطن الأصلي 9
نصيب الأحداث الطارئة على الموطن الأصلي وتداعياته 15
نصيب الحياة السياسية الناشئة بأرض الهجرة 18
نصيب طبيعة الاقتصاد الناشئ بأرض المهجر 20
نصيب تطهير المجال البحري لأرض المهجر من القراصنة 23
نصيب الاستقلال السياسي والروحي بأرض المهجر 24

عهدالجمهورية الأول **27**

مقدمة 28
نشأة الجمهورية بانتخاب أول دوق لها سنة 697 م 29
قصة تخلص الجمهورية من أول دوق تحرّش بحريتها 31
استمرار محنة الجمهورية مع قوى الاستبداد 32
سبب استعصاء الجمهورية على قوى الفساد والاستبداد 38
دوام الجمهورية بصلاح مؤسساتها وليس بصلاح رجالها 40
عظمة الجمهورية في حرية شعبها وليست في أمجاد رجالها 41

عهد الجمهورية الجديد **47**

مقدمة 48
الحرب التي لم تدمر الجمهورية قوتها 49
انفراجة في سماء الحرية بجمهورية البندقية 51
الحرية بالجمهورية كانت قضية أمة 54
نجاة الحرية بالجمهورية من تهديدات قراصنة شمال إفريقيا 60
أبرز معالم رسوخ الحرية بجمهورية البندقية 64
حكمة الأمة الحرة أقوى من عبقرية الرجال 67
الدين والتديّن بين بيئة الحرية وبيئة الاستبداد 69
دروس وعبر من قصة الحرية بجمهورية البندقية 77

أهم المراجع المعتمدة **82**

المقدمة

"من قصص الحرية في تاريخ البشرية" هو عنوان سلسلة من أربعة كتب. ألفتها من بعد حصولي على المعاش وتفرغي للبحث في تاريخ الأمم التي تيسر فيها تحقيق مطلب الحرية في صراع ضد الاستبداد. ذلك المطلب الذي تعذر تحقيقه مما عُرف بثورات الربيع العربي. ثورات سرعان ما تحولت إلى ما لا يزال يوصف بالخريف العربي.

بحثٌ شيق ومُمتع، استفدت منه كثيرا واكتشفت فيه ما لم أجد له مثيلا بلغتنا العربية. فتفتحت شهيتي لتدوين ثمراته بقصد تعميم الفائدة، ولا سيما كوني الداعي المتحمس لتدريس تاريخ الشعوب الحرة، علاوة على تدريس تاريخنا على حقيقته بحُلوه ومُره كما وردنا في كتب المؤرخين المسلمين أنفسهم. وذلك بقصد تحصين الشباب في المقام الأول، من آفة التطرف ومما قد ينجم عنه، لا سمح الله، من تهديد لأمن البلاد والعباد. وبقصد تعميم الفائدة بالنسبة للجميع من جهة ثانية. وتلك الكتب الأربعة هي بالترتيب :

1. قصة الصراع بين الحرية والاستبداد بروما العتيقة
2. قصة الحرية بجمهورية البندقية البائدة
3. قصة الحرية بالمملكة البريطانية المتحدة
4. قصة الحرية بالولايات المتحدة

للحرية قصص في تاريخ شعوب بلدان أخرى. فتبقى لك، أيها القارئ الكريم، فسحة البحث عنها ومتعة اكتشافها للاستفادة من الاطلاع عليها، من بعد تعرفك على قصصها في سلسلة كتبي الأربعة. حينها تكون قد أدركت المقصود بالحرية، كما تكون قد علمت إذا ما كانت لها قصص في تاريخ أسلافك أم لا. وذلك هو بالذات المقصود من تأليف تلك الكتب الأربعة.

من بعد معرفة قصة الحرية بروما العتيقة، قد تتساءل عن الفائدة من الاطلاع على قصتها في غيرها. فلماذا ذلك التكرار؟ معك حق في ذلك. والجواب يكمن في أن الحرية، لما ستدرك المقصود منها في الكتاب الأول، لها قصص مختلفة من مكان لآخر ومن زمان لآخر. قصصها كبصمات الأصابع، تتشابه لكنها مختلفة عن بعضها البعض. جوهرها واحد، لكن أشكالها وظروف نشأتها مختلفة، كما ستعلم ذلك من قصتها في أي من الكتب الأربعة. فمن أسباب نشأتها ونمائها ما هو من فعل البشر، ومنه ما هو من فعل القدر الذي لا دخل فيه للبشر. سوى أنه بمقدوره دفع قدر بقدر متى ما فطن لذلك واستطاع إليه سبيلا. وبما أن جوهر الحرية واحد وأن لها أشكال وظروف نشأة ونماء مختلفة من مكان لآخر ومن زمان لآخر، فليس من الضروري قراءة السلسلة انطلاقا من الكتاب الأول.

ثم قد تتساءل وبحق أيضا، عن المقصود بالحرية في تلك القصص. كما ستتساءل بحق وكما تقدم، عما إذا ما كانت لها قصص في تاريخ أسلافك أم لا. يسرّني ذلك كثيرا، لأنه المقصود بالذات من تأليف ونشر تلك الكتب الأربعة على الشبكة للقراءة فقط، وبالمجان. وأفضّل أن لا أجيبك عليها، لأنه مهما اجتهدت لن أوفي تلك الأجوبة حقها مثل ما توفيه قراءة أي من تلك الكتب الأربعة. أخشى من ذلك خذلانها وظلمها.

لكن ما اكتفيت فيها بترجمة ما جاء في كتب المؤرخين. بل سأرافقك معهم في تلك الرحلة الشيقة في الزمان إلى روما العتيقة التي دامت بفضل الحرية قوية ومستقرة سبعة قرون، ثم إلى جمهورية البندقية التي دامت من جهتها وبفضل الحرية دائما قوية ومستقرة مدة إحدى عشر قرنا من الزمن، وإلى بريطانيا وأخيرا إلى الولايات المتحدة. تقرأ الكتاب وأنا برفقتك أتصور وأخمن أنك تضع تساؤلات حول الأحداث التي ستكتشفها. ولا يسعني حينها إلا أن أدلي لك بتعليقاتي عليها. قد لا تتّفق معها. لكنك ستستأنس بها كي تشكل آراءك الخاصة بك.

وستجد أنه من خصوصيات تاريخ البندقية كونه غير متوفر على شاكلة كتب تاريخ روما وبريطانيا والولايات المتحدة. مع صغر حجمها والإمبراطوريات القوية من حولها كانت تلك الجمهورية تجد مصلحتها الأمنية في التكتم على أسرارها. ومن شدة خوفها من الجواسيس ظلت لا تسمح لأحد بالاطلاع على أرشيفها ولا على اجتماعات كبار القوم بها. فقط من بعد إنهاء وجودها باحتلال فرنسا لها سنة 1797م سطى نابوليون كعادته على أرشيفها، ورحّله إلى باريز. وفقط حينها بدأ البحث العسير في تاريخها الذي دام إحدى عشر قرنا مع ما فيه من المخطوطات والوثائق المدونة بلغة لاتينية قديمة ظلت تتطور مع مرور الزمن. لهذا اعتمدت في تحرير الكتاب الخاص بها على كتب ثلة من المؤرخين، قرأتها دفعة واحدة، مرحلة بمرحلة، ولخصت لك ما جاء في تعاليقهم على الأحداث التي لها علاقة بقصة الحرية.

واعلم أن كتبي الأربعة ليست كتب تأريخ بقدر ما هي رواية لقصة الحرية في كل منها. فلا تنتظر مني فيها الصرامة والدقة الأكاديمية. أعرض عليك قصتها من دون الرجوع كل مرة إلى المراجع والمصادر التي أستقيتها منها. وإذا ما تفتحت شهيتك للدقة في البحث فيسرني ذلك كثيرا، وأحيلك في نهاية كل كتاب إلى المراجع التي اعتمدتها، كما سيبقى في وسعك البحث في غيرها.

أما تعريب بعض الألفاظ فوارد جدا أن يشوّه معناها الأصلي. قال في ذلك الدكتور عبد الله العروي وبحق: "مشكل قائم باستمرار هو كيف يتم تعريب الألفاظ دون أن يستدعي ذلك تعريب المفاهيم، وبالتالي طمس الخصوصيات التي هي لبّ التاريخ". إلا أن هذا كان واردا عند العرب قديما في موضوع الحرية ونحوها، لما ما كان بوسعهم معرفة وجود أنظمة حكم غير تلك التي كانوا يعيشون فيها. أما اليوم فأنت على علم بمختلف الأنظمة السياسية الموجودة بالعالم القديم والحديث. ولن تفوتك المفاهيم الأصلية للكلمات المترجمة للغة العربية، ولا سيما في خضم الأحداث التي من شأنها أن توضح لك تلك المفاهيم.

والذي ينبغي، في تقديري، أن يحظى بكبير اهتمامك كعربي، هو قصة الحرية في تاريخ شعوب كل من تلك البلدان الأربع. ذلك ما حاولت التركيز عليه في تعليقاتي على الأحداث المستوحاة من تعليقات المؤرخين الذين اعتمدت على كتبهم. وستجدني برفقتك في تلك الرحلات السياحية الشيقة والممتعة عبر الزمان بكل من روما العتيقة وجمهورية البندقية البائدة وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة منذ نشأتها ووسط الأجيال الأولى من شعوبها. أتمنى لك معي سفرا ممتعا ومفيدا، تكسر به متى ما شئت رتابة الحياة اليومية وتستريح به من متاعبها. فهيّا بنا مع قصة الحرية بأي من تلك الكتب الأربعة تريد، مع ثلة من المؤرخين الذين يعودن للحياة من أجلك مع عدة أجيال من البندقيين. ونبدأ الكتاب بعهد ما قبل نشأة الجمهورية. يليه عهد الجمهورية. فماذا عن عهد ما قبل نشأتها ؟

ذ. المصطفى حميمو

مرحلة ما قبل نشأة الجمهورية

مقدمة

نذكرك بأننا بصدد الحديث عن قصة الحرية بجمهورية البندقية من خلال تتبع تاريخها. وكما تقدم معنا، نشأة الحرية في كل مكان كان دائما للبشر فيها نصيبه وللقدر نصيبه الذي لا دخل فيه للبشر، سوى أنه بمقدور البشر التأثير في نصيب القدر. وفي مقدمة عوامل القدر نجد الطبيعة الجغرافية للمكان. ومن عوامله أيضا مجمل عناصر الموروث الثقافي من دين وتقاليد واقتصاد وغيرها، والتي هي من صنع الأجيال السابقة. كما من عوامله الأحداث الإيجابية أو السلبية التي تمر منها الشعوب والخارجة عن إرادتها. وبما أن الجمهورية هي التي كانت الحاضنة للحرية فنستهل هذا الكتاب باستعراض ما كان لعوامل القدر في نشأتها، وفي مقدمتها نصيب الطبيعة الجغرافية لمكان نشأتها.



وقبل الخوض في عرض مراحل ما قبل نشأة جمهورية البندقية، لا بد من الإشارة إلى تسمية الأرخبيل بالإسم الذي كان له في تلك الفترة. كان يسمى بـ "ڤينيتو البحرية" في مقابل "ڤينيتو البرية" من كامل إقليم "ڤينيتو" *Venito* بشمال شرق إيطاليا. وكان ولا يزال كامل الإقليم يحمل نفس الإسم "ڤينيتو" نسبة لإسم أهله الڤينيت، الذين لا يعنينا الخوض في أصلهم غير المعروف بالضبط. أما إطلاق العرب لإسم البندقية في ما بعد على ڤينيتو البحرية، يعود لعهد الجمهورية اللاحق، لما سمّاها أهلها بلغتهم "بونوم دوتشي" بمعنى الدوقية الطيبة *le bon duché*. ومن تم تحوّلت "بنوم دوتشي" على لسان العرب إلى البندقية. وهي الدوقية التي اشتهرت ب " ڤينيسيا" أو *Venise* بالفرنسية، نسبة لإسم أكبر مدنها التي صارت عاصمة الجمهورية من بعد نشأتها، والمشتقة كذلك من ڤينيتو إسم الإقليم الأصلي. لذا سنسمي الأرخبيل بـ "ڤينيتو البحرية" إلى حين مرحلة قيام الجمهورية فنسميها حينها بالبندقية. والآن ماذا عن النصيب الذي كان للطبيعة في نشأة الجمهورية ؟

نصيب الطبيعة الجغرافية في نشأة الجمهورية

وبالنظر لكون الاستبداد هو القاعدة في تاريخ البشرية، وكون الحرية هي الاستثناء، فمن حقك أن تتساءل كيف نشأت الحرية منذ القديم في بعض بقاع الأرض من دون غيرها. بلا شك أن هناك عدة عوامل خارجة عن إرادة البشر قد ساعدت على استنباتها. بالاطلاع على تاريخ جل الشعوب الحرة في العصور العتيقة ستجد أنه غالبا ما كان للطبيعة الجغرافية نصيب كبير في ذلك. بخصوص جمهورية البندقية، يقول المؤرخ سيسموندي : "طبيعة بلد الڤينيتيين كانت سببا في استقلالهم لمدة طويلة"[1].

فالاستبداد من داخل المجتمع أو من خارجه هو، مثل كل شر وسوء، وكالأعشاب الضارة بالأرض المهملة، قائم أو قادم لا محالة. أما الحرية فهي كالشجرة المثمرة. ومثلها مثل كل خير، فلا بد للمجتمع من جهد جهيد لاكتسابها ثم للحفاظ عليها فهي تحتاج لبيئة طبيعية وسياسية واجتماعية تمكنه من حمايتها ومن رعايتها، مثل الخضر والفواكه التي تزرع داخل البيوت المغطاة.

وكما تقدم معنا في الكتاب الأول من هذه السلسلة، فقد ساهمت الطبيعة الجغرافية في تيسير نشأة الحرية وفي حمايتها في روما العتيقة وفي حواضر اليونان القديمة. كما كان لها نصيب مهم في ذلك في جمهوريات البندقية وجنوة *Gênes* وبيزا *Pise* بإيطاليا، وفي سويسرا وفي الأقاليم السبع الهولندية وفي أنكْلترا وأخيرا في المستعمرات الإنكْليزية بأمريكا الشمالية. جل هذه المناطق عرفت أمرين متلازمين وهما طبيعة شبه مهملة لصعوبة العيش فيها

[1] SIMONDE DE SISMONDI Jean Charles Leonard, *HISTOIRE DES REPUBLIQUES ITALIENNES DU MOYEN AGE*, Furne et C^{e}, Paris 1840, p. 220

وجماعات بشرية لاجئة إليها من بلدانها الأصلية تعشق الحرية وتبحث عنها في بيئة طبيعية صعبة تحميها من الاستبداد.

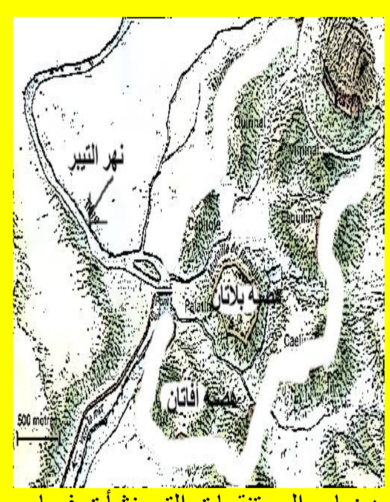
وكمثال على ذلك، نسوق لك المنطقة التي نشأت فيها روما العتيقة. فقد كانت عبارة عن بضع هضاب متقاربة على يسار نهر التيبر، ووسط مستنقعات تشكلت بسبب فيضانات النهر الموسمية. لذلك كانت مهملة. وقد لجأت إليها على التوالي جماعات بشرية من المناطق المأهولة من حولها، إما مطرودة أو مستنكفة من سيادة الاستبداد فيها على حساب الحرية، وتبحث عن بيئة تلجأ إليها بالرغم من شظف العيش فيها، لكنها كفيلة بأن تحميها من الاستبداد. وفيما يلي صور ورسوم بعضها بإيطاليا.



مدينة جنوة الإيطالية



ميناء مدينة بيزا الإيطالية





هضاب المستنقعات التي نشأت فيها روما

وكانت تلك الجماعات تتكون بالأساس من نبلاء مع مواليهم، انهزموا في صراعهم مع من كانوا أقوى منهم في مدنهم الأصلية، فغُلبوا وانتُزعت منهم أراضيهم التي كانت قوام قوتهم كنبلاء، وجاؤوا إلى هنالك ومعهم موروثهم الثقافي والسياسي الذي بفضله توافقوا على إنشاء مجتمع جديد يتساوى فيه الجميع وتحكمه مؤسسات سبق أن عرفوا مثلها في بيئتهم الأصلية. وكما تقدم، فالعامل المشترك بينهم كان هو عشقهم للحرية وكرههم للاستبداد.

حصل الشيء نفسه مع المستوطنين الإنكْليز من مذهب البروتستانت الطهرانيين الذين ضاقت الكنيسة الإنكْليكانية بطهرانيتهم، فكانت تضطهدهم. ثم لما وجدت الفرصة للتخلص من أشدّهم عليها، هجّرت مائة أسرة منهم إلى أراضي أمريكا الشمالية المتوحشة والحديثة الاكتشاف آنذاك، والتي كانت تحت سيادة إنكْلترا[1]. كذلك كان الشأن بالنسبة لجمهورية البندقية موضوع هذا الكتاب. فماذا عن طبيعة المنطقة التي نشأت فيها لاحقا هذه الجمهورية ؟

كما ترى في الصور أسفله، فأنهار جبال الألب بشمال شرق إيطاليا تصب كلها في شمال غرب خليج بحر الأدريتيك. وحملت معها على مر العصور الأتربة التي لا تزال تترسّب أمام مصابها ثم تدفعها الأمواج الهائجة إلى شواطئ الشمال حيث ظلت تتراكم حتى شكلت أرخبيلا مكوّنا من 121 جزيرة رملية، في وسط بُحيرة، مياهها هادئة وضحلة. وتحميها من جهة الجنوب من غضب أمواج البحر جزر طويلة ذات أبواب تمكن من الدخول إليها، وهي من صنع قوة تيارات الأنهار التي تصب فيها. ومساحات جزرها تضيق كل يوم بفعل المد البحري ثم تتسع بفعل الجَزْر. هكذا شكلت تلك البحيرة حماية طبيعية لسكان جزرها من جيوش القوى المعادية

---

[1] انظر ذلك في كتاب
DE LABOULAYE Édouard-René Lefebvre, *L'HISTOIRE POLITIQUE DES ETATS UNIS D'AMÉRIQUE*, Charpentier, Paris, 1808

القادمة من البر أو من البحر. وفيها نشأت لاحقا جمهورية البندقية التي عمرت حرة ومستقرة وقوية طيلة إحدى عشر قرنا.



ثلاث خرائط مختلفة توضح موقع ڤينيتو البحرية قديما والبندقية حاليا من إقليم ڤينيتو البرية

لكن ما هي الأسباب التي جعلت جماعات من الشعوب تترك رغد العيش في بلدانها الأصلية وتلجأ لشظفه بمثل تلك المناطق المهملة ؟ الجواب بالنسبة لشعب ڤينيتو البحرية الذي يهمنا هنا نتأمله في الفصول التالية.

نصيب الثقافة السياسية بالموطن الأصلي

طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالوطن الأصلي كان لها دائما النصيب الأوفر في نشأة الحرية بأرض اللجوء والمهجر. لن نستوعب حقيقة تاريخ الحرية بجمهورية البندقية ونستفيد من دروسها وعبرها إلم نعد لجذورها بالموطن الأصلي، وهو إقليم ڤينيتو الذي كانت عاصمته هي حاضرة بادوڤا. إلا أن التاريخ لم يسجل أية تفاصيل عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بإقليم ڤينيتو وبجزئها البحري الذي هو موضوع اهتمامنا. لكنه ترك مؤشرات قوية عليها من خلال ما وصلنا من تاريخ روما وأتينا العتيقتين ومن تاريخ حروبهما وعلاقاتهما بباقي شعوب الحواضر والأقاليم من حولهما. فقط منه نستشف أن حاضرة بادوڤا عاصمة إقليم ڤينيتو من قبل احتلالها من طرف روما كانت دولة في حجم حاضرة *cité Etat*، كجل الحواضر القديمة بجنوب القارة الأوروبية، بإسبانيا وإيطاليا واليونان. مثلها في ذلك مثل روما وأتينا وسبارتا وغيرها في العصور العتيقة. فماذا عن طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تميزت بها حاضرة بادوڤا عاصمة إقليم ڤينيتو، عن عواصم الدول الكبرى بالشرق والغرب، والتي اشتملت في طيها، كغيرها من الحواضر بجنوب أوروبا، على جذور الحرية السياسية ؟

نشأت تلك الكيانات السياسية في جنوب أوروبا على شواطئ البحر المتوسط، من بعد ما توقفت فيها القبائل والشعوب عن حياة الترحال واستقرت بأراضي منبسطة لمزاولة الزراعة كأهم نشاط اقتصادي، بدلا من الاقتصار على الصيد وتربية المواشي. وحياة الاستقرار بالأراضي الفلاحية كانت لها متطلبات وحاجيات غير متطلبات حياة الترحال. فنشأت من أجل ذلك مدن وقرى من حول أنشطة الحرف والصناعات التي تلبّي تلك المتطلبات. ونشأ عن ذلك التحول الاقتصادي واقع اجتماعي جديد. ثم مع حياة الاستقرار، أكثر من حياة الترحال، تظهر التفاوتات في المهارات والكفاءات التي تنشأ عنها الفئات والطبقات المجتمعية المتفاوتة في الثراء والنفوذ. فصارت تلك المجتمعات المستقرة في حيز جغرافي محدود تتكون من فئتين اجتماعيتين متميزتين، وهما فئة النبلاء وفئة العوام. وهما فئتان تتكاملان أكثر مما تتناقضان. فماذا عن طبيعة كل منهما ؟

1. **النبلاء :** كانوا هم ملاك الأراضي التي تتوسطها الدولة-الحاضرة. وكل دولة مهما كان حجمها، كان لا بد لها من قوة عسكرية ذاتية تحمي بها سيادتها على أراضيها من عدوان جيرانها وغيرهم. وبما أن كل دولة كانت في حجم مدينة مع أريافها، لم يكن في مقدورها تشكيل جيش نظامي متفرغ لتلبية ذلك المطلب. فكان عبء حمايتها وحماية الأراضي الفلاحية من حولها موكول بصفة طبيعية لأصحاب تلك الأراضي الفلاحية. بذلك

مرحل ما قبل نشأة الجمهورية
كانوا فلاحين وفي الوقت نفسه رجال حرب وقادة عسكريين، وفي استنفار دائم لمواجهة كل طارئ. فاستحقوا واكتسبوا بذلك صفة النبلاء. كانت لهم قلاع محصّنة وسط أراضيهم الفلاحية، يسكنون فيها بصفة رسمية، ويحتمي بداخلها المزارعون من العوام ونساؤهم وأطفالهم في حال العدوان الأجنبي عليهم. وكان لأولئك النبلاء مساكن تليق بمقامهم بداخل الحاضرة المحصنة بالأسوار، فينزلون بها لقضاء أغراضهم الشخصية أو لممارسة حقوقهم السياسية بالدولة-المدينة.

2. **العوام :** وهم مجموع باقي فئات المجتمع من صغار المزارعين ومن العمال بضيعات النبلاء ومن الحرفيين والتجار بالمدينة. علاوة على العبيد[1]. والعوام، من غير العبيد، كانوا صنفان بحسب النشاط الاقتصادي. منهم صغار المزارعين، والعمال بضيعات النبلاء في الأرياف، واليد العاملة بالورشات الحرفية بالحاضرة وبقُراها. ومنهم رجال المال والأعمال من تجار وأصحاب الورشات الحرفية. وبخلاف النبلاء المسلحين في الأرياف للتصدي لكل طارئ، فالعوام داخل المدينة كانوا محميين بأسوارها المنيعة. فما كانوا في حاجة لحمل السلاح. بل كانوا ممنوعين من حمله صيانة للأمن الداخلي. وحرصا من النبلاء على التمايز بينهم وبين العوام كانوا في روما العتيقة مثلا، يحرصون على الاختلاف عن العوام في الملبس كما كانوا يستنكفون من ممارسة كل الأعمال اليدوية خارج ضيعاتهم ومن الاشتغال بكل ما يشتغل به العوام من حرف وتجارة.

وفي ڤينيتو البحرية التي تهمنا والتي صارت لاحقا جمهورية البندقية، لم تكن هناك أراضي فلاحية. فلم يكن فيها نبلاء. بل كان كل سكانها، بطبيعة الحال من العوام الذين يشتغلون في صيد السمك وفي إنتاج الملح وفي التجارة فيهما. وهما الثروتين اللتين تميزت بهما البحيرة. علاوة على عُمال ورشات صناعة وصيانة القوارب البحرية ومهن بناء الأكواخ الخشبية على أرضي الجزر أو فوق الأعمدة بشواطئها، بالإضافة إلى صغار التجار الذين كانوا يبيعون كل لوازم الحياة اليومية، والتجار المتنقلون بين الجزئين البري والبحري، والقائمين بتبادل السلع بينهما. إلا أن ڤينيتو البحرية كانت تحت سيادة حاضرة بادوڤا. بقي لنا أن نعرف ما الذي ترتب عن تلك الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الحياة السياسية بمجموع ڤينيتو. فلمن كانت فيها السيادة ؟ ومن تم هل كانت بيئة حرية أم بيئة استبداد، أم خليط ما بين الأمرين ؟

كما تقدم، الذي يهمنا من الحياة السياسية هو مقدار الحرية فيها في مقابل مقدار الاستبداد. ونذكر بأن دائرة الحرية والعدل تتسع بمقدار اتساع شراكة الأهالي في السيادة. والحرية ككل خير تُكتسب. أما الاستبداد، ككل شر ومكروه، فله مقوماته الذاتية التي بها هو قائم لا محالة حيثما وجد شعبا وضيعا، اللهم إذا ما صار ذلك الشعب يتطلع للحرية كي يكون سيد نفسه وجوبه بالمقاومة الدائمة كما تُجابه الطفيليات والأمراض محاصيل المزارع الفلاحية.

بحسب ما بين أيدينا من كتب، وكما تقدم، لم يسجل التاريخ تفاصيل الحياة السياسية الخاصة بمجموع إقليم ڤينيتو. لكنها لم تكن وبلا شك تختلف كثيرا عن غيرها من الكيانات السياسية التي كانت مثلها الدولة العتيقة في حجم مدينة مع أريافها، كروما واسبارطا وأتينا، والتي سجلت كتب التاريخ تفاصيل الحياة السياسية فيها. فالنبلاء فيها بفضل سيوفهم ومن دون كل العوام العُزّل، كانوا، كما تقدم، هم حماة أمنها. ومن تم فقد كانوا هم أصحاب السيادة فيها من دون غيرهم. بذلك كانت، بشكل من الأشكال، تتم ممارسة التشريع والحكم والقضاء بتفويض منهم. فكانت بذلك دائرة الحرية لا تتسع إلا لهم من دون سواهم. كانوا هم المواطنون في مقابل كل العوام كرعايا من تحتهم. وبقدر ما كانوا هم أحرارا كانوا مستبدين بكل من دونهم من العوام الوضيعين المستأنسين بالاستبداد.

وكما تقدم، مبدئيا ما كان في استبداد النبلاء بالسيادة من ظلم، ما دام العوام وضيعين لا يليقون إلا للاستبداد بهم وما دام المغنم كان بمقدار المغرم. فقد كان لهم الاستبداد بالسيادة في مقابل تحملهم عبء حماية الدولة-الحاضرة. لكن عمليا ستلمس ظلم ذلك الاستبداد حين تعلم أن ممارسة التشريع والحكم وحتى القضاء بتفويض منهم

[1] والاسترقاق كان سببه إما الأسر في الحرب أو الإفلاس. فقد كان من المسموح به أن يضع المدين حريته رهنا بيد الدائن. وإن أفلس صار عبدا له.

فقط، كان غالبا ما يراعي ويخدم مصالحهم على حساب مصالح رعاياهم من العوام. وفي مقدمة مظاهر ذلك الظلم استباحتهم لأموال العوام عبر سنّ جباية جائرة. كيف ذلك ؟

كل دولة مهما كان حجمها إلا وتدبيرها يكلف نفقات تغطى من جباية الضرائب. ولما تكون السيادة مشتركة بين الجميع، يمارس الحكم بتفويض من الجميع، فيتم توزيع تلك الضرائب توزيعا عادلا بالنسبة للجميع. أما المستبد بالسيادة، فردا كان أو جماعة، كفئة النبلاء هنا، فمن مصلحته أن يُحمّل دائما كل ثقل الضرائب للرعايا، وحتى أن يحول خزينة الدولة إلى خزينته الخاصة كي يقوي استبداده بأموالها المجباة من أموال الرعايا المستبد بهم. وكما تعلم، فقد انتزع النّساء ببريطانيا نصيبهن من السيادة بانتزاع حقهن في الاقتراع سنة 1913، لما كُنّ يرفعن في احتجاجاتهن شعار : "لا نصوّت لا نؤدي الضرائب". كما كان من أهم أسباب استقلال المستوطنات الإنكليزية بشمال أمريكا عن بريطانيا هو سنّ برلمانها ضرائب تجارية تخدم مصالح رجال المال والأعمال بالوطن الأم الممثلين في برلمانه، وعلى حساب اقتصاد مستوطنيها بأمريكا الذين لم يكونوا ممثلين بنفس البرلمان.

زد على ذلك التشريع الجائر الذي كان من مظاهره بروما مثلا، منع الزواج المختلط بين النبلاء والعوام، حتى لا يلجوا دائرة السيادة المغلقة عبر الزواج والمصاهرة. وكان منها منع العوام من تقلّد كل مهام الشأن العام. وكان يتم توزيع غنائم الحرب بالأفضلية للضباط من النبلاء، من مثل توزيع الأراضي المحتلة فقط فيما بينهم، أو استغلالها من طرفهم وحدهم بمقابل سنوي لما تؤول لممتلكات الدولة. كما كان العوام ممنوعين من حق التقاضي مباشرة من دون وسيط من النبلاء. زد على ذلك منعهم من الاطلاع على تفاصيل التشريع الذي كان يطالهم. وبسبب غياب حقهم في حماية الدولة لهم من شطط النبلاء كان عموم رجال المال والأعمال من العوام مضطرين لمولاة كبار النبلاء كي يوفرون لهم تلك الحماية في مقابل خدمتهم بشكل أو بآخر. كما كان يحبس ويعقاب المشتبه فيه من العوام من دون محاكمة، في حال ما لم يكن له من ولي من النبلاء يحميه من ذلك الشطط.

قد تتساءل وبحق، كيف كان العوام المستضعفون كرعايا، يقبلون بالمشاركة في الحرب كجنود مشاة بجيش كل ضباطه كانوا حصريا من النبلاء كمواطنين، مع علمهم أنه لا نصر في تلك الحروب من دونهم ؟ الجواب بسيط، وكان النبلاء يدركونه فلا يخشونهم على الاستبداد بهم. العوام إلم يكونوا أحرارا سياسيا بوصفهم مجرد رعايا من تحت النبلاء، فقد كانوا أحرارا اجتماعيا، بمعنى أنهم لم يكونوا عبيدا. وفي حال الهجوم على مدينتهم وأريافها فقد كانت أموالهم على قلّتها ومساكنهم على بساطتها عرضة للنهب والسلب والتدمير. والأنكى من كل ذلك فقد كانوا هم أنفسهم وأهلهم من النساء والأطفال مهددين بالأسر وبالاسترقاق، من بعد ما كانوا أحرارا اجتماعيا بين نبلائهم. لهذا لم يكن النبلاء يجنّدون العبيد. لأن العبد في الحرب لم يكن لديه ما يخسره في حال الهزيمة. عبدٌ هنا أو عبدٌ هناك، ما الفرق ؟ بل كان في تجنيدهم خطر لمّا العدو يعدهم بالعتق في مقابل خذلان جيشهم.

لكن مع ذلك، فعوام روما وعوام أتينا تميزوا عن غيرهم من العوام بباقي الدول في حجم مدينة، بالخروج من حال الوضاعة وصاروا يتطلعون للحرية. وباستغلال مشاركتهم في الحرب وبكونهم القوة العاملة المنتجة لجل الثروة، كانوا يتخذون منها أوراق ضغط ناجعة للدخول في صراع مع نبلائهم من أجل انتزاع حقهم في السيادة حتى تشمل المساواة في الحرية الجميع بمدينتهم وينعدم فها الاستبداد. وانتصر في ذلك عوام روما من بعد نضال وصراع سياسي طويل ومرير، لكن بقدر أقل بأتينا حيث عمت الفوضى بدلا من الحرية.

وكما تعلم، فاستبداد النبلاء بالسيادة من دون غيرهم هو ما يسمى بنظام الحكم الأريسطقراطي *aristocratie* بمعنى حكم فئة الأخيار أو حكم فئة الكبار. لكن لم يكن هذا النظام هو القاعدة في كل دولة-حاضرة بعموم جنوب أوروبا. لأن ذلك يعني أن النبلاء كانوا في كل منها متساوين في الثروة والقوة وعلى قلب رجل واحد، لا يطمع أي منهم في الاستبداد بالباقين من فئته. فهذا مخالف للطبيعة البشرية. كانوا متفاوتين في الثروة والنفوذ. ومن طبيعة البشر أن يميل المتفوّق إلى الاستعلاء على من دونه وإلى الاستبداد بهم. والنبلاء كانوا واعين بذلك. فخوفا من بعضهم البعض كانوا يضعون ضوابط للحيلولة دون استبداد أحدهم أو بعضهم بالبعض الآخر، مع دوام اليقظة والحيطة والحذر منه. ومن أجل اجتناب وقوعه كان نبلاء بعض المدن يختارون رجل دولة أجنبيا من خارج

دولتهم لممارسة الحكم بتفويض منهم، كي لا يتحيز لبعضهم على حساب الآخرين. وكمثال على ذلك نذكر نوما الطيّب ثاني ملوك روما العتيقة. ومع كل ذلك سجل التاريخ حدوث المحظور مع طركان المتغطرس آخر ملوك عهد الملكية بروما، ومع مجموعة المفوّضين العشرة لتدوين ونشر التشريع بالجمهورية الرومانية. وحدث الشيء نفسه مع بسيسطرات بأتينا.

كما تعلم دائما، لما يغتصب السيادة فرد ويستحوذ عليها بالقوة مباشرة أو من بعد نيلها بالتفويض، يكون نظام الحكم حكما مطلقا *pouvoir absolu* كما كان الحال مع الملك طركان المتغطرس بروما ومع بسيسطرات بأتينا. ولما تغتصبها وتستبد بها مجموعة صغيرة مثل المفوّضين العشرة بالجمهورية الرومانية يصير نظام الحكم حكم أوليڭارشيا *oligarchie*. فعلى العموم، نظم الحكم التي عرفتها الحواضر الرومانية واليونانية العتيقة هي بالترتيب من الأفضل إلى الأسوأ كالتالي :

1) **الديمقراطية** حيث دائرة السيادة تشمل كل المواطنين من دون استثناء.
وتتم فيها ممارسة التشريع مباشرة أو بالتفويض من كل المواطنين أصحاب السيادة عبر انتخابات دورية.
وذلك كان مثلا، حال وسط وأواخر عهد الجمهورية الرومانية.

2) **الأرستقراطية** حيث دائرة السيادة تتسع فقط لفئة من المجتمع من دون غيرها، وبالتوريث للخلف.
وتتم فيها ممارسة التشريع مباشرة أو بالتفويض فقط من تلك الفئة صاحبة السيادة عبر انتخابات دورية.
وذلك كان مثلا، هو الحال في عهد المملكة الرومانية وفي بداية عهد الجمهورية بروما.

3) **الأوليڭارشيا** حيث دائرة السيادة لا تتسع سوى لثلّة ضيقة من أفراد المجتمع، مع التوريث أو من دونه.
وتمارس التشريع والحكم بنفسها أو بتفويض منها وبصفة دائمة، إما غصباً عن باقي أفراد المجتمع إن كان مجتمعا يشعر بالاستضعاف، أو برضى منه إن كان وضيعا مستأنسا بالاستبداد.
وذلك كان، كما تقدم. هو الحال في عهد المفوّضين العشرة بالجمهورية الرومانية لما كان الرومان يشعرون معهم بالاستضعاف. والتي وُضع لها حد فلم تدم طويلا.

4) **الحكم المطلق** حيث دائرة السيادة لا تتسع سوى لفرد واحد من المجتمع مع التوريث لخلفه من سلالته.
ويمارس التشريع والحكم الفرد المستبد إما بنفسه أو بتفويض منه، وبصفة دائمة، غصباً عن باقي أفراد وفئات المجتمع إن كان مجتمعا يشعر بالاستضعاف، أو برضا منه إن كان وضيعا مستأنسا بالاستبداد..
وذلك، كما تقدم أيضا، كان هو الحال بروما مع الملك طركان المتغطرس لما كان الرومان يشعرون معه بالاستضعاف. وقد انتهى عهد الملكية بسببه. ثم ذلك صار هو الحال بالإمبراطورية الرومانية من بعد سقوط الجمهورية وبرضا من الشعب الروماني الذي صار ثم ظل وضيعا مستأنسا بالاستبداد. وكان هو الحال بأتينا كذلك مع الديكتاتور بسيسطرات لما كان أهلها يشعرون معه بالاستضعاف، والذي وُضع له حد أيضا قبل أن يصبح وراثيا.

والحكم المطلق كان دائما هو الحال بجل الكيانات السياسية الشاسعة الأطراف، كالتي عرفتها شعوب الشرق والغرب الوضيعة منذ العصور العتيقة، كبلاد فارس وغيرها. ثم عرفتها فيما بعد شعوب أوروبا الوضيعة كذلك منذ احتلالها من طرف الجمهورية ثم الإمبراطورية الرومانيتين. زد على ذلك حكم الإقطاع الأرستقراطي والذي تحول إلى استبداد مطلق في فرنسا قبل الثورة، وفي غيرها. وكأنما الكيانات السياسية الكبيرة كانت تشكل بطبيعتها أرضا خصبة لوضاعة الشعوب وللاستبداد بها بالحكم المطلق. وذلك، لأن المستبد فيها كان يستطيع أن يحيط نفسه وأهله بقوة مسلحة نظامية وبهالة رهيبة ومُتعمّدة، بقصد تخويف خصومه بالداخل وبالخارج فلا تكشف عوراته لبُعده عن أعين ومسامع الجميع. وتُصاب الرعية من جراء ذلك بشدة الرهبة وبالهلع لمجرد رؤيته، ولا تجرأ على الاعتراض على بطشه وبطش رجاله بها. ثم تستأنس بالخضوع والخنوع له ولأعوانه، وتصير مع مرور الزمن مخنّثة ووضيعة *servile* كوضاعة العبد الذي يخاف من العتق ومن الحرية، فلا يخطر ببالها أن تصير حرة وسيدة نفسها ومحكومة بتفويض منها. وارجع لكتاب الأمير لميكيافلي إن شئت معرفة التفاصيل عن صنوف الحكم المطلق وعن آلياته.

أما في الكيانات السياسية الصغيرة الحجم كالتي عرفتها جنوب أوروبا منذ العصور العتيقة، فمهما أحاط المستبد فيها نفسه وأهله بنفس الهالة، فلا بد له ولأهله من أن يتحركوا بين الرعية بداخل أسوار الحاضرة،

فيظهرون لها مرارا وتكرارا وتُشاع بينها أخبارهم وأسرارهم، فتذهب عنها الرهبة والخوف منهم، ثم تشعر فئة أو بعض الفئات من الرعية أنها مستضعفة ومظلومة من بعد ما كانت وضيعة ومستأنسة بالاستبداد، فتجرأ على الاعتراض على شططهم وعلى جورهم مطالبة بالحرية. ولذلك استطاعت تلك الدول الصغيرة، في حجم حاضرة، كروما وأتينا العتيقتين وغيرهما، أن تتقلب بين الحرية والاستبداد في مختلف أنواع الحكم المذكورة أعلاه.

وبحسب ما بين أيدينا من كتب تاريخ جمهورية البندقية، فحقبة ما قبل نشأتها يلفّه الغموض بل الظلام. لا ندري أي نظام من أنظمة الحكم المذكورة أعلاه عرفته. كان ذلك هو حال جل الشعوب التي سيطرت عليها الجمهورية الرومانية ثم الإمبراطورية، عدى بعض دول اليونان بفضل ما خلّفه رجالها من تراث ثقافي وسياسي. فحتى دولة حاضرة قرطاجة بشمال تونس الحالية، أحرقتها الجمهورية الرومانية من بعد الانتصار عليها وأحرقت مع ذلك كل ما دوّنه رجالها في كل المجالات الرسمية والشخصية، ومن بينها مجال الحياة السياسية. ولو لم يُكتب لروما تلك العظمة وذلك النفوذ الكبير لعرف تراثها المدوّن نفس المصير، ولما وصلنا عنها ما تزخر به كتب التاريخ اليوم من أخبارها.

ومع ذلك فقد سجل تاريخ روما أنها فرضت على تلك الحواضر التي استبدت بها، نمط حكم المجالس البلدية المنتخبة *municipes* كحكم محلي من تدبير أعيان منتخبين من طرف الرعية. وذلك من بعد ما كانت كل من تلك الحواضر المحتلة دولة مستقلة في حجم مدينة. فماذا عن نظام حكم المجالس البلدية المنتخبة الروماني ؟ وماذا كان نصيبه في نشأة الحرية لاحقا بڤينيسيا أرض اللجوء والمهجر ؟

لما قضت الجمهورية الرومانية على غريمتها قرطاج في نهاية ثالث حرب معها سنة 146 ق.م. صارت هي القوة الإقليمية الوحيدة بحوض البحر المتوسط. واستولت بذلك على كل مجال نفوذ قرطاج :



مجال نفوذ قرطاج

فتضاعفت عند روما شهية التوسع. وبدأت بإخضاع كل أقاليم وحواضر إيطاليا من حولها، ومن بينها بالطبع إقليم ڤينيتو البري وحاضرته بادوڤا. ثم ظلت تتوسع إلى أن استبدّت بأقاليم وحواضر باقي شعوب حوض البحر المتوسط، من شمال إفريقيا إلى إسبانيا، مرورا بمصر والشام وتركيا واليونان والبلقان. واستمر ذلك الغزو مع بداية عهد الإمبراطورية، حتى طال بلاد الڤول، أو فرنسا الحالية، وجنوب ألمانيا وأخيرا جنوب بريطانيا. ومع مرور الزمن صارت كل شعوب تلك الأقاليم المحتلة وضيعة ومستأنسة بالاستبداد الروماني، في حين ظل شعب روما حرا سيد نفسه داخل أسوار مدينته حتى نهاية عهد الجمهورية. أما في عهد الإمبراطورية فقد صار الرومان أنفسهم وضيعين مستأنسين بالاستبداد مثلهم في ذلك مثل باقي شعوب أقاليم إمبراطوريتهم.



وروما، كدولة في حجم حاضرة دائما، كان لا بد لها من تيسير تحكّمها بكل أقاليم وحواضر هذا العالم الفسيح. بالنسبة للأقاليم كانت غالبا ما تعتمد على القوة العسكرية لضبطها. أما كبار أهالي الحواضر فقد عرفوا وذاقوا من قبل طعم الحرية ومارسوها في أواخر عهد الجمهورية كمواطنين رومانيين ومن داخل أسوار روما. لكنهم مع حلول استبداد الإمبراطورية وذهاب الحرية السياسية لم تعد لهم أهمية بالعاصمة بوصفهم مجرد رعايا، فغادروها مستائين ليستقروا بحواضرهم. بذلك تخلصت منهم الإمبراطورية، لكنها ما كانت تأمن جانبهم بعيدا عن أعينها حتى بقواتها العسكرية التي قد تتحالف معها ضدها. ومن أجل ضبطهم بإشباع عشقهم للحرية بحواضرهم ابتكرت نظام حكم المجالس البلدية المنتخبة *Le municipe*، على غرار نمط حكم حاضرة روما نفسها. ونلخّص لك هنا بعض تفاصيل نظام التدبير البلدي المحلي، حتى تدرك مقدار الحرية التي كانت في طي استبداد روما بتلك الحواضر، والتي سيكون لها أثرها لاحقا في نشأة الحرية بجمهورية البندقية موضوع هذا الكتاب وفي الصراع بين الحرية والاستبداد في باقي جمهوريات إيطاليا.

السيادة على كامل تراب شطر الإمبراطورية الغربي الذي يهمنا، كان ينفرد بها الإمبراطور بروما. وبما أن التشريع هو دائما من اختصاص صاحب السيادة، فقد كان الإمبراطور هو الممارس للتشريع في كامل تراب الإمبراطورية، إما بنفسه أو بتفويض منه. والتشريع يتكون من شقين، القانون العام الذي يُعنى بتنظيم الدولة ومؤسساتها، والقانون الخاص الذي يُعنى بالعلاقات المدنية بين الأشخاص.

بخصوص الحواضر من دون الأقاليم، فقد احتفظ الإمبراطور، من جهة، بصلاحية التشريع في القانون العام، والذي بمقتضاه حدد شكْل البلديات ونظّام سيرها. ومن جهة ثانية فوّض لأهاليها حق التشريع في القانون الخاص، في حدود تراب كل بلدية. على أن يفوّض الأهالي ذلك الحق في التشريع الممنوح[1] لمجلس بلدي منتخب من طرفهم، مع كامل الصلاحيات في كل ما يخص التدبير المحلي، بما في ذلك من أمن وقضاء وجباية للضرائب.

وكانت روما تضمن لكل بلدية أمنها الداخلي والخارجي، كما كانت تضمن لها أمنها الغذائي في حال الكوارث والطوارئ، مثلها في ذلك مثل مختلف الأقاليم التي كانت تحت الإشراف المباشر لروما. بل وقد أغدق بعض الأباطرة على تلك البلديات بجملة من الامتيازات التي تميزت بها عن الأقاليم، كالحق في الملكية العقارية

[1] هو مجرد جزء من السيادة وفقط منوحة، لأن المجلس البلدي المنتخب كان يشرع بتفويض مباشر من الأهالي الذين انتخبوا أعضاءه وهم ليسوا بأصحاب السيادة. فقد كان بإمكان الإمبراطور صاحب السيادة الفعلي أن يسحب من الأهالي ذلك التفويض، في أي وقت شاء.

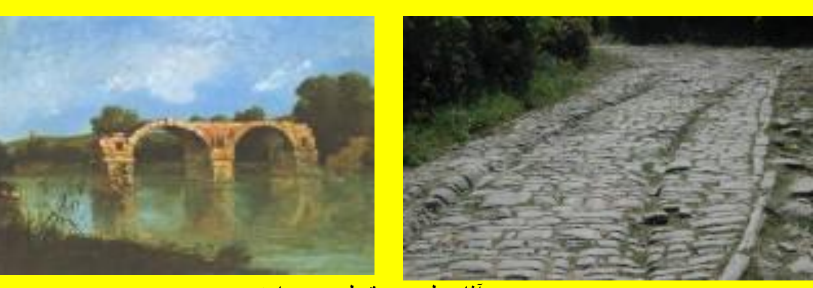
والحق في التصرف الحر في مواردها والحق في تلقي الهبات والوصيات، مثلها في ذلك مثل الكنيسة[1]. وكل تلك الامتيازات كانت في مقابل التزامها لروما بأمرين، وهما أداء نصيبها من الضرائب من خزينتها لخزينة الإمبراطورية وإرسال نصيبها من الشباب للخدمة العسكرية بالجيش الروماني.

فصارت جل الحواضر بكل تراب الإمبراطورية تنعم بالحرية السياسية المحلية الممنوحة من جانب روما صاحبة السيادة. بل صارت تشعر وكأنها مستقلة. ومع اطمئنانها على أمنها الخارجي الموكول عبؤه لروما، تفرغت المجالس البلدية المنتخبة للعناية بمختلف مرافق حواضرها وبتوفير ما يلزم لتحقيق الرخاء لأهلها. فازدهرت ونمت وازداد حجم سكانها. بل صار أهاليها رومانيون بموجب قانون من روما، مع أن ذلك لم يغير شيء من كونهم مجرد رعايا، ما دامت كل السيادة بيد الإمبراطور. وقد قال في ذلك المؤرخ الفرنسي ڭيزو "كانت بلاد الڭول وإيطاليا وإسبانيا مكسوة بمدن ثرية وعامرة. نمت فيها حضارة زاهرة. فقد صارت مجهزة بالطرق والقناطر وقنوات الماء المعلقة وبالمسارح والمدارس. فما كان ينقصها من شيء يشهد على غناها وازدهارها ويوفر لأهاليها بريق الحياة الرغيدة والحيوية"[2]


لوحة منحوتة لمدرسة رومانية


آثار قناة مياه معلقة رومانية


آثار مسرح روماني



آثار طريق وقنطرة رومانيتين

هكذا مع نظام المجالس البلدية المنتخبة، كان في طي نقمة استبداد روما بتلك الحواضر نعمة الحرية والرخاء بالنسبة لأهالي تلك البلديات. وعرفت بفضلها لاحقا من بعد سقوط شطر الإمبراطورية الغربي سنة 475 م. ما يسمى حتى اليوم بالجماعات *communes*، والتي أعادت حينها لبعض الشعوب الإيطالية الاستمتاع بالحرية مثل شعب إقليم ڤينيتو البري بشمال إيطاليا الذي لجأ لاحقا لأرخبيل ڤينيتو البحرية وأنشأ بها جمهورية البندقية موضوع كتابنا، والتي أحيت على الأقل ومن جديد، الصراع بين الحرية والاستبداد في باقي جمهوريات إيطاليا.

لكن ذلك الرخاء، ككل خير، قل ما يدوم. فقد جلب لتلك البلديات المزدهرة ولروما متاعب من الداخل ومن الخارج، تزامنت بسببها بداية سقوط الشطر الغربي للإمبراطورية الرومانية مع بداية نشأة كيانات سياسية جديدة بكامل ترابها، ومن بينها جمهورية البندقية موضوع هذا الكتاب. فماذا عن ظروف وأطوار نشأتها ؟

نصيب الأحداث الطارئة على الموطن الأصلي وتداعياته

كان النمو الديمغرافي من تبعات ازدهار الاقتصاد والرخاء بجل تراب الإمبراطورية، علاوة على تزايد منسوب الهجرة إلى أقاليمها وإلى بلدياتها من خارج حدودها. فكان لزاما على روما الحيلولة دون الاضطرابات والثورات التي عادة ما يتسبب فيها الخصاص في المواد الغذائية. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نفقاتها لتحقيق الأمن الغذائي بكل بلدياتها وأقاليمها، ولتقوية جيشها في كل مكان، تحسبا لكل طارئ.

---

[1] GUIZOT François, *ESSAIS SUR L'HISTOIRE DE FRANCE*, Charpentier, Paris, 1808, p. 15

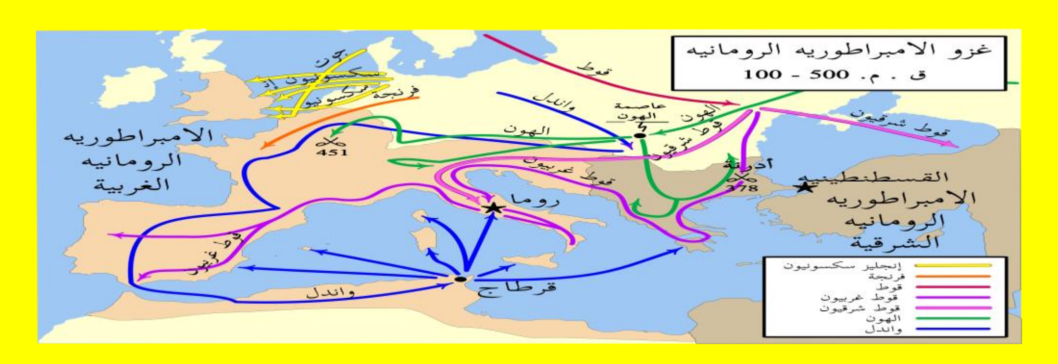
[2] الصفحة 3 من نفس كتاب

مرحل ما قبل نشأة الجمهورية



انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى شطرين سنة 395م، **بيزنطا** بالشرق و**روما** بالغرب،

وكانت كل من روما وبيزنطا تصفان كل الشعوب الجرمانية ما وراء شمال حدود الإمبراطورية، بالشعوب الهمجية *les peuples barbares*. بل كانت تصف بذلك كل الشعوب من وراء كل حدودها، ومن بينهم أمازيغ شمال إفريقيا، الذين لا يزالون يُسمّون حتى اليوم بالبربر، ربما كموروث لغوي روماني. وشعوب ما وراء الحدود الشمالية للإمبراطورية بشطريها الشرقي والغربي، عرفت كذلك نموا ديمغرافيا بسبب هجرات متتالية لقبائل وشعوب شرقية وأخرى من شمال أوربا. حدثت هجرة بشرية مكثفة من خارج أوروبا وبداخلها ما بين حوالي عام 376م و 800م. ومن أولها هجرات القبائل الجرمانية مثل قبائل القُوط، وقبائل الڤندال، والأنكّل، والساكسون، واللومبارد، والسويب، والإفرنج. وتلتها هجرات شعوب الهون والآفار والسلاڤ والبلكّار والآلان. فتميزت هذه الفترة بتغييرات عميقة في الإمبراطورية الرومانية بشطريها الغربي والشرقي. وسنقتصر هنا على ذكر متاعبها بشمال إيطاليا من دون باقي أقاليمها، لما لذلك من علاقة بنشأة جمهورية البندقية. وقد شكلت شعوب الشمال البدائية ممالك وحتى إمبراطوريات عظيمة وقوية. ومع تنامي حاجياتها لضروريات الحياة اليومية دخلت في حروب شرسة مع الإمبراطورية الرومانية. فضاعفت من غاراتها على الأقاليم والبلديات الرومانية المزدهرة لسد حاجياتها بالسلب والنهب والتخريب.



الأمر الذي ضاعف من حاجة روما بالغرب وبشقيقتها بيزنطا بالشرق، للمزيد من الأموال من أجل المزيد من تقوية جيوشها. وكانت البداية باستنزاف مختلف أقاليمها. ثم التفتت للبلديات. واضطرت من أجل ذلك لإنشاء جهاز خاص لاستخلاص الضرائب مباشرة من المستحقين في كل بلدية. وبسبب ذلك الضغط الضريبي الفاحش عمّ الكساد كل البلديات والأقاليم وأفلست. ولم تعد خزينة روما قادرة على سد كل نفقات جيوشها. فتمردت عليها في بريطانيا وفي إسبانيا، وصارت تتململ في باقي الأقاليم. حينها شعرت الشعوب الجرمانية، بذلك الضعف العسكري فضاعفت من هجوماتها، لكن ليس هذه المرة لمجرد النهب والسلب ثم العودة لأراضيها بل بقصد الغزو والاستقرار. فكان ذلك سببا في هجرة أهالي إقليم ڤينيتو البري إلى البحرية ڤينيتو مهد نشأة جمهوية البندقية بالرغم من شظف العيش فيها. فماذا عن تفاصيل ظروف تلك الهجرة ؟

يقول المؤرخ سيسموندي أنه منذ أن ضعفت الإمبراطورية الرومانية ظلت الشعوب الوحشية القادمة من الشمال تبدأ غاراتها بالهجوم على إقليم ڤينيتو وبنهبه وتخريبه. أما ساكنة امتداده البحري، المنشغلة بالصيد والتجارة وإنتاج الملح، فقد ظلت في منأى عن تلك الفواجع والفظائع. وسبق للرومان أن أهملوها واعتبروها دون

أن تستحق اهتمامها، فتركتها في ظلمات التاريخ. وبفضل ذلك لم يلحقها لا نهب ولا تدمير[1]. ثم قال أن شعوب الترحال، التي هجمت على الإمبراطورية، غزت أقاليمها بوحشية يعجز الخيال عن وصفها. وأنها لم تقنع بانتزاع كل ما يملكه رعايا روما المساكين، بل وكأنها كانت تريد تحويل أراضيهم إلى أراضي قاحلة كتلك التي جاءت منها. فأحرقت ودمرت المدن والقرى ومحت جيلا من سكانها بسفك دماء الرجال والأطفال والنساء[2]

وقال المؤرخ دارو، أنه في سنة 400م وصل قوم الكُوط إلى إيطاليا بقيادة ملكهم ألاريك الأول. وكان إقليم ڤينيتو الجميل والسعيد في مقدمة الأراضي الرومانية التي تعرضت للنهب وللتخريب. فحصلت أول هجرة لسكانه للحاق بساكنة جزر الأرخبيل المشكل لامتداده البحري. ولما انسحب الكُوط من إيطاليا وهدأت الأوضاع عاد من عاد من اللاجئين، ولا سيما المترفون منهم، إلى ما تبقى من ديارهم. لكن قوم الكُوط الذين لم يلاقوا عقابا رادعا على هجومهم الأول عادوا بنفس الهمجية وتوغلوا في إيطاليا حتى أن ملكهم ألاريك حاصر روما ثم اقتحمها واستباحها سنة 409م[3].

وأضاف نفس المؤرخ دارو قائلا أن هذين الهجومين المتقاربين لقوم الكُوط على إيطاليا، واحتلالهم الطويل لإقليم ڤينيتو إثر الهجوم الثاني، كل ذلك كان ينذر بإغارة جديدة . فخاف بعض سكان الإقليم وقرروا الرحيل للجوء والاستقرار في أرخبيله الآمن. ووجدوا أن جزيرة ريالطو كانت أفضل جزره. بل كان ميناؤها مخزنا لسلع وبضائع تجار حاضرة بادوڤا البرية. ففضلوها على غيرها للاستقرار فيها. وشيدوا فيها مساكنهم وحملوا إليها كل ما تبقى من أمتعتهم وثرواتهم. ويقول المؤرخ أنه عثر على أقدم وثيقة صادرة عن أعيان بادوڤا، والتي باركوا فيها تلك الهجرة وكانوا يبعثون بموجبها كل سنة نائبا عنهم لينظم الحياة المدنية بالأرخبيل من بعد تجميع جل ساكنته بجزيرة ريالطو، ولتشكيل قوة عسكرية بحرية كي ترد أي عدوان وتتصدى لأي طارئ. هكذا بدأت نشأة جمهورية ڤينسيا العظيمة[4].

ويقول المؤرخ كَالبيير أنه هكذا طيلة قرنين من الزمن ظل سكان الجزء البري من إقليم ڤينيتو، الموجود في مدخل شمال إيطاليا، فريسة على التوالي لأقوام الكُوط والهون والهيرول والإفرنج والكُوط الشرقيين وأخيرا اللومبارد. وطيلة نفس المدة كانت جزر أرخبيل ڤينيتو مخفيّة عن الأنظار وتنعم بالسلم وبهدوء تام. وإلى هنالك لجأت ساكنة الجزء البري من الإقليم خوفا من غارات الشعوب المتوحشة. وكانت تترتب عن كل هجوم هجرة جديدة. وأضخمها موجتان. هجرة سنة 452م إثر إغارة أتيلا ملك شعب الهون، ثم هجرة سنة 641م التي تسبب فيها غزو شعب اللومبارد لشمال إيطاليا. وكانت موجتين هائلتين ومنظمتين شملت الجميع فقراء وأغنياء وعلى رأسهم الأعيان وكبار كهنة الكنيسة[5].

وبحسب أغلب المؤرخين، تزامنت بدايات الحياة السياسية بأرخبيل ڤينيتو البحرية مع آخر هجرة إليها سنة 641م لما غزى قوم اللمبارد شمال إيطاليا واستقروا فيها. فاستقل حينها الجزءان البري والبحري عن بعضهما البعض. وصار الجزء البحري حرا ومستقلا عن أية قوة محلية أو إقليمية، بخلاف الجزء البري الذي أصبح محتلا من طرف قوم اللمبارد الذين أنشأوا فيه مملكتهم. وظل الجزء البحري محتفظا لوحده بالإسم الأصلي ڤينيتو أو ڤينيسيا *Venise*، والمعروف به حتى اليوم. في حين صار الجزء البري، وحتى اليوم يحمل إسم "اللمباردي" *Lombardie* نسبة لإسم الغزاة اللبمبارد. هكذا صار الجزءان بلدين لأمتين متمايزتين وهما الڤينيسيين بالجزء البحري، واللمبارديين بالجزء البري، من بعد ما كان الجزءان بلدا واحدا لأمة واحدة. بل صار الڤينيسيون بأرخبيل

[1] SÏSMONDI op. cit. p 222
[2] Ibid. p 223
[3] DARU Pierre, *HISTOIRE DE LA REPUBLIQUE DE VENISE*, Firmin Didot, Paris, 1821, Vol 1 pages 19 et 20
[4] Ibid. page 20
[5] GALIBERT Léon, *HISTOIRE DE LA REPUBLIQUE DE VENISE*, Firmin Didot, Paris, 1817, p. 12

البحيرة يتحدثون عن الذهاب لإيطاليا لما يسافرون للجزء البري من بلادهم القديمة[1]. فكيف بدأت الحياة العامة بأرخبيل ڤينيسيا، حرية وشعب سيد نفسه، أم شعب وضيع مستأنس بالاستبداد ؟

نصيب الحياة السياسية الناشئة بأرض الهجرة

بسبب غياب ما يكفي من التفاصيل عن بدايات تاريخ الحياة السياسية بڤينيسيا في أرشيفها الذي نقله نابليون لباريز من بعد احتلالها سنة 1797م، لا يعرف المؤرخون بالضبط كيف بدأ فيها تنظيم الحياة العامة. كل ما في الأمر أنه كانت هنالك جمعية عامة *assemblée générale* ، وكان من حقها لوحدها النظر في تحديد نظام الحياة السياسية بكل الأرخبيل. لكن في ما عدى تخمينات المؤرخين في القرن التاسع عشر، فليست هناك من تفاصيل موثقة عن شكل تلك الجمعية وعن الفئات التي تشكلت منها ولا عن كيفية اشتغالها وممارستها للسيادة. قال في ذلك المؤرخ دارو : "لا يسعنا إلا التخمين في شأن طبيعة هذه الدولة الوليدة"[2]. إلا أنها كانت تنتخب كل سنة نقيبا *tribun*[3] لكل جزيرة، مكلفا بإدارة شؤونها المحلية وبمهمة القضاء بين أهاليها. وكان كل نقيب يعمل تحت رقابة ومحاسبة الجمعية العامة التي انتخبته[4].

فأقاموا هنالك بڤينيسيا نظاما شبيها بنمط الحكم البلدي الروماني *municipes*. لكن مع الاستقلال هذه المرة عن أية قوة أجنبية. إن كانت تلك الجمعية العامة منتخبة من طرف كل الأهالي، نكون أمام سيّادة مشتركة بينهم ومن دون تمييز. ولكونها صاحبة السيادة بتفويض من الشعب فهي صاحبة الحق في التشريع. ويحكم كل جزيرة نقيب بتفويض منها، تفويضا مقيدا بولاية سنوية للحيلولة دون أي استبداد، وبالمراقبة والمحاسبة للحيلولة دون أي استغلال للنفوذ. بذلك تكون جمهورية ڤينيسيا الناشئة قد بدأت حياتها السياسية على أساس الحرية الشاملة ضد أي نوع من الاستبداد. وهذا كان تخمين المؤرخ دارو لما ختمه بقوله : "نرى أن نظام حكم ڤينيسيا بدأ ديمقراطيا"[5]. وليس في ذلك من غرابة، لمّا نتذكر أن المهاجرين من ڤينيتو البرية هم مجرد حلقة من سلسلة الأجيال التي جربت وعاشت الحرية السياسية بحواضرها تحت نظام البلديات الروماني، ولو في ظل استبداد الإمبراطورية. فتلك كانت أنوار الحرية في طي ظلمات الاستبداد، كأنوار النجوم في سماء ليلة مظلمة.

وقد قال في ذلك المؤرخ سيسموندي، متفقا شيئا مّا مع المؤرخ دارو: "يظهر أن مدينة ريالطو الصغيرة بڤينيسيا قد استقبلت في بداياتها من حاضرة بادوڤا كبار رجالها الذين كانوا يشكلون مجلسها البلدي. ولاحظنا أن حكم البلديات الرومانية ظل ديمقراطيا حتى أواخر عهد الإمبراطورية. وكان مجلس بلدية كل حاضرة، وبكل حرية، يسن القوانين المحلية ويتخذ القرارات وفق الصالح العام المحلي. وكان نفس المجلس يعين قضاة المدينة لولاية سنوية. ويُعتقد أن القضاة المعيّنين بمدينة ريالطو البحرية كانوا يحملون لقب نقباء *tribuns*. وذلك منذ زمن طويل قبل هجوم **أتيلا *Attila*** ملك قوم الهون على إيطاليا سنة 452م. ثم من بعد الهجرات المتتالية صار لكل جزيرة من كبريات جزر الأرخبيل نقيبها المنتخب من طرف أهلها. وكان هؤلاء النقباء يجتمعون كلما دعت مصلحة أرخيبيل ڤينيسا لذلك. لكن مهامهم الرئيسية كانت هي القضاء وإدارة الشؤون المحلية، وفق الأوامر التي يتلقونها من المجلس البلدي الممثل للسكان بكل جزيرة. وهكذا نشأت بتلقائية الجمهورية الجديدة بدستور أساسه الحرية، ومن دون الحاجة لمشرع دستوري ولا ثورات وحتى من دون تشاور ولا مداولات"[6].

ويؤيد وجهة نظر المؤرخ سيسموندي ما جاء في صدر نص رسالة ملك القُوط الشرقيين، الواردة أسفله، لما خاطب فيها وزيره حكام ڤينيسيا بالعبارات التالية : "من كسيودور السيناتور ومحافظ الإقليم إلى النقباء البحريين"[7]. بذلك تكون ڤينيسيا محكومة حينئذ من طرف مجلس النقباء بتفويض من أهلها الذين انتخبوا كلّا منهم بجزيرة من كبريات جزرها. في المحصلة نجد أن المؤرخ دارو يُرجح وجود جمعية عامة منتخبة من طرف أهالي ڤينيسيا إلى

---

[1] GALIBERT op. cit. p. 13

[2] DARU op. cit. p. 34

[3] ولفظة *tribun* مستوحاة ربما من التراث السياسي الروماني، وإن مع الاختلاف بين المفهومين. فالنقيب في الجمهورية الرومانية كان هو نائب العوام المنتخب لولاية سنوية من طرف فئته.

[4] DARU op. cit. p. 25

[5] Idem.

[6] SÏSMONDI, op. cit. p. 225

[7] *« De Cassiodore , sénateur et préfet du prétoire ,* ***aux tribuns maritimes*** *»*

ما كان عليه الأمر بالبلديات الرومانية. ثم هي التي كانت تعين على رأس كل جزيرة من كبريات جزر الأرخبيل نقيبا يحكمها بتفويض منها. ونجد المؤرخ سيسموندي يختلف معه قليلا، فيزعم أن أهالي كل جزيرة هم الذين كانوا تنتخبون نقيبهم، ومجموع النقباء هم الذين كانوا يشكلون من بعد ذلك مجلس الأرخبيل أو جمعيته العامة.

في حين نجد المؤرخ ڤليبير[1] لا يتفق مع المؤرخين سيسموندي ودارو، مع ذكر هذا الأخير بالإسم، لما رجّحا أن بداية الحياة السياسية بڤينيسيا بدأت مباشرة بإقامة نظام حكم ديمقراطي. واللافت للنظر هنا، بالنسبة لنا كمشارقة، هو بحث واهتمام المؤرخين الغربيين بمثل هذه الأمور المتعلقة بالحرية والاستبداد منذ أمد بعيد، يمتد إلى قرون ما قبل الميلاد بروما وأتينا وبغيرهما. لأن الحضارة السياسية كانت وظلت ولا تزال أهم من أي عنصر من عناصر الحضارة الثقافية. ولن نجد له أبدا نظيرا في كتب الإخباريين الشرقيين بصفة عامة. لأنهم، وبكل بساطة، ما عرفوا في بيئتهم السياسية ومنذ أمد بعيد، سوى الاستبداد الفردي المطلق واستأنسوا به. فلا يُطلب من الضرير أن يحدثك عن الألوان.

ونحن هنا لا نَشمت فيهم، بل نعذرهم، لأنهم ما اختارت أجيالهم العيش في ظل الاستبداد مع وجود فرص لاستنبات الحرية. فكما تقدم، الحرية خيرٌ، مثلها في ذلك مثل كل المزروعات المعيشية، يتطلب استنباتها على أرض الواقع توفّر طبيعة جغرافية خاصة وبيئة اجتماعية مناسبة ترعاها وتحميها. وهي الظروف التي قلّ ما توفرت لكل أجيال الشعوب بالمشرق. أما الاستبداد، فمثله مثل الأعشاب الضارة، له مقوماته الذاتية، فقائم ومنتصب لا محالة، متى ما كان وظل الشعب وضيعا لا يرى نفسه حرا وسيد نفسه ومحكوما بتفويض منه. فحتى في حال ما زال عنه الاستبداد سرعان ما يسقط في الفوضى وتجده يبحث عمن يستبد به ويعيد له استقراره. لكن، كما يجب ألا نَشمت في الأجيال المشرقية السابقة يجب أيضا ألا تُشمت الأجيال الحالية في ما وصلها عنها من أخبار وردية مزخرفة عن الخاصة من حول المستبدين بها وبعواصمهم فتخفي عنها وضاعتها، وتتخذ منها بأعين مغمضة مرجعا لحياتها وكأنها كانت من وحي الله. فقد زيّن أحوالها، كعادتهم وفي كل زمان ومكان، الإخباريون والقصاصون، بل ونسبوها لصحيح الدين افتراء عليه، بالرغم من الوضاعة مع الاستئناس بالاستبداد الذي كان يكبل عقولها.

وبالعودة لموضوعنا، فبحسب ما توفّر للمؤرخين الغربيين من أخبار موثقة عن تاريخ الحرية بڤينسيا[2]، الأكيد هو أنه لم يقم فيها أبدا حكم فردي مطلق. بل كانت هناك ومن دون شك حرية. والمختلف فيه فقط هو مداها. أكانت ديمقراطية تشمل فيها الحرية كل ساكنة الأرخبيل ؟ أم كانت أرستقراطية لا تشمل الحرية فيها سوى فئة كبار القوم ؟ بحسب المؤرخيْن دارو وسيسمودي، النشأة كانت ديمقراطية. وما صار نظام الحكم بڤينسيا أريسطوقراطيا إلا من بعد ما تشكلت فيها لاحقا فئة اجتماعية جديدة تميزت عن غيرها بفضل تعاقب أسلافها لعقود طويلة على تقلّد مناصب الدولة في مختلف مؤسساتها. ثم استبدوا بالسيادة من دون غيرهم من سكان الأرخبيل. معنى ذلك أن الأريسطقراطية نشأت بڤينيسيا لاحقا وليس مباشرة كما كان الحال بروما عند نشأتها. وذلك لاعتبارات اجتماعية وليس لاعتبارات اقتصادية.

ويختلف معهما المؤرخ ڤليبير،[3] كما تقدم، حين تجده يرجح من جانبه، أن الحكم الذي نشأ بڤينيسيا كان مباشرة حكما أريسطقراطيا لاعتبارات اقتصادية. ويفسر ذلك بقوله أن دائرة السيادة والحرية عند نشأة الدولة لم تشمل، في نظره، سوى كبار القوم من المهاجرين الأوائل، الذين كانوا سابقا من بين أغنياء الجزء البري. واختاروا حينها أفضل الأماكن الشاغرة بجزر الأرخبيل، وزاولوا فيها أفضل الأنشطة الاقتصادية المتاحة. فاغتنوا بفضل استثمار أموالهم في التجارة والصناعة والنقل البحري وهم أحرار لهم كامل السيادة على أنفسهم وأرضهم. ثم تشكلت منهم، مع مرور الزمن، فئة اجتماعية وسياسية متميزة، قوية ونافذة، من رجال المال والأعمال، الذين صاروا هم نبلاء دولة ڤينسيا الناشئة. أما الضعفاء والفقراء من قدامى سكان جزر الأرخبيل ومن أوائل المهاجرين

---

[1] GALIBERT op. cit. p. 14

[2] نذكرك بأنه ما أتيح للمؤرخين الاطلاع على أرشيف جمهورية البندقية إلا من بعد ما نقله نابلويون سنة 1797م إلى باريز. لأن تلك الجمهورية ظلت تجرّم كشف أسرارها، خوفا على استقلالها في محيط عدواني بامتياز من حولها.

[3] GALIBERT op. cit. p. 14

ومن أمثالهم الذين أتوا من بعدهم ولم يجدوا فرصا للسكن سوى بالأماكن المهملة بسبب شظف العيش فيها، فقد كانوا إما حرفيين بسطاء أو مجرد عمال في كبريات الأوراش الصناعية التي يملكها النبلاء. فكانوا بذلك مثلهم جميعا، مثل عوام روما العتيقة. لم يكن لهم نصيبهم في السيادة التي استبدت بها فئة النبلاء من رجال المال والأعمال، فظلوا مجرد رعايا بوطنهم الجديد. وبذلك تكون الجمعية العامة التي ذكرها المؤرخ دارو لا تتسع سوى لفئة كبار القوم بڤينيسيا.

إلا أن نفس المؤرخ ڭليبير نجده في صفحة أخرى من نفس الكتاب، متفقا مع المؤرخين دارو وسيسموندني. وتعجب كيف ينسى مؤرخ ما قاله في صفحة ثم يقول عكس ذلك فقط من بعد ثلاث صفحات. تأمل ذلك لما يقول بالحرف، "كل مدينة وكل جزيرة كان لها قُضاتها الخاصين بها، ويحمل كل منهم لقب نقيب *tribun*، منتخب من طرف الجمعية العامة للسكان، ومكلف بالقضاء وبتسيير الشأن المحلي. وفي حال الطوارئ يجتمع كل النقباء للتداول ولاتخاذ ما يلزم من قرارات بخصوص الاتحاد ***la* *confédération***. وفي الظروف الأشد كان سكان كل الجزر يجتمعون لتشكيل جمعية عامة تسمى *concione*. وهكذا كانت الجمهورية محكومة بموجب دستور حر من دون لا مُشرّع ولا ثورة ولا حتى اتفاق مسبق. ويمكن اعتبار طبيعة نشأة الحياة السياسية بها نظاما اتحاديا. لكن ما كانت محددة فيها بالضبط لا سلطات قضاتها ولا حقوق الأمة ولا حقوق الاتحاد ولا حقوق كل الشعوب المكونة له، كي تشكل ڤينيسيا وطنا للجميع، وكي يضمن ذلك الدستور المرتجل أمن الدولة الداخلي وقوتها في وجه الخارج"[1].

وعلى كل حال كل هذه الاختلافات في الرأى تدل على الغموض الذي كان يكتنف الأحوال السياسية في تلك المرحلة من تاريخ البندقية وحتى في أرشيفها. لكن تواجد الحرية عند النشأة فهو تحصيل حاصل. فقط الاختلاف يوجد في التفاصيل حول مداها وحول كيفية ممراستها. ولبيئة الحرية اقتصادها الخاص الذي يتميز عن الاقتصاد المعتاد ببيئة الاستبداد. فبماذا تميز اقتصاد ڤينيسيا في ظل الحرية التي قد سادت فيها منذ نشأتها ؟

نصيب طبيعة الاقتصاد الناشئ بأرض المهجر

المهاجرون الجدد لأرخبيل **ڤينيسيا**، مهما كان شأنهم عاليا ورفيعا في موطنهم الأصلي، فقد جاؤوها في حالة ضعف، مثلهم مثل من سبقهم من المهاجرين، ومثل أهالي الجزر القدامى. قال في ذلك المؤرخ داور "إذا ما عمّ الفقر والبؤس، فإنه يسوّي الجميع من الأسفل. الأرض الجديدة لم تقدم للمهاجرين من نشاط اقتصادي سوى جني الملح وصيد الأسماك والتجارة. وهذه المهن كانت تملي على كل المهاجرين التحلّي بالتقشف وتفرض عليهم البساطة في العيش. فقد كانوا بلا شكل في موطنهم الأصلي متفاوتين. لكن الأثرياء من بينهم لما هاجروا، ما استطاعوا إنقاذ إلا الشيء القليل من ثرواتهم. لذا قد سجل عنهم المؤرخون المتقدمون صورة مثيرة للشفقة. فقد كانت تغذية ومساكن الجميع متشابهة"[2]. فماذا عن تطور الحياة الاقتصادية بأرخبيل ڤينيسيا في ظل الحرية، ومع توالي قدوم أفواج المهاجرين الجدد ؟

يقول في ذلك المؤرخ سيسموندي "اضطر المهاجرون لمزاولة أنشطة اقتصادية ما اعتادوا عليها في موطنهم الأصلي. والنبلاء من بينهم الذين كانت لهم أراضي شاسعة بالبر ما كان بوسعهم الرضا ببساطة عيش سكان الجزر الأقدمين. فحاولوا هنالك الاغتناء مرة أخرى بامتهان التجارة والملاحة بالرغم من أنهم كانوا يستنكفون من مزاولتهما سابقا. والذي ساعدهم على ذلك هو تنامي حاجيات أقاليم ومدن وقرى إيطاليا من بعد تكرار وتوالي نهبها وحرقها وتخريبها من طرف قبائل الشمال. الأمر الذي جعل من التجارة والملاحة البحرية نشاطين مربحين جدا. وهما النشاطان اللذان أعطيا انتعاشة كبيرة لباقي الأنشطة الاقتصادية بكل أرخبيل ڤينيسيا. وقد رفع هذا النشاط الاقتصادي الجديد حتى من مستوى عيش قدامى أهلها وعيش ضعاف المهاجرين إليها. وارتفعت به أجور العمال، في ظل ما كانت تنعم به ڤينيسيا من حرية وأمن وسلام. الشيء الذي جلب إليها أصحاب الكفاءات من مهندسين وحرفيين ومهنيين ومن العمال المهرة الهاربين من فوضى واضطرابات مختلف أقاليم إيطاليا ومن جحيم استبداد الإقطاعيين الذين كانوا يخنقون الحريات واقتصاد الحواضر. فنشأت عن تلك الحرية بأرخبيل فينيسيا أمة جديدة مكونة من سكانها القدامى والجدد، ومن خليط من النبلاء السابقين الذين أصبحوا من كبار التجار مع العمال والحرفيين المهرة والبحارة النشيطين والمتوقدين. ولم يعتمدوا فيها، كما سبق في البر، على الاقتصاد الزراعي والمعيشي البسيط، بل على الاقتصاد الرأسمالي الصناعي والتجاري البري

---

[1] GALIBERT op. cit. p. 17
[2] DARU op. cit. p. 25

كالبحري المزدهر. وتلك هي الأمة الفنيسية الجديدة والعصرية"[1] . فما الفرق إذا بين الاقتصاد المعيشي والاقتصاد الرأسمالي الناشئ بفينيسيا، والذي تميزت به في ظل الحرية عن اقتصاد باقي الحواضر من حولها ؟

الاقتصاد المعيشي الذي أشار إليه المؤرخ سيسموندي، هو المعروف باقتصاد *m-a-M* أي *« marchandise-argent-MARCHANDISE »* أو بالعربية "س- م- **س**" أي "سلعة- مال- **سلعة**". والغاية فيه من كل النشاط الاقتصادي هو **الشراء**. فالفلاح بالبوادي والحرفي بالحواضر يُنتج سلعة فيبيعها بقصد الحصول على مال ليس كغاية في حد ذاته، وإنما كوسيلة كي يشتري به ما يحتاجه من سلع للاستهلاك وللإنتاج من جديد. فتلك معاملات شبيهة بالمقايضة. المال فيها مجرد وسيلة وليس غاية في حد ذاته. وبما أن تلك المعاملات غالبا ما تتم فيما بين الخواص أو بين الخواص والمهنيين، فالتشريع المدني ببساطته كان كفيلا بتلبية متطلبات الاقتصاد المعيشي.

والاقتصاد المعيشي بالنظر لبساطته قلّ ما يترتب عنه النمو الاقتصادي المنشود. وهو الاقتصاد الغالب حيثما كان أهم رأس المال هو الأراضي الفلاحية، وحيث البيئة السياسية مغلقة على الاستبداد الفردي أو على استبداد النبلاء بالعوام بالأرياف وبالحواضر. واستبدادهم بالتشريع يفوّت على ممتهني التجارة والصناعة بالحواضر فرصة التشريع التجاري المعقّد والضامن لأمن وسلامة المعاملات الكبرى والمعقدة فيما بينهم. فيكون فيه النشاط الحرفي والصناعي بالمدن اقتصادا معيشيا كذلك، لارتباطه بالاقتصاد المعيشي بالبوادي والمكبل ببساطة ومحدودية التشريع المدني. لذا غياب الحرية، سيما بالحواضر، لا يسمح بنشأة وانتعاش الاقتصاد الرأسمالي، الأفضل مبدئيا من الاقتصاد المعيشي. فما المقصود بالاقتصاد الرأسمالي وعن علاقته بالحرية السياسية ؟

أما الاقتصاد الرأسمالي فهو المعرف باقتصاد *a-m-A* أي *''argent-marchandise-ARGENT''* أو بالعربية "م-س-**م**" أو "مال- سلعة- **مال**". والغاية فيه من النشاط الاقتصادي هو **البيع**. وبالبيع كغاية ينمو رأس المال المنتج للثروة عبر الصناعة والتجارة. لكن بالنظر لمخاطر استثمار المال في هذا النوع من الاقتصاد فلا ينتعش ويزدهر بما يكفي من القوة والاتساع، كما تقدم، إلا في البيئة السياسية المفتوحة على الحرية ولا سيّما بالحواضر، مثل الحرية التي عرفها نظام حكم البلديات المحلي الروماني *municipes*، ولو في ظل استبداد مركزي بروما. فتلك الحرية سمحت للحواضر بـ "لاتمركز التشريع". فكانت للمهنيين في التجارة والصناعة فرصة تشريع ما يلزم من قوانين تجارية معقدة كي تضمن لهم أمن وسلامة المعاملات المعقدة فيما بينهم وتضمن حقوقهم بمحاكم مختصة غير تلك التي تقضي بالتشريع المدني البسيط والكافي لمعاملات الاقتصاد المعيشي بين عموم الناس.

والاقتصاد الرأسمالي كما وصفناه لك هو الاقتصاد المتطور الذي وورثته بتشريعاته التجارية جل حواضر بلدان غرب أوروبا، وحواضر أمريكا الشمالية عن نظام حكم البلديات المحلي الروماني. فازدهر حيث ازدهرت الحرية بالحواضر، مثل هنا بفينيسيا، ولاحقا بحواضر جمهورية الأقاليم السبع الهولندية لما استقلت عن استبداد عرش إسبانيا في عهد فليب الثاني، ثم بحواضر بريطانيا لما انتصرت فيها الحرية على الاستبداد. في حين يُخنق الاقتصاد الرأسمالي حيثما يخنق الاستبداد الحرية بالحواضر، كما حصل في فرنسا حتى الثورة، وفي إسبانيا مع كل الأنظمة الاستبدادية التي تعاقبت عليها. أما وقد فهمنا معنى الاقتصاد الرأسمالي والتشريع التجاري المعقد الذي يضمن سلامة معاملاته وازدهاره والحرية التي تسمح بإنتاجه، فماذا عن نشأته بفينيسيا ؟

يقول في ذلك المؤرخ ݣلييير أنه من قبل الهجرات إليها كان من يقطنون فيها يبيعون إنتاجهم من السمك والملح بموانئ وأسواق من حولهم بالبر، ثم يشترون بما يحصلون عليه من أموال كل ما كان ينقصهم من حاجياتهم المعيشية اليومية بجزر البحيرة، بما في ذلك حتى الماء العذب. وذلك هو عين الاقتصاد المعيشي. أما المهاجرون

[1] SÏSMONDI op. cit. p. 224

فقد جاؤوا بأموالهم. وبفضل ما توفر لهم من مراكب وملاحة صاروا يشترون الفائض من إنتاج الملح والسمك بموطنهم الجديد، ليبيعوه خارجه. وبما حصلوا عليه من أموال في كل ميناء وكل سوق أجنبي كانوا يشترون هنالك مختلف السلع، ليس فقط لتلبية الحاجيات المعيشة لسكان ڤينيسيا، بل من أجل تلبية حاجيات غيرهم من الزبناء والتجار بباقي الموانئ والأسواق الأجنبية. بل أكثر من هذا، ومن أجل الزيادة في الأرباح وتنمية رؤوس الأموال، كانوا يتعمّدون شراء السلع التي قطعت المراحل الأولى والشاقة في التصنيع بموطنها الأصلي، حيث المواد الخام واليد العاملة متوفرة، ثم يأخذونها إلى أوراش ومصانع أنشأوها بڤينيسيا، حيث اجتمع لهم بالهجرة كبار الحرفيين المهرة من كل حدب وصوب، لاستكمال مراحل تصنيعها بما يزيد من قيمتها الفنية والمالية، وييسر تسويقها كسلع بل كتحف جد مطلوبة في بلاطات الملوك وقصور الأمراء وكبار الإقطاعيين بالأرياف ولكبار الأعيان بالحواضر، بكل أوروبا وحتى بالشرق[1].

وبفضل الحرية بڤينيسيا استطاع الممتهنون للتجارة والصناعة الرأسمالية سن ما كانت تحتاجه معاملاتهم من قوانين تجارية معقدة تضمن حقوقهم، ومن إحداث محاكم مختصة تفصل في الخلافات التجارية فيما بينهم. بل صارت ڤينيسيا لاحقا تعقد اتفاقيات مع باقي الدول التي تتعامل معها بانتظام شرقا وغربا، على تخصيص حيز من أراضيها بجوار موانئها *comptoir commercial*[2] كي تظل خاصة بمواطنيها الڤينيسيين ولا سيما بتُجارها، مع تفويض السيادة فيها لقنصل من ڤينيسيا يقضي بينهم بتشريع بلدهم التجاري والمدني.

وكانت التجارة الخارجية المزدهرة تشكل أهم مورد مالي لخزينة دولة ڤينيسيا. الأمر الذي كان من شأنه تخفيف الضغط الضريبي على الساكنة بداخلها. كانت تفرض رسوما جمركية على التصدير، وبها كانت تموّن خزينتها من جيوب كل المستهلكين لسلعها بالخارج. كما كانت تفرض رسوما باهظة على استيراد أي منتوج من شأنه مزاحمة الصناعة المحلية، مع الإعفاء الجزئي أو الكلي على استيراد كل منتوج يساهم في ازدهارها. فما كانت تفرض أو تزيد في الضرائب المباشرة وغير المباشر على الساكنة إلا في حال الطوارئ والأزمات كالحروب مثلا. وما كان هذا التشريع المالي ليُسن في فيها في غياب الحرية التي تسمح لكبار رجال المال والأعمال بسن قوانين تخدم مصالحهم المتقاطعة مع مصالح وطنهم الاقتصادية، ولو على حساب الدول الأجنبية.

هكذا وبفضل الحرية تيسرت فيها نشأة اقتصاد رأسمالي حتى صارت مبكرا قوة اقتصادية معترفٌ بفضلها على من حولها من شعوب بخليج بحر الأدريتيك، وحتى من طرف حكومة تيودريك *Théodoric* ملك القوط بإيطاليا. وتشهد لذلك الرسالة التي أوردها المؤرخ سيسموندي[3] والصادرة سنة 523م، والتي كانت موجهة لمجلس نقباء ڤينيسيا[4]. كان يطلب منهم فيها بنقل حمولة من الزيوت والخمور من موانئ جنوب البلقان إلى عاصمة مُلكه رافين *Ravenne*. رسالة نسي فيها الكاتب المعجب ببديع أدبه موضوعها، وأطلق العنان لقلمه في وصف ڤينيسيا لأعيانها، منبهرا بما فيها من حرية وآداب ومن نشاط اقتصادي مزدهر ومن مظاهر الترف والزينة[5]. ونترجم لك منها وعن شاهد عيان، بعض المقاطع الدالة على رقيها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لما تجد ذلك الكاتب يخاطب حكام ڤينسيا ليقول لهم : "أسرعوا في إنجاز نقل تلك المواد. فتلك مهمة يسيرة بالنسبة لكم لتعوّدكم على الملاحة البحرية البعيدة المدى. ولكون البحر وطنكم، فأنتم مستأنسون بمخاطره...صيد السمك يكفي لتغذية أهاليكم. والفقير عندكم متساوي مع الغني. مساكنكم متشابهة، فلا تفاوت بينكم في المعيشة. ومن تم لا حسد بين مواطنيكم. فتلك المساواة تحميكم من السوء. وأحواض الملح عندكم مثل المزارع عندنا. فهي مصدر غناكم وأمنكم الغذائي. قد نستغني عن الذهب وليس عن لملح..."[6].

وبالنظر لانعدام الأراضي الفلاحية الشاسعة بجزر أرخبيل فينيسيا فما كانت طبيعتها تسمح سوى باقتصاد رأسمالي. إلا أن الاقتصاد الرأسمالي، كما وصفناه، وقد ازدهر بفضل الحرية فيها، فهو يخلق بطبيعته الثروة

---

[1] GALIBERT op. cit. p. 167

[2] لم نجد لها ترجمة بالعربية.

[3] SÏSMONDI op. cit. p. 226

[4] "*De Cassiodore , sénateur et préfet du prétoire , aux tribuns maritimes* "

[5] وقد أورد المؤرخ دارو P. DARU نص الرسالة بكاملها بالمجلد 1 الصفحة 28 من كتابه المشار إليه أعلاه.

[6] DARU op. cit. pp. 28-29

وينمّيها بقدر ما يخلق من حول حواضره أحزمة البؤس والفقر. كيف ذلك ؟ رأس المال ككل ثروة يخلق من أصحابه لا محالة، فئة اجتماعية ذات نفوذ وقوة سياسية ميالة بسبب طبيعة مصالحها للاستبداد، مثل استبداد النبلاء أصحاب الأراضي الشاسعة، حيث كان الاقتصاد المعيشي هو الغالب في العصر الوسيط. بل وبجشعه كان الاقتصاد الرأسمالي يتسبب في غزو واستعمار الشعوب الوضيعة المستأنسة بالاستبداد المحلي وفي حروب طاحنة بين الدول الرأسمالية. ويظل رأس المال متوحشا في موطنه ما لم يجد شعبا حرا سيد نفسه يدافع عن الحرية بواسطة جماعات ضغط قوية بما يكفي كي تردعه، كما هو الحال دائما في كل بيئة سياسية حرة كتلك التي عرفتها ڤينيسيا منذ نشأتها.

إلا أن الحرية، ككل خير، تحتاج إلى قوة تساندها وتحميها من الداخل ومن الخارج. وكما تقدم، ڤينيسيا استمدت قوتها من اقتصادها المتميز. وكل ما يهدد اقتصادها فهو يهدد حريتها. لذا كان أمن اقتصادها من أمنها القومي. وكان لاقتصادها امتداد كبير بالخارج. فصار البحر من مجالها الحيوي. وأمنه من أمنها ومن مقومات استقلالها. وكل فوضى في البحر من حروب وقرصنة كان يشكل بالنسبة لها ولتجارتها اعتداء فعليا عليها. لذا، وأكثر من غيرها، ما كان بوسعها أن تتحمل أي اضطراب في خليج البحر الأدريتيك بالنظر لما يتسبب فيه من أضرار على اقتصادها ومن تم على حريتها وعلى استقلالها. فماذا كان موقفها من تواجد القراصنة الصقالبة[1] بذلك البحر ؟

نصيب تطهير المجال البحري لأرض المهجر من القراصنة

كما تقدم معنا، بفضل طبيعة موقعه الجغرافي، ظل أرخبيل ڤينيسيا لقرون بمنأى عن غزو وغارات شعوب الشمال التي طالت كل إيطاليا. وما شعر أهله بالتهديد لأمنها القومي سوى بسبب القراصنة من طرف قوم الصقالبة[2] ***Esclavons*** الوافدين كذلك من الشمال، والذين استقروا بشواطئ وموانئ الضفاف الشرقية لخليج بحر الأدريتيك، والتي سميت لاحقا *Slavonie* باسمهم. لما وجدوا الأرض قد نُهبت من طرف من قبلهم، ولم يبقى فيها ما يشبع جشعهم من الغنائم، عوّضوا خسارتهم بممارسة القرصنة بمياهها البحرية. لكنهم بذلك اصطدموا بأهم مصالح ڤينيسيا الاقتصادية. وشعبها الذي كان من قبل يفرّ من أراضيه الأصلية خوفا ورعبا من هجومات شعوب الشمال، خلّف من بعده أجيالا شجاعة ومصممة على الدفاع عن مصالحها. فسلّحت مراكبها التجارية وخرجت في دوريات تبحث عن القراصنة الصقالبة لتطهير مياه بحر الأدريتيك منهم وتؤمن بذلك سلامة تجارتها البحرية[3].

وحتى تخفف ڤينيسيا من تكاليف أول حربها تلك، والتي دامت عقدا كاملا من الزمن ما بين 518 و 528م، تعامل بعقلية التاجر مع القراصنة الصقالبة المعتدين على أمن وسلامة تجارتهم. قرروا استرقاق كل من قُبض عليه منهم، وجعلوا لهم بالخصوص أثمنة مُغرية بسوق النخاسة. بذلك أغروا بالقراصنة كل مغامر يبحث عن الربح السريع. فانقلب السحر على الساحر، كما يُقال، لما صار الصقالبة غنيمة للتجارة الڤينيسية من بعد ما كانت تجارته غنيمة قرصنتهم. بل صار الڤينيسيون يتعاملون مع الرقيق مثل تعاملهم مع السلع المستوردة وغير مكتملة التصنيع. فصاروا يعلمونهم مختلف المهارات المطلوبة في حق العبيد بسوق النخاسة بكل أوربا. ثم كانوا يبيعونهم فيها بأثمنة باهظة. ومع ازدهار تجارة الرقيق من الصقالبة، صار إسمهم *Slavonici* و *sclavi* أو *slavi* في أسواق النخاسة مقترنا باسم العبد *servus* باللغة اللاتينية الدارجة. وذلك هو أصل كلمة *slave* بالإنجليزية و *esclave* باللغة الفرنسية للدلالة على العبد. فبدلا من أن يقال اشتريت عبدا صار يُقال اشتريت صقلبيا. ولما احتل العرب

---

[1] الصقالبة *Slaves* تسمية أطلقها الجغرافيون العرب في القرون الوسطى على عدد من الشعوب المتحدرة من أصول شتى، كانت تنزل الأراضي المجاورة لبلاد الخزر بين القسطنطينية و أرض البلغار، ومنهم من سكن شمالي القارة الأوربية وعلى ضفاف نهر الفولگا.

[2] وهذا الشعب صار فيما بعد خزانا وموردا هاما للعبيد البيض، حتى صار إسمهم باللغات اللاتينية ***esclave*** يعني العبد. وقد عرفت بلاطات الأمويين بقرطبة الكثير من العبيد الصقالبة، والذين صارت لهم ممالك من بين ملوك الطوائف من بعد سقوط الدولة الأموية بسقوط دولة بني عامر في بداية الألفية الثانية للميلاد.

[3] SĬSMONDI op. cit. p. 227

الأندلس انطلاقا من سنة 711م صاروا يشترون العبيد البيض من أوروبا ويسمونهم كذلك "صقالبة" بغض النظر عن أصلهم.

ومن بعد انتصار ڤينسيا على القراصنة من الصقالبة ومن غيرهم، اكتسبت الثقة في نفسها وفي قوتها البحرية. وبسبب طبيعة الاقتصاد الرأسمالي الجشع، أصبحت لاحقا ذات أطماع توسعية على حساب كل الشعوب الوضيعة بضفاف شرق بحر الأدريتيك وعلى غيرها بضفاف البحر المتوسط. وذهب الڤينيسيون إلى أبعد من ذلك. فبفضل قوتهم البحرية المنتصرة على الصقالبة تجرأوا وحرّموا الملاحة ببُحيرتهم على كل جيرانهم بما فيهم أهالي إقليمهم الأصلي الذي هاجروا منه[1].

هكذا يحق لك أن تعجب من الشعوب التي لما تكتسب حريتها، تجدها تعشقها لنفسها وترعاها وتقاتل من أجلها بقدر ما تعشق الاستبداد بغيرها من الشعوب الوضيعة المستأنسة بالاستبداد. عرف ذلك شعب حاضرة سبارطة[2] اليونانية وشعب الجمهورية الرومانية، وكما ترى هنا شعب ڤينيسيا، وغيرهم من بعدهم بكل أوروبا. وكأنما كان لا بد للشعوب الحرة أن تستقوي وتتغذى بالاستبداد بالشعوب الوضيعة المستأنسة بالاستبداد المحلي أو الأجنبي، كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا. ولا يزال ذلك بشكل أو بآخر هو واقع الحال حتى اليوم، مما يدل على أن البشرية وإن تقدمت، فليس بما يكفي كي يشمل ذلك التقدم الجميع. وتعجب أكثر لما كانت توجد لتلك المفارقة مبررات باسم الدين، وصحيح الدين منها براء، لقوله تعالى : {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ}[3]. وكلمة الناس في الآية الكريمة تشمل كل البشر من دون أي نوع من التمييز.

ولهذا فنحن لما نتتبع قصة الحرية بڤينيسيا، نسعد لشعبها بوصفه شعبا حرا سيد نفسه بقدر ما نأسف على استرقاقه للصقالبة ولغيرهم، وعلى المتاجرة بالعبيد عموما، وعلى استبداده لاحقا بغيره من الشعوب الوضيعة بالجوار وبالبحر المتوسط. وهذا لا يخص، كما تقدم، شعب ڤينيسيا كشعب حر، بل كان ولا يزال بشكل أو بآخر هو دأب العديد من الشعوب الحرة مع الشعوب الوضيعة. لكن يجب عدم إغفال طبيعة هذه الشعوب الوضيعة المستأنسة بالاستبداد، والتي لا بد من أن يستبد بها مستبد محلي أو أجنبي من بعد الانتصار في الصراع على الاستبداد بها. والآن ماذا عن الاستقلال السياسي والروحي لدولة ڤينيسيا الناشئة ؟

نصيب الاستقلال السياسي والروحي بأرض المهجر.

بتواجدها بين قوتين عظيمتين، مملكة القوط بإيطاليا غربا وبيزنطا شرقا، كان استقلال ڤينيسيا عنهما يتطلب أن تكون لها نفس القوة العسكرية. فما كانت في بدايتها مستقلة عنهما كليا[4]. وإنما كانت تداهن القوتين بتلبية طلبات ورغبات كل منهما ومن دون مقابل، كجزْية مبطّنة تدفعها لكل منهما ثمنا لحريتها[5]. ولكن ما كان لأي من القوتين من وجود في الجمهورية لا مدني ولا عسكري. بفضل ذلك كانت وظلت فعليا مستقلة، من حيث كان يتم فيها التشريع والحكم فقط بتفويض من شعبها ومن دون أي تدخل أجنبي. ومع ذلك كله ظل شعب ڤينيسيا غير مستقل روحيا عن موطنه الأصلي. لماذا ؟

منذ بدء الهجرات الأولى كانت الكنائس مع كهنتها لا تهاجر مع الأهالي الهاربين من بطش قبائل الشمال. ومن هاجر منهم كان سرعان ما يعود لموطنه الأصلي ببر شمال إيطاليا. إلا أن شعوب الشمال كانت مسيحية كذلك. لكنها كانت تتديّن بمذهب الآريوسية[6] المتعارض مع عقيدة الكاثوليك بإيطاليا وبباقي أوروبا الغربية. فكانت

[1] GALIBERT op. cit. p. 32

[2] **أسبارطة** أو **سبارتا** Sparta حاضرة يونانية ودولة في حجم مدينة، كانت تقع في جنوب شرق إقليم بيلوبونيز. تأسست في القرن الخامس قبل الميلاد عبر تجمع أربع قرى من بعد انتصاراتها على جيوش المهاجمين الفرس. واشتهرت بطبيعة مجتمعها العسكرية من حيث كانت تتم تنشئة أبنائها بصفة أساسية على القتال.

[3] سورة الحديد الآية 25

[4] SĬSMONDI op. cit. p. 226

[5] DARU op. cit. p. 31

[6] هو مذهب مسيحي يقول في المسيح أنه مخلوق من الناسوت. بخلاف باقي المذاهب التي تعتقد أنه من اللاهوت.

تستبيح في هجومها كل شيء سوى كنائس البلد مع رهبانها ومع كل من لجأ إليها من الأهالي. وكانت الكنيسة الكاثوليكية من جهتها، تصرّ على البقاء قائمة وشامخة في موطنها حتى لا تقضي عليها وتستخلفها فيه كنيسة شعوب الشمال المبتدعة في نظرها.

وعموم الشعوب المسيحية، وبكل فئاتها الاجتماعية، كانت شديدة الالتزام بإقامة الطقوس بكنائسها. بل كانت تتشاءم من مخالفتها وتعتقد أن سخط الرب من سخط الكنيسة. ومن أصابه مكروه كان يرده إلى تقصيره في الالتزام بتعاليمها. وكانوا يعتقدون أن نيل رضا الرب من نيل رضا الكنيسة. حتى أن العديد منهم كانوا، ومن أجل الخلاص في الآخرة، يقدّمون لها في حياتهم الهبات من أموالهم المنقولة والعقارية. ومنهم من كانوا يوصون لها بقسط من تركتهم أو حتى بكامل التركة ولو على حساب ورثتهم. بذلك ظلت الكنيسة تغتني، ولا سيّما بهبات ووصيات الملوك والأمراء والنبلاء والأثرياء. لكل ذلك وغيره، كان الڤينيسيون يضطرون لتكرار العبور إلى موطنهم الأصلي للمشاركة في القداس الأسبوعي، ومن أجل استدعاء رهبان كنائسه للإشراف على مراسيم الزواج وتعميد المواليد الجدد وتأبين الموتى.

ولما احتل قوم اللمبار شمال إيطاليا وأقاموا فيه مملكتهم، كانت كنائسهم الآريوسية أقل تسامحا مع الكنائس الكاثوليكية المحلية. فتشددت ضدها، وصارت تُكره رهبانها والأهالي على ترك مذهبهم وعلى اعتناق عقيدة الغزاة. هكذا اضطر هذه المرة رجال الدين الكاثوليك كذلك إلى اللجوء إلى ڤينيسيا والاستقرار بها هذه المرة مع من هاجروا إليها من جديد، وإلى بناء كنائس جديدة بها. وبفضل هجرة الكنيسة الكاثوليكية أخيرا إليهم استكمل الڤينيسيون استقلالهم السياسي عن موطنهم الأصلي باستقلالهم الروحي عنه[1].

إلا أن الكنيسة الآريوسية بمملكة اللمباردي استكثرت ذلك عليهم، واعتبرته تحديا لها ولسلطان قومها، فحرضت عليهم ملكها. لكن الملك بعد استشارة من حوله وجد في الهجوم على ڤينيسيا مغامرة غير محسوبة العواقب. فجيشه كان بالأساس بريا ولا يحسن القتال في المياه، ولا سيما قتال جيش ڤينيسيا في بيئته البحرية. وهيبته وهيبة مملكته ما كانت لتتحمل خزي أي هزيمة أمام جيش شعب صغير من بعد ما هزم جيشه جيش بيزنطا العظيم. لكنه ترك المهمة لمليشيات بقيادة كهنة كنيسته المتحمسة بطعم الغنائم أكثر من الغيرة على الدين. إن انتصرت فلها وله، وإن انهزمت فعليها وليس عليه. وصارت تلك المليشيات تهاجم ما يليها من جزر الأرخبيل وتكبدها خسائر في الأموال والأرواح، لكن من دون القدرة على غزوها. وهو الأمر الذي أصبغ على دفاع الڤينيسيين عن وطنهم الجديد قدسية دينية. فتفننوا في القتال بإقدام، وفي إقامة وتقوية تحصينات دفاعية على كل الحدود مع بر موطنهم الأصلي[2].

وبذلك انتصروا على عدوهم، واستكملوا استقلالهم السياسي عن مملكة اللمباردي بشمال إيطاليا. ولم تعد حريتهم أيضا مدينة بشيء لبيزنطا بالشرق لما عجزت عن حمايتهم من عدوهم الذي انتصروا عليه بقواتهم الذاتية[3]. كما حققوا استقلالهم الروحي بفضل هجرة كهنة وكنائس موطنهم الأصلي إلى وطنهم الجديد. وتمكنوا من تحصين حدودهم من جهة البر، مع الرفع من معنوياتهم ومن قدراتهم القتالية. هكذا وكما حصل مع القراصنة الصقالبة، فقد كان في طي تلك النقمة على الڤينيسيين نِعمٌ كثيرة وليس فقط نعمة واحدة.

بذلك تعززت الوحدة بينهم. إلا أن وحدتهم صارت، في ظل السلم والرخاء، مهددة بتنامى تضارب المصالح فيما بين كبارهم. لكنهم، مثل ما حصل بروما العيقة، وبحسّ عقلية التُّجار، وبحساب الربح والخسارة، كانوا يدركون جيدا أن كل ضعف في الجبهة الداخلية من شأنه أن يُغريّ باستقلالهم أطماع مملكة اللمبارد من البر، وأن يغري بتجارتهم المزدهرة تربص القراصنة من الصقالبة ومن غيرهم بالبحر. فكانوا يعرفون أن ضمان دوام الحرية والاستقلال بوطنهم الجديد يحتاج إلى الاستقرار وإلى التوافق فيما بينهم بالحفاظ على التعدد في ظل الوحدة. وقد اشتهر الفيلسوف الفرنسي بليز باسكال بقوله، وبحق، أن الوحدة من دون تعدد استبداد وطغيان،

---

[1] DARU op. cit. p. pages 38-39
[2] SÏSMONDI op. cit. p. 228
[3] GALIBERT op. cit. p. 17

والتعدد من دون وحدة اضطراب وفوضى. والاستبداد ظلم وظلمات والفوضى أشد وأنكي. فكيف حافظت ڤينيسيا على حريتها واستقلالها في ظل التعدد مع الوحدة وتفادت ظلم وظلمات الاستبداد والفوضى في ظل التعدد من دون وحدة ؟

عهدالجمهورية الأول

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.

مقدمة

يقول المؤرخ ڤليبير أنه مع الاضطرابات التي أفرزها تنامي تعداد الساكنة بڤينيسيا، ومع ازدياد تضارب المصالح بين كبار قومها في ظل الحرية والرخاء، صار من اللازم على أهاليها إيجاد نظام حكم قوي بما يكفي لضبط النظام العام بالداخل ولحماية الحدود والمصالح الحيوية بالخارج. لكن من دون أن تصل قوته إلى حد تضحية الشعب بحريته وبسيادته على نفسه. فارتجل كبار القوم وجربوا بعض الإصلاحات. وخوفا على الحرية من الاستبداد، أبقوا على حكم مجلس النقباء المُنتخبين بكبريات جزر ڤينيسيا، أو المُعينين من طرف الجمعية العامة الممثلة لكامل الشعب، مع بعض التغييرات في عددهم والزيادة في صلاحياتهم.

إلا أن كل التجارب باءت بالفشل ولم تفي بالغرض المنشود. فاقترح حينها بطْريارك[1] إحدى كبريات الكنائس على الجمع العام انتخاب دوق *Duc* كقائد أعلى للقوات المسلحة في المقام الأول. يحكم البلاد مدي الحياة بصلاحيات واسعة، لكن بتفويض من المؤسسات الممثلة للشعب وتحت رقابتها. قبِل الجميع بالمقترح بالنظر لاختلاف مفهزم لقب الدوق المنتخب، الذي يحكم فقط بتفويض من الشعب وتحت رقابته، عن مفهزم لقب الملك الذي قد يوحي بأنه هو صاحب السيادة والمستبد بها، والشعب من تحته مجرد رعية[2].

ونوقف معك عند هذه المحطة من تاريخ جمهورية البندقية لنقول أنه ينبغي في تقديرنا للعرب والمسلمين في كل زمان وفي كل مكان أن يطلعوا على مثل هذه المحطات من تاريخ حرية الشعوب، ويهتموا بها أيما اهتمام، ويتوقفوا عندها مليا لرؤية ما تجلى فيها من العمل بمبدأ الشورى كمنهج وبمبدأ قيام الناس بالقسط كغاية من القانون العام الوارد في القرآن الكريم، وهما يتحققان على أرض الواقع بجمهورية البندقية، لما كان شعبها حرا سيد نفسه، وكانا غائبين تماما لا في الشرق ولا في الغرب من حول الجمهورية، حيث الشعوب كانت وضيعة مستأنسة بالاستبداد.

فالمسلمون أيام العباسيين انفتحوا كما ينبغي على ثقافات الشعوب غير المسلمة تطبيقا للمبدأ القرآني الداعي للتعارف بين الشعوب وليس للتنافر فيما بينها، وترجموا بحماس التراث الثقافي اليوناني والهندي والفارسي والصيني، وعلموه في مدارسهم وطوروه. لكن لأسباب سياسية حيل بينهم وبين فقط التراث السياسي اليوناني والروماني بالنظر لما كان فيه من مخاطر على أنظمة الاستبداد القائمة. وسار الغربيون على نهج المسلمين من بعدهم، لما نقلوا تراثهم الثقافي عبر الأندلس. ومن دون تعصب وكما يجب لا يزالون يعترفون بفضل العرب والمسلمين في نقل العلوم اليونانية وفي تطويرها. وكما يجب تبنوها هم كذلك وطوروها وتقدموا.

وابن خلدون اكتسب خبرة قل نظيرها بتقلبه في مختلف المناصب السياسة السامية غربا وشرقا بالأندلس وبالمغرب والجزائر ومصر. حتى أنه كان وزيرا لعبد الله الحفصي سلطان بجاية بالجزائر الحالية. وبفضل تلك الخبرة الثرية كتب المقدمة حيث تميز عن غيره من الإخباريين بكونه عالم اجتماع. لكنه مع ذلك، وللأسف الشديد، عاش في بيئة عالمية كان وظل يسودها التوتر والتنافر بين العالمين المسلم والمسيحي. فما أتيح له الاطلاع لا على تاريخ الرومان للمؤرخ الروماني تيت ليڤ ولغيره، ولا على التراث السياسي اليوناني ولا على نظام حكم الشعب الحر في عصره بجمهورية البندقية. فما تمكن بذلك من الاطلاع على مختلف أنظمة حكم الشعوب الحرة. ولو أتيح له ذلك لوجدت المقدمة في حلة أخرى أكثر ثراء بالنسبة للعرب وللمسلمين. فلو أتيح له ذلك لوجدته يميز بين كل ما جاء في المقدمة من وصف دقيق لأنظمة الحكم بالمشرق من جهة وبين أنظمة حكم الشعوب الحرة بروما وبمختلف جمهوريات اليونان العتيقة وبجمهورية البندقية في عصره من جهة ثانية. بل لوجدته مثل نيكولا

---

[1] البطريارك، ج بطاركة أو بطارقة. وهي كلمة يونانية الأصل ومكونة من شطرين. ترجمتها الحرفية "الأب الرئيس". من معناها الأصلي يشير إلى الأب الذي يمارس السلطة على امتداد الأسرة. هكذا النظام المعتمد على سلطة الأب، كان يدعى "النظام البطرياركي". أما في المسيحية، فقد اتخذت الكلمة معنى رئيس الأساقفة في الكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية. ويدعى مكتب البطريارك البطرياركية. اصطلح المؤرخون العرب على ترجمة الكلمة بلفظ "البطريق."

[2] GALIBERT op. cit. p. 228

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
ميكيافلي الذي جاء قرنا من بعده، وألف كتاب الأمير في وصف خصائص إمارت الشعوب الوضيعة، المستأنسة بالاستبداد بإيطاليا من جهة، وألف من جهة ثانية كتاب المقالات[1] حيث توسع في وصف مختلف أنظمة الحكم كما عرفتها الشعوب الحرة بروما وباليونان وبالبندقية وبباقي الجمهوريات الإيطالية في عصره. لقد تساوى الرجلان في الخبرة وفي مهارة الوصف، لكن كان الفرق بينهما فقط في سعة الاطلاع التي أتيحت لكل منهما.

ولا عيب أبدا اليوم ولا تنقيص من قدر العرب والمسلمين في تدارك ما فات أسلافهم من ترجمة التراث السياسي اليوناني والروماني ومن تاريخ باقي الشعوب الحرة في العصر الوسيط، بغض النظر عن أصلها وعن معتقداتها. ولا سيما بالنظر لما يتجلى في ذلك التراث السياسي العمل بمبدأ الشورى وبمبدأ قيام الناس بالقسط القرآنيين، كأمثلة حية بالنسبة لأبناء وبنات المسلمين، كي يدركوا المقصود منهما بالملموس وعلى أرض الواقع. وأساتذة شعبة الدراسات الإسلامية بالكليات هم الأولى بذلك المجهود الذي لو أتيحت الفرصة لمؤلفي كتب الأحكام السلطانية قديما لما توانوا عن بذله. ففي هذا المثال من جمهورية البندقية رئيس الدولة، كما رأيت، ليس رجلا بعينه من دون غيره ولا من عشيرة أو قبيلة أو عرق أو فئة اجتماعية من دون غيرها. بل هو قبل كل شيء مؤسسة دستورية لها صلاحيات محددة. ومن سيتولاها منتخب من طرف الشعب صاحب السيادة على نفسه وسيراقبه ويحاسبه، مثله في ذلك مثل مدير أعمال أية شركة في مقابل صاحبها ومالكها.

وقد قال في ذلك المؤرخ ݣليبير متعجبا : "ما كان من المتوقع أن يُسنّ، في خضم جهل ذلك القرن، دستورٌ متوازن بقلم مشرّع ماهر. كان الڤينيسيون حريصين فيه على حريتهم. لذلك احتفظوا بجمعياتهم العامة التي لم يطعن أحد في امتلاكها للسيادة بتفويض من الشعب ومن دون غيرها. وأرادوا من جهة ثانية أن يكونوا أقوياء. فمنحوا الدوق قائدهم الجديد كل صلاحيات المُلك، لمّا حمّلوه كل المسؤوليات مع صلاحية قبول أو رفض آراء مستشاريه الذين كان يختارهم بنفسه. فيما عدى قرار الحرب والسلم، فقذ ظل بيد الجمعية العامة"[2]. فماذا عن نشأة جمهورية البندقية بانتخاب أول دوق على رأسها ؟

نشأة الجمهورية بانتخاب أول دوق لها سنة 697 م


Paolo Lucio Anafesto
أول دوق بفينيسيا

فكان *Paul-Luc Anafeste* من جزيرة *Héraclée* أول رجل انتخبته الأمة ووشحته بذلك اللقب. وهو أول شخص تم ذكره بالإسم في أرشيق ڤينيسيا. ومعه أورد المؤرخ دارو ذكر أسماء أعضاء اللجنة الإثنى عشر، التي انتخبته بتفويض من الجمعية العامة. وبوصفه مؤرخا يتوخى الدقة فيما يقول أورد هذا الخبر بصيغة : "وقيل أن..." لعدم تأكده من صحة ثبوته. وقد بدأ *André Dandolo* تدوين أخبار ڤينيسيا وأحداثها، ابتداء من تاريخ تولي هذا الدوق الأول. وهو أقدم المؤرخين الڤينيسيين، والذي كان هو الدوق الرابع والخمسين.

بتلك الصلاحيات والمواصفات للدوق، من حقك أن تشك في أنه لا يختلف عن الملك صاحب الحكم المطلق. فتكون في ذلك مثلك مثل المؤرخ دارو الذي استخفّ بالمؤرخين الڤينيسيين الذين كانوا يفتخرون بالتدليل على أن هذا الإصلاح السياسي قد أنقذ الطابع الجمهوري لڤينيسيا بقدر ما أنقذ حريتها. وعلق على هذا الزعم في نظره، بقوله "تلك مجرد سفسطة ألفاظ، لأنه يمكن أن تجد الحرية في الملكية كما لا يستحيل أن تجد الاستبداد في الجمهورية"[3]. وذلك صحيح. فقد وجدت الحرية بالمملكة الإنݣليزية، وتوجد حتى اليوم بكل الملكيات الأوربية. في حين عرفت البشرية جمهوريات مستبد بها. لكنك ما أن تُدرك مدلول كلمة الدوق في نظام حكم الإقطاع الذي ساد

---

[1] MACHIAVEL Nicolas, *DISCOURS SUR LA PREMIERE DECADE DE TITE-LIVE, (Extraits des livres I, II et III d'Histoire de Rome)* Traduction française de Jean-Vincent Périès (1825). Paris, Le monde en 10-18, Union Générale d'Éditions, 1962.

[2] GALIBERT op. cit. p. 22

[3]" *Les historiens vénitiens se sont fait un point d'honneur de prouver que, par ce changement, Venise n'avait perdu ni son titre de république , ni sa liberté* " DARU op. cit. p. 41

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
في غرب أوروبا طيلة العصر الوسيط، وتقارنه بمواصفات وصلاحيات الدوق بڤنيسيا، حتى تدرك الفرق بينهما، ولن توافق المؤرخ دارو على تحفظه.

ولهذا السبب وغيره كثير، ما أحوجنا نحن المسلمين والعرب لمعرفة مثل تلك التفاصيل، ولا سيما الأساتذة والمدرسين بمختلف شعب الدراسات الإسلامية التقليدية والعصرية. وذلك حتى تتمكن أجيال النشء المسلم القادمة من التمييز بين الحرية والاستبداد، فلا تتوهم من جهة رؤية النور في ظلمات الاستبداد وتعتقد أنه من صحيح الدين فلا تسعى لإعادة إنتاجه. ولا تتوهم من جهة ثانية رؤية الظلام في نور الحرية وتحسب أنها متناقضة مع صحيح الدين، فتستنكرها وترفضها. بذلك نساهم في القطع مع منابع التطرف ونشق الطريق نحو السمو بالأمة حيث أراد لها الله بفضل الحرية ان تكون خير أمة أخرجت للناس.

فكلّ من لقب الدوق *le duc* والكونت *le comte* أصلهما روماني. ويعني الأول قائدا عسكريا والثاني رفيقا للإمبراطور. ولما غزت شعوب الشمال أقاليم الشطر الغربي من الإمبراطورية الرومانية واحتلتها، ما كان لملوكها لا جيشا نظاميا للسيطرة عليها ولا إدارة مركزية قادرة على تسييرها. فقطّع كل البلاد المحتلة إلى أقاليم أو إقطاعيات *fiefs*. وجعل على رأس كل منها قائدا عسكريا من ضباط جيشه، يقطن في أحد قصوره ويحكم منه أهاليها بسلط واسعة، ويحميه. وكل ذلك بتفويض من الملك المستبد بالسيادة، والذي يقدم له كل الإقطاعيين فروض الولاء والطاعة مرة كل سنة، ويستجيبون له فورا كلما ناداهم للحرب إلى جانبه وعلى نفقتهم لمدة محدودة. وما زاد عليها فعلى حساب الملك. وهنالك حقوق وواجبات متبادلة بينهم وبين الملك لا داعي لذكرها. وأطلق على بعضهم لقب دوق وعلى الباقين لقب كونت.

كان كلوڤيس الأول (466-511)، ملك قبائل الإفرنج، من أوائل الملوك الذين أحدثوا نظام حكم ألإقطاع ببلاد الڤول أي بفرنسا مع بلجيكا حاليا. وصار على خطاه ويليام الغازي دوق إقطاعية النورمندي الفرنسية لما احتل بريطانيا سنة 1066م. وهو الذي كان في الوقت نفسه صاحب السيادة بمملكته البريطانية ودوقا بدوقية نورماندي الفرنسية التي كان يحكمها بتفويض من ملك فرنسا صاحب السيادة. لكن بالإبقاء على الإقطاعيين على رأس إقطاعياتهم مدى الحياة صار المنصب واللقب مع مرور الزمن وراثيا. بل صارت لاحقا أرض كل إقطاعية ومن عليها مِلكية خالصة للإقطاعي، دوقا كان أو كونتا[1].

فصارت الإقطاعيات ممالك مثل ممالك ملوك الطوائف بالأندلس. لكن مع فارق جد هام، وهو بقاؤها كلها موحّدة من حول الملك صاحب السيادة. في حين ممالك الأندلس نشأت فقط من بعد سقوط دولة الأمويين بسقوط دولة بني عامر في بداية الألفية الأولى للميلاد والقرن الخامس الهجري. وكان ملوكها من العرب ومن البربر وحتى من العبيد الصقالبة. فبقيت ممالك متفرقة ومتناحرة فيما بينها. وما توحّدت يوما، بالرغم من جهود أسرة بني عباد العربية بإشبيليا ومن عبور ابن تاشفين مرات عديدة إلى الأندلس. ما توحدوا خوفا من أن يتحولوا مرة أخرى إلى مجرد موظفين، كما كان حال أجدادهم مع الأمويين ومع بني عامر. وهناك تجارب إقطاعية بالمشرق، كالحال مع السلاجقة، ولكنها آلت كذلك إلى ممالك وإمارات مستقلة. على كل حالK ما كان حكم الإقطاع سوى وجها من وجوه الاستبداد بالغرب. فما الفرق إذا ما بين دوق الإقطاع المستبد ودوق ڤينيسيا الحرة ؟ نلخص لك الجواب في الجدول التالي :

دوق فينيسيا	الدوق الإقطاعي
يحكم الدوقية بتفويض من الشعب صاحب السيادة	يحكم الدوقية بتفويض من الملك صاحب السيادة
يحكم مدى الحياة وبصلاحيات واسعة، لكن تحت مراقبة الشعب، الذي بإمكانه خلعه.	يحكم مدى الحياة وبصلاحيات مطلقة
منصب خاضع للانتخاب من طرف المؤسسات الممثلة للشعب من بعد وفاة الدوق أو خلعه	منصب وراثي

[1] انظر في ذلك :
GUIZOT François *ESSAIS SUR L'HISTOIRE DE FRANCE*, Charpentier, Paris, 1841
HALLAM Henry, *L'EUROPE AU MOYEN-ÂGE*, Gregoire, Wouters & C^e, Bruxelles, 1840,

بهذا يتضح لك الفرق بين نقمة الاستبداد بدوقية الإقطاعي ونعمة الحرية بدوقية ڤينيسيا. ولذلك كان الڤينيسيون يطلقون عليها بلغتهم اللاتينية "بنوم دوتشي" أي "الدوقية الطيبة". وهو الإسم الذي تحوّل على لسان العرب إلى كلمة البندقية. كذلك سنسميها من الآن فصاعدا. ولم تندم ڤينيسيا على ذلك الإصلاح السياسي، لما رأت الدوق الأول قد أعاد الهدوء والطمأنينة بالداخل، ووضع حدا لقرصنة الصقالبة بالبحر، كما أجبر مملكة اللمباردي على الاعتراف باستقلال الجمهورية وبحدودها، بل وعقد معها اتفاقية تمنحها امتيازات تجارية، بالنظر لما كان لتجارتها من وزن في اقتصاد مملكة اللمباردي، ولا يمكنها الاستغناء عنه. وقد عزز الدوق المنتخب من تحصينات ودفاعات الجزر الحدودية، كما زاد من حجم أوراش بناء السفن التجارية والعسكرية[1].

دام حكم الدوق الأول *Paul-Luc Anafeste*، إلى حين وفاته، عشرين سنة، ما بين 697 تاريخ نشأة جمهورية البندقية و 717م. حكمها من دون أي حادث يذكر، يشكك في الطابع الجمهوري للبندقية أو يخدش في حريتها. بل لما مات، ومن دون توريث، عادت السيادة مرة أخرى للشعب فانتخب *Marcello Tegalliano* خلفا له. ثم تعاقب على حكم جمهورية البندقية طيلة إحدى عشر قرنا متتالية مائة وعشرون دوقا. وذلك ما بين سنة 697 وسنة 1797م، لما تنازل آخر دوق على كرسي رئاستها بسبب احتلالها من طرف نابليون.

لكن هذا الإصلاح السياسي الجديد لم يكن، ككل عمل بشري، يتصف بالكمال. لم تظهر ثغراته وعيوبه مع الدوق الأول والدوق الثاني الذي حكم مدة عشر سنوات، وسار فيها على نهج سلفه حتى مات سنة 727م، ومن دون مشاكل تذكر. وانتُخب الدوق الثالث *Orso Ipato* بمثل ما انتخب سابقيه، ودائما من دون توريث. فقط خلال فترة ولايته بدأت تظهر ثغرات وعيوب الإصلاح السياسي الجديد. لكن تفاعل الشعب معها دلّ، في الوقت نفسه، على تمسكه بالطابع الجمهوري لدوقيته وعلى تشبثه بحريته. فكيف تم ذلك ؟ وماذا حصل بالضبط ؟

قصة تخلص الجمهورية من أول دوق تحرّش بحريتها

الاستكبار من الطبيعة البشرية. تجده دائما يتربص بالحرية حيث ما وُجدت، مثله في ذلك مثل الأعشاب الضارة المتربصة بمختلف المزروعات الفلاحية. وحتى يومنا هذا لا تزال الأحزاب اليمينية المتطرفة تتربص بالحرية بالعالم الحديث. لم تسلم جمهورية البندقية من مخاطر الاستبداد، كما لم تسلم منه الملكية ثم الجمهورية الرومانية قرونا قبل الميلاد. مثل شعب روما، ظل شعب البندقية يتصدى له بحزم وثبات طيلة عمر جمهوريته التي دامت إحدى عشر قرنا من الزمن. وكان الدوق الثالث *Orso Ipato* أول من أدى ثمنا غاليا بسبب استكباره وتحرشه بحرية البندقية. كيف حصل ذلك ؟



موقع مدينة راڤين

يقول فيه المؤرخ دارو[2] أن قوم اللمبارد بشمال إيطاليا هاجموا واحتلوا مدينة راڤين القريبة من مملكتهم. وطردوا منها حاكمها باسم الإمبراطور البيزنطي آنذاك. فلجأ هذا الأخير إلى جمهورية البندقية طالبا منها العون على استرجاع المدينة. استُقبل بها بحفاوة ريثما يُنظر في طلبه. وفجع بابا الكنيسة بروما بذلك الاحتلال، خوفا على المذهب الكاثوليكي بإيطاليا وبغيرها، من تمدد مذهب وعقيدة قوم اللمبارد الآريسية. فراسل دوق البندقية يطلب منه قبول مطلب مساعدة حاكم راڤين في استرجاع مدينته.

وسبق أن ظهرت على الدوق *Orso Ipato*، بعض مظاهر التهور. فقد كان من المتحمسين للحرب أو لأي إنجاز يجعله متميزا عمن سبقه. فوجد في

[1] SÏSMONDI op. cit. p. 229
[2] P. DARU op. cit. pages :44 - 48

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
مطلب حاكم مدينة راڤين المعزز برسالة بابا الكنيسة بروما فرصة لإشباع نزواته المغامرة. استدعى الجمعية العامة، وقدم لها الحاكم اللاجئ كي يتكلم عن نفسه، ثم قرأ عليها رسالة البابا. بذلك يتضح أن الدوق لم يكن صاحب سلطة مطلقة، بل كان قرار السلم والحرب من ضمن صلاحيات الجمعية العامة التي انتخبته. فانقسم المجلس بين مؤيد ومعارض. المعارضون احتجوا بمخاطر التحرش بجار قوي وصديق، لهم معه مصالح تجارية. ورفضوا المغامرة باستقلال جمهوريتهم في حرب غير محسوبة العواقب. أما المؤيدون، وفي مقدمتهم الدوق، فقد احتجوا بواجب تلبية نداء بابا الكنيسة، وواجب نصرة بيزنطا المتحضرة على مملكة شعب همجي، ووضع حد لأطماعه التوسعية التي من المحتمل جدا أن تطال جمهوريتهم إلّم تجابهه البندقية بحرب استباقية تردعه. انتصر أخيرا حزب الدوق، فوافقت الجمعية على خوض الحرب لتحرير مدينة راڤين. وبالمناسبة لا تفوتنا الإشارة إلى ما في هذا الحدث خير مثال على قوله تعالى {وأمرهم شورى بينهم} كمبدأ من القانون العام القرآني، وفي السيرة النبوية والذي لا تتيح العمل به سوى الحرية.

لم تكن المهمة بالصعبة لأن ملك اللمباردي كان مشغولا بغيرهم. كما لم تكن المدينة تحظى بحراسة جيدة لعدم توقع المحتل لأية محاولة لتحريرها من الداخل ولا من الخارج. وحتى لا تثار شكوكه، تظاهر حاكم راڤين بالخروج خائبا من البندقية مع من معه من المليشيات المؤيدة له. وتوجه خفية من جهة البر لمدينته. في حين توجه الدوق على رأس القوات البحرية قاصدا الجانب البحري لراڤين. وباغتها الجمعان بالهجوم، فاقتحماها واستعاداها بيُسر، من بعد قتل قائد لمباردي وأسر آخر.

هنالك انتشى الدوق وحزبه بذلك النصر. وصار يتعالى على الجميع ويستفز الشعب بتصرفات كانت تنم عن نية في الاستبداد بالحكم وتحويل الجمهورية إلى ملكية وراثية يكون هو مؤسسها وأول ملك يجلس على عرشها. خلق ذلك بلبلة في الجمهورية دامت عامين، بين مؤيد له ومعارض. ولما رأى المعارضون المخاطر المحدقة بجمهوريتهم وبحريتهم، انفجر غضبهم فهاجموا قصر الدوقية وقبضوا على الدوق وذبحوه سنة 737م، من بعد ولاية دامت إحدى عشر سنة. بذلك كان الدوق *Orso Ipato* أول من تجرأ على تهديد الحرية بالبندقية وأدى ثمن تلك الجرأة بحياته وبطريقة عنيفة وبشعة، تنم على مدى تشبث البندقيين بحريتهم بقدر ما تنم عن ضعف المؤسسات التي من شأنها أن تحمي الجمهورية والحرية. وستشهد البندقية حالات عديدة من أمثال الدوق *Orso Ipato* الذين سُملت أعينهم وقُتلوا بعنف شديد، بسبب تجرؤهم على التحرش بحرية شعبها.

وهكذا كان التحرش بحرية أي شعب حرّ جريمة. لكن مجرد خلع الضنين من دون محاكمة عادلة في دولة قائمة هو كذلك جريمة. أما ذبحه فهو جريمة فظيعة وبشعة. والأمم المتحضرة سياسيا لا تقابل الجرائم بجرائم. بل تعاقب عليها بقوانين من بعد محاكمة عادلة. ولذلك تعجب كيف كانت جمهورية روما قرونا قبل الميلاد ذات حضارة سياسية أرقى وبكثير من حضارة جمهورية البندقية قرونا من بعد الميلاد. كما رأيت ذلك في الكتاب الأول من هذه السلسلة، منذ بداية الجمهورية الرومانية من بعد إسقاط الملكية سنّ الثوار قانونا يجرّم الاعتداء على حرية الشعب، ويحيل المشتبه به على محكمة الشعب كي تقول العدالة كلمتها في حقه، وفق مسطرة تضمن للضنين الدفاع عن نفسه. وفي حال إدانته، كانت تحكم باستصفاء كل ممتلكاته مع النفي أو الإعدام. مع ذاك المستوى المتدني للحضارة السياسية بالبندقية لا يسع المؤرخين احتساب قتل الدوق *Orso Ipato* بتلك الوحشية سوى على ثورة. ثم تلت ذلك الحل البشع إصلاحات سياسية جديدة لتفادي تكراره. فماذا عن تلك الإصلاحات ؟

استمرار محنة الجمهورية مع قوى الاستبداد

لما تقرأ تسلسل الأحداث حتى هذه المرحلة من تاريخ جمهورية البندقية لا يسعك إلا أن تُسلم بأنه صار هنالك حزبان سياسيان، وهما حزب قوى الاستبداد من أنصار أسرة الدوق القتيل *Orso Ipato*، وحزب قوى الحرية التي قتلته. وهو صراع أفقي فيما بين الكبار، بخلاف الصراع العمودي بين النبلاء والعوام الذي أثث تاريخ الجمهورية الرومانية. ونحْر الدوق كان بلا شك ثورة ضد قوى التسلط، كتلك التي أسقطت الملك طاركان المتغطرس مع إنهاء عهد الملكية بروما سنة 509 ق.م. سوى أن الثوار بروما اتخذوا من أنصار الملك طاركان بمنفاه أعداء وجب الحذر منهم. وظلوا يحاربونهم إلى أن قضوا على ثورتهم المضادة. أما الثوار بالبندقية فقد ظنوا

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
أنهم قد قطعوا دابر أنصار الدوق القتيل بقتله وباستبدال مؤسسة الدوق نفسها بمؤسسة أخرى أكثر أمنا في نظرهم على الجمهورية. فماذا حصل إذا ؟

يقول المؤرخ دارو أن التجربة أظهرت للبندقيين عيوب وثغرات مؤسسة الدوق، وأملت عليهم أفكارا جديدة. فكانوا متيقنين من ضرورة تنصيب حاكم على رأس الدولة من دون التقليص من صلاحياته، لكن مع تحديد مدة ولايته في سنة واحدة. وبدلا من لقب النقيب أو لقب الدوق اللذين أصبحا ممقوتين أطلِقوا على الوالي الجديد إسم سيّد المليشيا *maître de la milice*، مما يوحي بتغليب الطابع العسكري للمهمة على طابعها المدني، ربما من أجل التصدي لقوى الاستبداد التي بدأ يتنامى نفوذها بالبندقية. فتم انتخاب سيّد المليشيا الأول. ومن بعد سنة انتُخب غيره. لكن عند نهاية ولايته استدعى أنصار الدوق القتيل إبنه *Théodat Orso,* من منفاه، ورشحوه للولاية الثالثة، وفاز بها وفاز حتى بالولاية الرابعة. ثم استُبدل بخامس وكان إسمه *Jean Fabriciatio* وهو التعيس الذي دفع نعمة بصره ثمنا لفشل هذا الإصلاح السياسي[1].

وفي ذلك يسترسل المؤرخ دارو قائلا بأنه مع ضعف الحكم المؤقت ومن بعد تواتر الانتخابات الدورية وما كان يصاحبها كل مرة من صخب، لم يعد سيّد المليشيا *Jean Fabriciatio* بقادر على تهدئة القوى التي قسمت الجمهورية إلى فئتين سياسيتين متعارضتين. الحزب الذي استدعى *Théodat Orso* إبنَ الدوق القتيل لتولي الحكم، ظل يسعى لاستعادة السيطرة على السلطة. وكان له نفوذ كبير بمدينة *Héraclée* عاصمة الجمهورية آنذاك. إلا أن سيّد المليشيا ظل بتفان وإخلاص وحزم يحول دون ذلك. مع توالي قمعه لعصابات الحزب المتمردة صار يظهر لبعض المواطنين بمظهر الظالم المتغطرس. ثم صار عموم الشعب يتعاطف مع الحزب المناوئ له والذي كان يظهر بمظهر الضحية. هكذا سقط *Jean Fabriciatio* المسكين ضحية لتفانيه في الدفاع عن الحرية بالبندقية، لما هجمت عليه الجموع بقصره وخلعته منه من بعد ما سملت عينيه.

فصار لزاما على البندقية انتخاب من يخلفه. ولما كانت العاصمة *Héraclée* بالشمال في هرج ومرج، بسبب ما حصل فيها لسيّد المليشيا، اجتمعت الجمعية العامة بمدينة *Malamoco* بالجنوب. مما يدل على وجود نيّة مبيتة لإضعاف حزب *Théodat Orso,* النافذ بالعاصمة. إلا أن معظم أنصاره التحقوا بالجمعية حيث اجتمعت، ونجحوا بنفوذهم فيها في إعادة العمل بمؤسسة الدوق أولا، ثم بتنصيب نفس *Théodat Orso* كدوق رابع للبندقية سنة 742م من بعد ذبْح أبيه الدوق الثالث سنة 737.

حتى هنا لا يسعك كقارئ إلا أن تضع يدك على قلبك وتقول يا إلهي ! هل سينطفئ هذا القبس من نور الحرية المتيقظ هناك بالبندقية وسط ظلمات الاستبداد التي كانت تسود حينها كل العالم، بشرقه وغربه ؟. وهذا هو بالضبط المقصود من هذه الدروس في الثقافة السياسية من قصص الحرية في تاريخ البشرية. فهنا بالبندقية وفي بداية القرن الثامن للميلاد ترى محْنة الجمهورية وهي تدافع عن نفسها ضد استبداد قادم ليستأصل حريتها الهشة ويأخذ مكانها. في بداية القرن الرابع عشر ظهرت في بريطانيا، وعلى العكس من ذلك، بوادر نور الحرية القادمة لتضيق على استبداد قائم كي تحد من سلطته المطلقة. وحسبك في ذلك الميثاق العظيم[2] الموقع سنة 1215م. والشيء نفسه حصل في بداية القرن الخامس عشر بالأقاليم السبع الهولندية، لما استقلت بجهد جهيد عن استبداد العرش الإسباني سنة 1581م. ولولا أنوار الحرية التي ظهرت هنا وهناك بالغرب، وفي حلكة ظلمات العصر الوسيط، لظنت شعوبه مثل شعوب المشرق، أن الاستبداد من طبيعة الحكم، ولا بديل للبشرية عنه. ولو كنا من أجيال ابن خلدون في المشرق لقلنا بكل اطمئنان ويقين، كما قال في الفصل العاشر من المقدمة : "إن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد". ونكون حينها كالضرير الذي لا يجب أن يُلام على عدم إدراكه للألوان مثل ما يدركها المُبصر. لكن شاء القدر أن انتصرت أخيرا الحرية هنا وهناك بشمال البحر المتوسط كي تُشهد كل الناس على أن الانفراد

---

[1] P. DARU op. cit. pp. : 44 - 49

[2] **الماجنا كارتا** أو **الميثاق العظيم** هي وثيقة إنجليزية صدرت لأول مرة عام 1215م. ثم صدرت مرة أخرى في نفس القرن لكن بنسخة ذات أحكام أقل حدة اتجاه حكم الملك المطلق. ويحتوي ميثاق عام 1215م على مطالبة الملك بأن يمنح حريات معينة وأن يقبل بأن حريته لن تكون مطلقة، وأن يوافق علناً على عدم معاقبة أي رجل حر إلا بموجب قانون الدولة. وهذا الحق أصبح اليوم من أهم بنود حقوق الإنسان. وقد وصفت تلك الوثيقة بأنها " الميثاق العظيم للحريات في إنكّلترا"

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
بالمجد ليس من طبيعة الحكم من دون غيره، وأن الحرية هي البديل لكل من أبصر واستثمر نعمة العقل كي يعقل به واستغل الظروف المساعدة على استنباتها، ولا يعميه التعصب لبني قوم عن رؤية عيوبهم، حتى لا يرى النور حيث الظلام ولا يرى الظلام حيث النور. فلا يبقى بريق ماض الحضارة الثقافية يعمي العقول عن ظلمات الاستبداد التي عششت فيه. ولا يبقى من يُشمت فيها فيحنّ لإعادة إنتاج نظام حكمها ويكون كمن يستجير بالنار من الرمضاء. عموم الفرنسيين مثلا، منذ أن أدركوا معنى الحرية من بعد الثورة وصاروا من عشاقها، ظلوا يفتخرون بازدهار الحضارة الثقافية التي عرفتها فرنسا في عهد الملك لويز الرابع عشر مثلا، بقدر ما ظلوا يمقتون نظام حكمه المطلق. صاروا يميزن بين الحضارة الثقافية والحضارة السياسية فلم يحجب عنهم بريق الأولى ظلمات الاستبداد التي نشأت وازدهرت في ظله. ولو أن نور الحرية انطفأ في هذه المرحلة من عمر الجمهورية الناشئة بالبندقية، لصار ما تبقى من تاريخها مجرد تاريخ استبداد ظالم ومظلم، ولا يعنينا في شيء. رأينا محنة الحرية مع القوى المناوئة لها بالداخل. إلا أن أيادي القوى الأجنبية من حول الجمهورية لم تكن بريئة في ذلك. والسبب يكمن في نقائص الإصلاحات السياسية التي اعتمدها شعب البندقية الحر بسبب قلة خبرته بالتشريع العام. فما هي تلك النقائص التي ظلت تهدد حريته ؟

الجواب يقتضي منّا الرجوع قليلا للوراء. تعززت الحرية بالبندقية مع إحداث مؤسسة الدوق بولاية مدى الحياة وبصلاحيات واسعة، كإصلاح سياسي من أجل تعزيز تماسك أهالي الجمهورية من الداخل وتقوية جمهوريتهم في وجه مخاطر عدوان وأطماع مملكة اللمباردي على الحدود الغربية وفي وجه مخاطر قرصنة الصقالبة بالبحر. أدى الإصلاح أكله مع الدوق الأول ثم مع الثاني والثالث طيلة أكثر من خمس وثلاثين سنة. لكن بالنظر جيّدا في ما سبق من الأحداث يظهر أنه كانت هناك ثغرات في ذلك الإصلاح السياسي، والتي مكنت القوى الأجنبية من العبث بحرية شعب البندقية ومن تهديد استقلال جمهوريته. كما تقدم، احتفظت الجمعية العامة في ذلك الإصلاح بحق الحسم في السلم والحرب. لكن كل ما تبقى من صلاحيات السياسة الخارجية ظلت بصفة مطلقة بيد الدوق.

هذا الخطأ الفادح في حق السيادة والحرية ما ارتكبت مثله الجمهورية الرومانية قرونا قبل الميلاد، لما جعلت كل شؤون السياسة الخارجية بيد مجلس الشيوخ، المكوّن من ثلاثمائة عضو من كبار رجال وخدام الدولة السابقين. وبذلك الحصن المنيع ما كان بوسع أية قوة أجنبية اختراق سيادة روما، و لا العبث بحريتها. ولا غرابة في ذلك الفرق بين البندقيين في هذا العصر والرومان قديما. دعك من الحكايات الخرافية عن ريموس وريموليس، من نسيج خيال القصاصين. فأصل أباء الرومان كانوا أصحاب تجربة سياسية بأوطانهم الأصلية وقادمين من كيانات سياسية إيطالية ويونانية قائمة ومستقلة. وكانوا قبل تأسيس روما أصحاب مشروع سياسي واضح مع ما كان لهم من ثقافة عالية بالخصوص في التشريع العام. بذلك أقاموا منذ البداية دولة مكتملة الأركان وبأهداف سياسية واضحة أساسها الحرية بالداخل والاستقلال عن الخارج.

أما أصل آباء البندقيين فمجرد لاجئين هاربين من بطش شعوب الشمال، ومن دون أي مشروع سياسي ولا خبرة في التشريع العام. كانوا قادمين من نظام حكم البلديات المحلي من تحت سيادة الإمبراطورية الرومانية المستبدة بالتشريع العام من دون غيرها. فلما وجدوا أنفسهم بأرض اللجوء أمام ضرورة بناء كيان سياسي مستقل، صاروا يرتجلون. فكانوا يخطئون ويتعلمون من أخطائهم وإن ببطء شديد. لكن على حساب الحرية الهشة التي صارت بذلك أحيانا كثيرة على كفّ عفريت بين قوتين أجنبيتين متصارعتين على إيطاليا، وهما بيزنطا بالشرق ومملكة اللمباردي على حدود الجمهورية من جهة الغرب.

فطنت مملكة اللمباردي لتلك الثغرة في قانون البندقية العام، فانفردت بالدوق وعقدت معه اتفاقية جد سخية تحفظ لبلده السيادة على جزء مهم من الشاطئ الحدودي ما بين مصبّي نهر *Piave* الكبير والصغير، علاوة على امتيازات تجارية جد هامة[1]. وبحسب القانون الجديد فقد تم ذلك من دون حاجة الدوق للرجوع إلى الجمعية العامة لاستشارتها فيه. والشبهة في ذاك الكرم الطائي تكمن في كونه من دون أي مقابل ظاهر، ولا أي ظرف قاهر من

[1] P. DARU op. cit. p. 44

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
شأنه أن يجبر مملكة اللمباردي عليه. لكن اتضح فيما بعد أنها كانت تخطط لغزو باقي إيطاليا وانتزاعها من تحت سيادة ونفوذ بيزنطا، مع إبقاء جمهورية البندقية القوية بتلك الاتفاقية السخية على الحياد في ذلك.



موقع نهر *Piave* الذي يصب في بحيرة أرخبيل البندقية

وكما تقدم، لما بدأت مملكة اللمباردي مشروع غزو إيطاليا باحتلال عاصمتها راڤين آنذاك، هرب منها حاكمها النائب عن بيزنطا لاجئا إلى البندقية واضطر هو وبابا الكنيسة بروما للاستغاثة بالدوق. مما يدل على أن الجمهورية كانت مستقلة عن كل القوى الأجنبية، وإلا كان الدوق قد تلقّى منها أوامر بتحرير المدينة المحتلة. لكن هذا الاستقلال كان مزعجا بالطبع لبيزنطا بقدر ما كان مزعجا لمملكة اللمباردي وحتى للبابا. والذي يجعل حرية البندقية هي الأكثر إزعاجا، كون قرار السلم والحرب كان بيد الجمعية العامة وليس بيد الدوق. كل القوى الأجنبية، مهما كان نوع نظامها السياسي، كانت ولا تزال تفضل التعامل مع مستبد بحكم مطلق على التعامل مع كيان سياسي حر. بخلاف مجلس متعدد الأعضاء، المستبد مجرد فرد. ومهما علا شأنه، يمكن معرفة نقط ضعفه والتعامل معها. هكذا كان استقلال وحرية البندقية مُقلقين للقوى الأجنبية من حولها. فكانت لها بلا شك أيادي في استغلال كل ثغرة في تشريعها العام لتخريب استقلالها.

ولما استغاث صاحب المدينة المحتلة مع بابا الكنيسة بدوق البندقية، وحيل طلبهما على الجمعية العامة، أثيرت بالفعل في النقاش تلك الاتفاقية مع مملكة اللمباردي من أجل إبقاء البندقية على الحياد، كما خططت المملكة لذلك من قبل. لكن الذي لم يكن في حسبانها هو تزامن احتلالها لرڤين مع ولاية الدوق الثالث، الشديد التحمس للحرب. وبضغط منه ومن أنصاره وافقت الجمعية على المشاركة في تحريرها، وحرّرتها. هنالك ظهرت نقيصة أخرى في الإصلاح السياسي الجديد والتي مكنت من اختراق أجنبي آخر لسيادة وحرية البندقية. وذلك لما كافأ إمبراطور بيزنطا الدوق على جميله، بدلا من مكافأة الجمعية العامة صاحبة قرار الحرب والسلم. فوشحه بلقب *hypate* أي قنصل لدى بلاط بيزنطا[1]. ولم تجد البندقية في قوانينها ما يسمح لها بالاعتراض عليه.

بسبب ذلك صار الدوق الكثير الاعتزاز بنفسه، يشعر وكأنه يحكم البندقية بتفويض من بيزنطا وليس بتفويض من شعبها. وذلك هو بالضبط ما كان يتوافق مع مصالح بيزنطا، التي سبق أن رأت ما رأت في الجمعية العامة من حرية كادت تمنع البندقية من المشاركة في تحرير مدينة راڤين. فكما تقدم، التعامل مع مستبد خير وأيسر لها ولمصالحها من التعامل مع جمعية ممثلة لشعب حر. لكن بتعالي الدوق على مواطنيه وباستفزازهم، خلعوه وقتلوه. حصل ذلك بتلك الطريقة الهمجية بسبب غياب قانون يجرم السعي للاستبداد من جهة وآخر من جهة ثانية يردع القصاص الشعبي من المجرمين مهما فعلوا. وليس أبدا من المستبعد أن تكون لمملكة اللمباردي يد في قتل الدوق، للانتقام منه.

على كل حال ومع كل تلك النقائص في القانون العام والخاص صارت الجمهورية في محنة مع مخططات القوّتين الأجنبيتين، بيزنطا شرقا ومملكة اللمبار على الحدود غربا، ومع مصالح حلفائهما الضيقة بالداخل. إثر

---

[1] GALIBERT op. cit. p. 23

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
ذلك، وكما تقدم، تم الاتفاق على الإصلاح السياسي الجديد الذي استبدل الدوق بسيد المليشيا ولولاية سنوية. فانتُخب السيّد الأول ثم الثاني من دون مشاكل تذكر. لكن أنصار الدوق القتيل استدعوا إبنه *Orso Ipato* من منفاه ورشحوه للولاية الثالثة. ففاز بها وبالولاية الرابعة. وكانتا ولايتين هادئتين. لكن ما أن انتُخب غيره للولاية الخامسة حتى اندلعت الاضطرابات. فتصدى لها الوالي الجديد إلى أن خُلع وسُملت عيناه ثمنا لتفانيه في الدفاع عن الحرية. فصار للبندقية رئيسان مخلوعان بالقوة والفوضى وليس بالحق. أحدهما قتيل والأخر مسمول العينين. مع ذلك ظلت الجمهورية قائمة، فلزم انتخاب من يخلف هذا الأخير.

لكن عودة ابن الدوق القتيل من المنفى لتولي المنصب الأعلى بالدولة لم تكن بريئة. فلا بد أن يكون مدينا للقوة الأجنبية التي كانت تأويه، سواء كانت بيزنطا أو مملكة اللمباردي، والتي بطبيعتها ليس من مصلحتها أن تبقى البندقية حرة ولا مستقلة. لذا نجد أنصار *Orso Ipato* إبن الدوق القتيل قد تمكنوا، بنفوذهم وبدعم ممن وراءهم، ليس فقط من الضغط على الجمعية العامة للقبول بإعادة العمل بمؤسسة الدوق مدى الحياة، بل بانتخاب زعيمهم كرابع دوق من بعد أبيه، سنة 742م. ومرة أخرى جدّدت معه مملكة اللمباردي نفس الاتفاقية السابقة وبنفس السخاء والكرم الطائي، بالإضافة إلى منحها السيادة على شواطئ أخرى، وذلك بالرغم من عدائها السابق لأبيه. كانت حينها قد احتلت مدينة رافين مرة أخرى، وتوسعت في باقي أقاليم إيطاليا في تحدّ سافر للكنيسة الرومانية ولبيزنطا العاجزة عن حمايتها.

مرت على ولاية الدوق الجديد *Orso Ipato* ثلاثة عشر سنة من دون مشاكل تذكر. إلا أنه شرع في بناء قلعة بجزيرة متقابلة مع مصب نهر *Adige* على الحدود مع مملكة اللمباردي. وادّعى أن الغرض من تشييدها هو تعزيز دفاعات البندقية. في حين كان ذلك الإجراء عدائيا نحو الجار الكريم. مما أثار الشكوك في أنه كان يخطط للاحتماء بها من أجل الاستبداد بالحكم والقضاء على النظام الجمهوري. وإن صح ذلك، فكلا الأمرين يخدمان مصالح بيزنطا. إلا أن مشروع مستبد مطيع وقلعة تحميه من قومه ومن المملكة الجارة، كان فيهما خسارة فادحة بالنسبة لمملكة اللمباردي. فكان من مصلحتها التخلص منه. ظهر حينها من حول الدوق من داخل الجمهورية من تزعم الثورة ضده، فخلعه من بعد ما سمل عينيه مثل ما حصل مع سيد المليشيا الأخير، واستولى على منصبه بالقوة.

لما وجد هذا المغتصب للسلطة نفسه غير قادر على التحكم في البندقية من دون شرعية، أمر بإجراء الانتخابات. لكنه انتزع الفوز فيها بإرهاب الناخبين. هكذا وبسبب هشاشة المؤسسات والتشريع، فبدلا من أن يُعاقب على جريمته تمكّن من مكافأة نفسه عليها بانتزاع حتى منصب الدوق مكان الدوق المخلوع سنة 755م، وبتفويض من الشعب ولو تحت الإكراه. لكنه بسبب غطرسته المستفزة، ما لبث في الحكم أكثر من سنة حتى خُلع بدوره، وفُقئت عيناه أيضا جزاء وفاقا. مما يدل على أن البندقية ظلت عصيّة على الاستبداد والطغيان ولو بالقوة وليس بالحق، وأن نور فانوس الحرية ظل فيها وهّاجا. وفي هذا عبرة للذين لا يزالون يحسبون أن ثمار الحرية التي يرونها اليوم في الغرب وفي غيره تعود لطبيعة الشعوب وكأنها متميزة بها عن غيرها. بل هي ثمار شجرة الحرية التي كافحت وناضلت من أجل زرعها واستنباتها ورعايتها حتى صارت اليوم ذات جذور عميقة في العقول وفي النفوس وذات جذع سميك من فوق الأرض لا تهزه رياح الاستبداد..

عرفت البندقية حتى هذه المرحلة من تاريخها ثمانية رؤساء منتخبين. خُلع منهم بالقوة، وليس بالحق، أربعة. وكان من بينهم قتيل، والثلاثة الباقين سُملت أعينهم. ومثل تلك العلاجات الفظيعة تدل على فداحة المرض[1]. ففي غياب تشريع يجرّم السعي للاستبداد ويردعه، وآخر يمنع القصاص الشعبي ويعاقب عليه، وثالث يحصّن الجمهورية من عبث القوى الأجنبية باستقلالها، وجد أنصار الحرية بالبندقية أنفسهم في مواجهة مع فئة بالداخل تقاطعت مصالحها الضيقة مع مصالح بيزنطا، وفئة أخرى تخدم مصالح مملكة اللمباردي.

من حقك أن تتساءل وتقول في نفسك، كيف يُلام شعب البندقية في تلك العصور البعيدة من عصرنا هذا على نقائص في التشريع العام وفي إنشاء المؤسسات التي كان من شأنها أن تحمي الحرية ؟ لن تستغرب من ذلك اللوم

---

[1] P. DARU op. cit. p. 50

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
لما نذكرك بما علمت من تاريخ روما العتيقة بخصوص القوانين التي كانت تحمي فيها الحرية بالحق وليس بالقوة والفوضى. نذكرك فيما يلي بثلاثة أمثلة من نفس تاريخ الرومان للمؤرخ تيت ليف بخصوص عمل ونفوذ المؤسسات والقوانين الرادعة للاعتداء على الحرية بالجمهورية الناشئة.

بخصوص إدانة وإعدام المتآمرين على النظام الجمهوري في السنة الأولى من حياة الجمهورية الرومانية سنة 509 ق.م.، قال المؤرخ تيت ليف (ت17م) : "أما بخصوص ممتلكات الملك *Tarquin* المخلوع فقد أعيد النظر في القبول بتسليمها له. ومتأثرا بما حصل، فقد قرر مجلس الشيوخ رفض إرجاعها لصاحبها ولا حتى لملْك الدولة العمومي. بل تركها لنهب الشعب حتى لا يفكر أبدا في عقد سلام مع الملوك من بعد ما وضع يده على ممتلكاتهم. أما أراضي *Tarquin* ما بين المدينة والنهر فقد وهبها المجلس للإله مارس وأصبحت بذلك هي ميدان مارس. ومن بعد نهب ممتلكات الملك *Tarquin* المخلوع والمتآمر على حرية الجمهورية الناشئة، حُكم على كل المتآمرين معه بالإعدام[1]. وشوهد الشباب من عليّة القوم وهم مقيّدون بالأعمدة. لكن الأنظار شُدت إلى إبني القنصل *Brutus* وأعرضت عن الباقين وكأنهم أناس عاديين. ولم يكن الأسف على مصيرهما المستحَق بقدر ما كان على فداحة جريمتهما. كيف يُتصور أن هذين الشابين يجرؤان على المشاركة في مشروع خيانة الوطن في نفس السنة التي تحرر فيها شعبهما من نيْر الاستبداد، وفي خيانة أبيهما الذي حرّره، وخيانة القنصلية التي نشأت في عائلتهما ؟ وكيف قبلا بتسليم مجلس الشيوخ والشعب وكل الآلهة وكل أهل روما، لشرّير وطاغية متغطرس كان ما يزال يهددهم من منفاه. ولما حان وقت إنزال العقاب بالمتآمرين، حضر القنصلان وأمرا الحرّاس بالشروع في التنفيذ. فعرّوهم وجلدوهم ثم ضربوا رقابهم. ولاستبعاد مثل تلك الجريمة مستقبلا بإجراء متميز آخر قرروا مكافأة العبد الذي بلغ عن المآمرة بمبلغ مالي من خزينة الدولة وأعتقوه ومنحوه حق المواطنة".

وبخصوص القنصل *Valérius* الذي اضطر لتبرئة نفسه أمام جموع الشعب من تهمة التآمر على النظام الجمهوري سنة 509 ق.م. يقول نفس المؤرخ تيت ليف: "لكن لا تدري كم كانت مشاعر الجموع متقلبة. فالقنصل *Valérius* الناجي من المعركة، ومن بعد ما حظي بأكبر تعظيم، صار محط الكراهية بسبب شكوك واتهامات شنيعة. زعم من زعم أن القنصل كان ينوي تنصيب نفسه ملكا. وأن ذلك كان هو سبب تأخره في اتخاذ زميل له في القنصلية منذ وفاة القنصل *Brutus*، وسيما أنه قد كان يبني لنفسه بيتاا في مرتفع عالي كي يشكل له قلعة منيعة. وشناعة هذا الاتهام الذي انتشر على نطاق واسع في كل مكان أصاب القنصل بشدة في كرامته. فاستدعى الجموع الشعبية للساحة العامة *Forum*، وصعد المنبر، وأمر حرسه بخفض سلاحه. فكان مشهدا لطيفا بالنسبة للجموع لما رأت شارات السلطة العليا تُخفض تشريفا لها وبأمر من القنصل، في إشارة منه على أن جلال وهيبة الشعب كانت وستظل أعلى من جلال وهيبة القنصل. ولما طلب القنصل *Valérius* الصمت من الجموع الحاضرة، شرع في ذكر خصال زميله الراحل *Brutus* الذي من بعد تخليص وطنه من الاستبداد والتحافه لرداء المنصب الأعلى في الدولة، قُتل في ساحة المعركة من أجل الجمهورية، ومؤسسة القنصلية في قمة المجد من قبل أن تُدنّس بالكراهية. أما هو *Valérius*، وقد عاش من بعد زميله، فما احتفظ بالحياة سوى ليجد نفسه عرضة لاتهامات الحسّاد. ثم صاح قائلا : "فماذا إذا ؟؟ ألا توجد عندكم أبدا فضيلة ثابتة بما يكفي حتى لا تُدنس بالاتهامات ؟ أنا العدو اللدود للملوك. هل كنت استحق أن أرى نفسي متهما عندكم بالسعي للملك ؟. كيف ؟ فحتى في حال ما سكنت الكابطول أو القلعة نفسها، هل كان يجب عليّ حينها أن اعتبر نفسي مصدر خوف لمواطني بلدي ؟ هل شهرتي بينكم، لها عندكم هكذا دعائم واهية ؟ هل ثقتكم في شخصي قائمة على هكذا أسُس ضعيفة حتى تتهمونني من حيث اتخذت مرتفعا لبناء منزلي أكثر من اهتمامكم بمن أكون ؟ لا، لن يكون أبدا وقع تشييد إقامة *Valérius* عائقا لحريتكم. ولن يكون مصدر خوف لكم. سأنتقل منه لأسكن في السفح، بل في سفح الهضبة **حتى تكونوا أنتم من يسكن أعلى مني**، أعلى من هذا المواطِن الذي صار مشتبها به. وليُشيد هؤلاء المرجفون مساكنهم في أعلى الهضبة **حتى تكون حريتكم بأيديهم في أمان أكثر مما هي في يد *Valérius***". ونقل القنصل على الفور جميع مواد البناء إلى سفح التل، وشيد به منزله في أدنى موضع"

وبخصوص قوانين القنصل *Valérius* التي تضع سلطة القضاء بيد الشعب في قضايا أمن الدولة وفي استئناف أحكام القضاء العادي، يقول نفس المؤرخ تيت ليف : "ومن بعد ذلك، جاءت مشاريع القوانين التي تقدم بها القنصل *Valérius* لتمحو الشكوك التي كانت تحوم حوله. بل جعلته ذا شعبية كبيرة، حتى لُقب بلقب *Valerius Publicola* أي *Valérius* الشعبي. ومنها مشروع القانون ضد الطغيان الذي يعطي الشعب حق النظر مباشرة في قضايا أمن الدولة، والحكم بالإعدام على المتهم المدان وباستصفاء كل أمواله. وهو القانون الذي ابتهجت به الجموع". وهكذا تجد كتاب المؤرخ تيت ليف غنيا بالدروس والعبر بخصوص تاريخ الحرية بروما العتيقة. وقد ألف في ذلك نيكولا ماكيافيلي كتاب المقالات[2].

---

[1] واعلم أن القضاء في مثل تلك القضايا كان في عهد الملكية من اختصاص الملك. لكن لا نجد في الخبر من أي مؤسسة بالضبط من مؤسسات الجمهورية الجديدة صدر الحكم بالإعدام على المتآمرين.

[2] انظر في ذلك كتاب :

DISCOURS SUR LA PREMIERE DECADE DE TITE-LIVE de Nicolas MACHIAVEL

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
وبالرغم مما رأيناه من ضعف في تشريع وقوانين البندقية بخصوص حماية الحرية من خلال الأحداث حتى هذه المرحلة من تاريخها، فنيكولا ميكيافلي يرى أن مؤسسات وقوانين نظام حكمها كانت أفضل من مؤسسات وقوانين نظام حكم روما العتيقة. فقال في نفس الكتاب : "الذين تميزوا أكثر بلمعان حكمتهم في تأسيس الدولة هم الذين جعلوا الحفاظ على الحرية في عداد مؤسساتها الرئيسية. وقد طال عيش المواطنين فيها أحرارا بقدر ما توفقوا في وضعها حيث يجب أن تكون. وبما أن كل مجتمع مكون من النبلاء المترفين *les patriciens* ومن العوام *les plébéiens*، تساءل الناس: بأيدي مَن مِن الفئتين يصح وضع الحرية حتى تظل في أمان ؟ فأهل حاضرة سبارطا قديما، وأهل البندقية *Venise* اليوم[1]، وضعوها بيد الكبار. أما الرومان قديما فقد جعلوها بيد الشعب. فأي منها أحسنت الاختيار؟ بالنظر لاختلاف الأسباب بكل جانب فهناك الكثير مما يقال. ولكن بالنظر للنتائج فالأفضلية تؤول لوضعها بيد النبلاء، لأن الحرية دامت بسبارطا [دامت ثمانية قرون من سنة 950 ق.م. حتى سنة 146 ق.م.] وبالبندقية [دامت إحدى عشر قرنا من سنة 697 م حتى سنة 1797 م] أكثر مما دامت بجمهورية روما العتيقة [دامت أربعة قورن من سنة 509 ق.م. حتى سنة 27 ق.م.]"[2]

كل ذلك وغيره من تاريخ روما العتيقة يدلنا على أن الحرية بالبندقية حتى هذه المرحلة من تاريخها كان لا يزال أمامها عمر طويل من الاستقرار المفعوم بالقوة بفضل ما أنتجته بالتدرج وبالتجربة وعبر السنين من قوانين ومؤسسات لحماية حريتها واستقلالها، والتي كانت أفضل وأقوى من تلك التي كانت لروما. وذلك بالرغم مما مر معها من المحن التي عانت منها. لذا من المفيد لنا أن نرى كيف دام شعب البندقية ينعم بالحرية والاستقلال كل تلك المدة، وظلت جمهوريته، بالرغم من صغر مساحة أرضها، قوة عظمى، تعاملت بندّية مع ممالك وإمبراطوريات أكبر وأعظم منها، وشاهدتها تقوم وتتساقط من حولها، وهي شامخة إلى حين أنهى حياتها نابليون سنة 1797م.
فماذا عن بقية الأحداث فيها من بعد خلع وسمْل عيون خامس دوق ؟ وماذا عما تبعه من إصلاح سياسي جديد ؟

سبب استعصاء الجمهورية على قوى الفساد والاستبداد

ويقول المؤرخ الفرنسي لابوم : "ما شعر به البندقيون من مخاطر على حريتهم من جراء طغيان وفساد الدوق السابق، أوحى لهم بضرورة تعيين نقيبين كمستشارين لكل دوق جديد من أجل لجم سلطاته، فلا يتخذ وينفذ أي قرار من دون موافقتهما"[3].
فماذا حصل ؟ وهل كان ذلك الإصلاح السياسي الثالث كافيا لوضع حد لمساعي قيام الاستبداد وللاضطرابات التي عانت منها الحرية بالجمهورية ؟

مع الأسف الشديد، كبار القوم من البندقيين صاروا محترفين مهرة في مجال المال والأعمال بقدر ما ظلوا مجرد هواة في مجال التشريع العام. أشرنا سابقا إلى السبب في الفرق بينهم وبين الرومان. فظهرت نقائص ذلك الإصلاح السياسي مع انتخاب *Dominique Monegario* كأول دوق جديد سنة 756م. كان رجلا مزاجيا، ومن الذين يعتقدون أنه من طبيعة الحكم الانفراد بالسلطة. فاعتبر تعيين نقيبين بجانبه للحد من سلطته ومن صلاحياته إهانة لمقامه. ولما لم يجد في القانون الجديد ما يردعه عن مخالفته وعن الاستهتار به ظل يستخف بالنقيبين ويذلهما، ويعمل ما يحلو له عابثا بحرية المواطنين. من بعد ثمان سنوات تعب البندقيون من نزواته وضاقوا ذرعا بطغيانه وضجروا من فساده، فهجموا على قصره وخلعوه ونفوه من بعد ما سلبوه بصره مثل من سبقه. بذلك يكون هذا الدوق هو رابع رئيس للبندقية يُخلع من منصبه بالقوة وليس بالحق والقانون، ثم يُنفى من بعد سمل عينيه، علاوة على الدوق الثالث القتيل[4].

كان البندقيون لا يصبرون طويلا على كل رئيس جنح للاستبداد أو ظهرت عليه مجرد شبهة الجنوح إليه، كي يجهزوا عليه فيخلعونه وينفونه، من بعد إما قتله كما حصل مع الدوق الثالث، أو سمل عينيه كما حصل مع ثلاثة آخرين. أما الدوق الأخير، فقد تبجّح بالاستبداد منذ وتوليه الحكم. واستطاع استضعاف البندقيين طيلة مدة

---

[1] حتى عصره في بداية القرن السادس عشر
[2] الصفحة 20. من كتاب المقالات لميكيافلي. وعنوان المقال في الترجمة باللغة الفرنسية هو:
RÉPUBLIQUE ARISTOCRATIQUE OU RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE
[3] LABAUME Eugène. *HISTOIRE ABREGEE DE LA REPUBLIQUE DE VENISE*, Favre & Le Normant, Paris, 1811, p. 30
[4] DARU op. cit. p. 51

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
ثمان سنوات، من قبل أن يجهزوا عليه. وما كان بمقدوره استضعافهم كل تلك المدة لولا تواجد قوى فساد وإفساد من حوله وفي مؤسسات الدولة وفي مقدمتها قضاؤها. كانت تقويه ويقويها وتدعمه ويدعمها وتحميه ويحميها. والمُفسد في ظل الاستبداد هو كل من، بنفوذه المستمَد من نفوذ المستبد ويحميه ويحتمي به، يأخذ أكثر مما يستحق وحتى ما لا يستحق على حساب غيره من الرعيّة المستضعفة أي المتطلعة للحرية كحال البندقيين هنا، لكنها مكرهة على تحمّل ذل الاستبداد *asservie*، أو الرعية الوضيعة، أي المستأنسة بالاستبداد *servile*. فينتعش المفسد ويستقوي هو والمستبد الذي يحميه باستباحة أموال الدولة والرعية. بل يتعدّى اعتداؤه على حرمة أموال الناس إلى الاعتداء على حرمة ذواتهم، لما يقمع ويعذب وحتى يصفي كل مستضعف يظهر عدم رضاه بالاستبداد والفساد. بل قد يصل اعتداؤه حتى على حرمات أعراضهم. وتأمل ذلك بخصوص دوق البندقية الثامن لاحقا، والذي جنح بدوره للاستبداد ولانتهاك حرمات أعراض البندقيين، هو وإبنه الذي اتخذه شريكا في الحكم بدعم هذه المرة من إبن ملك الإفرنج الذي قضى على مملكة قوم اللمبارد واستولى على ملكهم. تأمله في قول المؤرخ كليبير "ما أن وجد نفسه متحررا من كل قيْد حتى ظهر على حقيقته، كأمير جشع ووقح، لا يتوانى عن تعاطي كل الفواحش... ولما اتخذ إبنه شريكا له في الحكم ظهر الولد شبيها بالوالد. وصار البندقيون يشاهدونهما ينتهكون حرمات النساء من كل الفئات الاجتماعية ويستبيحون حرمات أموال كبار المواطنين المعتبرين"[1].

ما كان ليحصل كل ذلك مع هذا الدوق الجديد لو لا تواجد قوى فاسدة في كل مرافق الدولة ومن خارجها. وهي القوى التي كانت تستفيد من نفوذه فتحميه بقدر ما كان يحميها. تلك هي مرة أخرى بعضٌ من معالم طبيعة ظلم وظلمات الاستبداد، والذي غالبا ما كان يُخفيها عن الأجيال اللاحقة بريق الحضارة التي نشأت في أحضانه. والمواطنون بكل بيئة حرة ما كانوا يوما ملائكة. فما خلت بيئة الحرية يوما من فساد ومفسدين. وحسبك في ذلك مثلا في عصرنا هذا، عصابات الجريمة المنظمة بدول الشعوب الحرة مع امتداداتها في بعض مرافق الدولة. سوى أنهم ظلوا فيها دائما لصوصا يعملون في الخفاء. واكتشاف أمرهم مع أمر من يتعاون معهم ظل يشكّل دائما فضيحة، ويعرضهم للمساءلة وللمحاسبة أمام العدالة. أما في بيئة الاستبداد كما عرفتها أوروبا في عهد الإمبراطورية الرومانية ولا سيما في عصور الإقطاع، فقد كان المفسدون فيها يعملون بوجه مكشوف، بل كانوا يتبوأون فيها المقامات العليا. وكل من كان يجرأ فيها على نهيهم عن الفساد في الأرض كانوا، إلم يقتلوه، يقولون له إنما نحن مصلحون. وهكذا، مع انقلاب القيم، كان المستبدون المفسدون هم النبلاء وكان ضحاياتهم من المستضعفين هم الرعاع والسفهاء.

فنتساءل كيف بالبندقيين بأوروبا وفي ظلمات ذلك العصر الوسيط، كانوا، من دون غيرهم، لا يستكينون ولا يستسلمون للاستبداد، وكانوا ينتفضون ضده كلما طلّ عليهم بأنفه، لاسترجاع حريتهم، وبعنف رهيب. ذلك راجع بلا ريب لطبيعة الاقتصاد الرأسمالي الذي نشأ وازدهر بالبندقية من دون غيرها في ذلك الزمان. بخلاف الاقتصاد المعيشي البسيط، فالاقتصاد الرأسمالي المتطور الذي ازدهر بالبندقية، كان لا يتحمل تبعات فساد الاستبداد. كان يتضرر منه بالداخل بقدر ما كان يتضرر من قرصنة الصقالبة بالبحر. ففساد قوى الاستبداد، باستباحتها لأموال رجال المال والأعمال، كان يخنق روح المبادرة *esprit d'entreprise* بالبندقية. في حين كانت ولا تزال روح المبادرة هي محرك كل اقتصاد رأسمالي. وهي في حاجة دائما للثقة الراسخة في القوانين، ولا سيّما في مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها القضاء، كي تستطيع بأمان المغامرة بمواجهة مخاطر أسواق المال والأعمال.

وتلك الثقة لا توفّرها ولا تضمنها سوى البيئة السياسية التي تسود فيها الحرية. لهذا نجد أن أوائل الاقتصاديات التي ازدهرت في العالم هي تلك التي نشأت في ظل الحرية بفضل تواجد نظام حكم البلديات المحلي، في ظل الإمبراطورية الرومانية، ثم بجمهورية البندقية بالموازاة مع جمهوريتي جنوا وبيزا بإيطاليا، ثم بالكنفدرالية السويسرية وبالمملكة الإنكليزية، ثم بالأقاليم السبع المتحدة بهولندا، وبكل المستعمرات الأنكلوساكسونية التابعة لهما بشمال أمريكا. وذلك بخلاف أمريكا اللاتينية التي سبق لاحتلالها العرش الإسباني والعرش البرتغالي، حيث كان يسود الاستبداد، فصدّراه مع جنودهما وإدارتهما لمستعمراتهما. فغلب على طبيعة الاقتصاد فيها الاقتصاد المعيشي البسط. ثم ازدهر الاقتصاد الرأسمالي المتطور من بعد ذلك في باقي بلدان أوروبا بمقدار نشأة واستقرار الحرية فيها. وهكذا حتى الأمس القريب أصل جل العمال المهاجرين إلى فرنسا وغيرها،

[1] GALIBERT op. cit. p. 26

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
كان من إسبانيا والبرتغال وجنوب إيطاليا واليونان بسبب تأخر نشأة واستقرار الحرية فيها. وكما ترى، فالحضارة الثقافية بكل عناصرها والتي نشأت في ظل الحرية فاقت وبكثير تلك التي نشأت قديما في ظل الاستبداد. كانت خيراتها عامة على كل المواطنين، في حين خيرات الحضارة الثقافية التي نشأت في حضن الاستبداد كانت خاصة بعليّة القوم وبمن يحوم في فلكهم من دون غيرهم، ومحصورة بعواصم الملوك، وعلى حساب كرامة وحرمات باقي الرعية.

هكذا ظلت الحرية بالبندقية مع الاقتصاد الرأسمالي، كالتوأمين السياميين، متحالفين لتشكيل قوة متحدة، تنتفض كل مرة في وجه تنامي قوى الاستبداد والفساد لقطع رأسها في شخص الدوق المتمرد على الشعب، لكن من دون ما يكفي من التشريع العام لقطع الطريق على ظهورها مرة أخرى لاحقا. فماذا عن بقية الأحداث من بعد خلع وسمْل عيون الدوق السادس ونفيه كمن سبقوه ؟

دوام الجمهورية بصلاح مؤسساتها وليس بصلاح رجالها

بخصوص استبدال الرومان للملكية بالجمهورية سنة 509 ق.م. لما طغى أخر ملوكها، تجد ميكيافلي يقول في كتاب المقالات[1] أنه كان لا بد، في نظره، من أن تكفّ روما عن أن يكون لها مزيد من الملوك[2]، وإلا سقطت في الضعف الذي كان من شأنه أن يجعل منها دولة من دون أية قيمة. فبالنظر للدرجة التي وصلها فساد ملوكها، لو تواصل حكمهم لولايتين أو ثلاث ولايات جديدة، لمر ذلك الفساد من الرأس إلى الأطراف. ولو تمكن ذلك السم من باقي الجسد لصار حينئذ علاجه مستحيلا. لكن قطْع الرأس الفاسدة في الوقت المناسب، لما كان باقي الجسم لا يزال سليما، مكّن بيسر من إقامة النظام الجديد الذي ثبتت بفضله الحرية. ثم تجده يقول في نفس الكتاب أن هناك قاعدة عامة بخصوص حُسن تأسيس الدول. ومفادها أنه لم يحصل أن كانت جمهورية أو مملكة مُحكمة التنظيم عند النشأة أو أعيد تنظيمها كليا من بعد ما زاغت عن مؤسساتها القديمة، إلا في حال ما كان المشرّع الذي سن قوانينها رجلا واحدا. فمن الضروري أن يكون رجلا فريدا هو الذي يعطي الشكل والروح التي تعتمد عليها مثل تلك التنظيمات. لكن في تقديرنا نظريته هذه تشهد عصور ما بعد عصره على أنها كانت خاطئة بقدر ما كانت صائبة فيما قبل. فما علاقة كل ذلك بالبندقية في هذه المرحلة من تاريخها ؟

فبدلا من تعيين البندقيين لمشرّع من أهل الخبرة في التشريع العام، كما قال ميكيافلي، أو لجنة تأسيسية من أجل سنّ قوانين تنظيمية ناجعة، توفر عليهم لاحقا كل تلك المتاعب مع الحكم، ظنوا أن العيب كان فقط في سوء اختيارهم للرجل الصالح والمناسب وليس في بنية المؤسسات. فاختاروا سنة 764م *Maurice Galbaïo* دوقا جديدا. وقد اشتهر الرجل فيما بينهم بكل الفضائل. ودلت ولايته، التي دامت ثلاث وعشرون سنة، على أنهم قد أحسنوا بالفعل الاختيار. فهل خرجت بذلك البندقية من محنها ؟

تأمل الجواب على ذلك السؤال مع ميكيافلي، لما قال في نفس الكتاب أنه لا شك في أن المدينة الفاسدة تحت حكم أمير فاسد لن تستعيد أبدا حريتها حتى في حال قتْل ذلك الأمير وإبادة سلالته. فيكون من الضروري أن يتعاقب على حكمها أمير من بعد آخر، وأن تمر من سيد لسيد غيره، حتى تنعم يوما مّا بأمير فاضل وأكثر تنوّرا ليعيد لها حريتها. لكن لا شيء يضمن أن تمتد تلك النعمة لما بعد موت ذلك الأمير الفاضل. وهذا هو ما ينطبق في تقديرنا على البندقية حتى هذه المرحلة من تاريخها. لكن مع فارق كبير. فالشعب الحر كشعب البندقية هو الذي كان يختار من يحكمه. وكما رأيت فقد كان يُحسن أو يُسيء الاختيار، ويتحمل عواقب اختياره. أما في بيئة الاستبداد، التي تحدث عنها ميكيافلي، فالقدر هو الذي كان يختار للشعب من يحكمه. وهكذا كان يظل يعاني ويقاسي من ويلات الفساد بسبب استغلال النفوذ بكل مرافق الدولة وخارجها وهو ينتظر ذلك اليوم الذي قد يجود فيه القدر عليه بحاكم صالح. وذلك هو بالضبط ما كان ينطبق على العرب والمسلمين، مثل باقي المشارقة، طيلة تاريخهم، حتى جاد عليهم القدر بأمير مثل عمر بن عبد العزيز من بين ملوك بني أمية. فقد حقّ ويحق حتى يومنا هذا للمسلمين أن

---

[1] MACHIAVEL op. cit.

[2] وذلك سنة 509 ق.م. من بعد ما دامت الملكية الرمانية زهاء قرنين ونصف من الزمن منذ تأسيسها من طرف روميلوس وتعاقب على عرشها سبعة ملوك.

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
يفتخروا به وبأمثاله. لكنهم، ومع الأسف الشديد، لا يزالون لا يفرّقوا بينه وبين طبيعة نظام الاستبداد الذي تولى الحكم فيه وتسبب في اغتياله لصلاحه. ففضله وفضل أمثاله ممن سبقوه، وعلى نذرتهم، كان ولا يزال يحجب عن المسلمين مساوئ نظام ذلك الحكم الذي ما كان للشعب فيه حرية اختيار من يحكمه. في حين تيقّنت شعوب الغرب بفضل الظروف المواتية لتجربة مختلف أنظمة الحكم من غير الاستبدا، من أن صلاح الرجال على رأس الدولة لا يعني بالضرورة صلاح نظام الحكم.

زد على ذلك أن الرجل الصالح، كعمر بن عبد العزيز، لمّا كان يجود القدر بمثله، ما كان بوسعه الإصلاح كما يحب ويشتهي. لماذا ؟ لأنه ما كان يستمد نفوذه في السلطة من الشعب الذي يريد أن يخدمه. بل كان يستمده ممن حوله من قوى مدنية وعسكرية ارتقى بفضلها كرسي الحكم أو ورثها مع الحكم ممن قبله. فهي التي كانت تحميه، لكن ليس من دون ثمن. والثمن هو احتماؤها به باستغلال النفوذ الذي كانت تستمده منه. فإن عاكسها عاكسته، وقد تصفّيه وتأتي بمن يطاوعها مكانه. وحسبك في ذلك ما يقال ويحكى عن سبب وفاة عمر بن عبد العزيز في سن الأربعين من بعد ما حكم فقط مدة سنتين.

لذا، فصلاح الدوق الجديد بالبندقية، مثل صلاح عمر بن عبد العزيز، مع الاختلاف في طبيعة النظامين، ليس، كما قال ميكيافلي، بضمانة لصلاح من سيأتي من بعده، بسبب تلك المؤسسة المعيبة التي ما كان في قانونها الأساسي ما يمنع الدوق اللاحق من الجنوح مرة أخرى للفساد والاستبداد باستغلال نفوذه. فدوام صلاح الحكم بصلاح المؤسسات وليس بصلاح الرجال. لأن الرجال يذهبون وتبقى المؤسسات. أما في حال ما أساء الشعب الاختيار، وكان بناء المؤسسات محكما، كما كان الحال بالجمهورية الرومانية، كان يجد في صلاح مؤسساته ما يكفي من الضوابط التي تمنع الحاكم المنتخب من الجنوح للفساد والاستبداد باستغلال نفوذه.

ودليل ذلك ما أوردناه في الفصل السابق من تاريخ روما العتيقة في ثلاثة أمثلة عن ظروف التأسيس لتلك الضوابط، لكن من دون مثال يوضح كيفية اشتغال محاكمها. فارجع إن شئت لتفاصيلها في الكتاب الأول من هذه السلسلة، كي تدرك كنه وفعالية المحكمة الشعبية، التي هي أصل هيئة المحلفين بغرف الجنيات *Cour d' assise* حتى اليوم ببعض البلدان الغربية، كفرنسا وبلجيكا وسويسرا والولايات المتحدة. وزد على ذلك ما كان فيها، وفي تلك العصور الغابرة، من ضمانات قوية وكافية للمتهمين كي يدافعوا عن أنفسهم فلا يظلمون. ومن ذلك مُحاكمة الشعب للبطل *Horace* الروماني المنتصر في قتال *les Curiaces*، ومحاكمة السيناتور بمجلس الشيوخ *Marcius Coriolan* بتهمة الاعتداء على مؤسسة نقيب العوام *tribun de la plèbe*، ونفيه، ومحاكمة جنرال بتهمة تخاذله أمام العدو في الحرب سنة 476 ق.م. ومحاكمة قنصل، منتهية ولايته، بتهمة تخاذله كذلك أمام العدو في الحرب سنة 475 ق.م. ومحاكمة القنصل *Appius* بتهمة التطاول والتهجم بالخطاب على مؤسسة نقيب العوام سنة 470 ق.م. ومحاكمة وإدانة الشاب البطريقي المشاكس *Céson Quinctius*، ومحاكمة المفوض *Appius*، ومحاكمة نقيبين سابقين بتهمة موالاة البطريقيين على حساب مصالح فئتهم من العوام، ومحاكمة *Capitolinus* وإعدامه بتهمة المساس بأمن الدولة.

ولما تطّلع على تفاصيل تلك المحاكمات لا يسعك إلا أن تسلّم بأن الفساد والإفساد باستغلال النفوذ من داخل أو من خارج مرافق دولة الشعب الروماني الحر كان له ثمن وعواقب مكلفة جدا. فما كان أحد فيها، مهما علا شأنه، فوق القانون. لذا مخاطر الفساد والاستبداد كانت فيها شبه منعدمة بفضل تشريع رشيد ومؤسسات مُحكمة البناء. أما بالبندقية، وبسبب تشريع معيب ومؤسسات منفلتة، فقد كانت تلك المخاطر محتملة الوقوع كما رأيت، وذلك بحسب حُسن أو سوء اختيار الشعب للدوق. والذي زاد من تلك المخاطر على الحرية بالبندقية هو تلبية الشعب لرغبة الدوق الجديد بإشراك إبنه في الحكم، فأدى ثمنها غاليا. كيف حصل ذلك ؟ وماذا عن عواقبه الوخيمة ؟

عظمة الجمهورية في حرية شعبها وليست في أمجاد رجالها

كل المؤرخين يثنون على الدوق الجديد *Maurice Galbaïo* وعلى عهده الذي دام ثلاث وعشرين سنة ما بين 764 و 787م. والأهم في كل ذلك هو ازدهار الاقتصاد الرأسمالي بفضل ما وفرته الحرية من ثقة في القانون وفي المؤسسات، والتي كانت لا تزال مرتبطة في البندقية بحسن سيرة الدوق وليس بقوة القانون، كما كان الحال

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
بالجمهورية الرومانية العتيقة. قال في ذلك المؤرخ لابوم : "البندقيون استطاعوا التفرغ في عهد الدوق الجديد إلى تنمية معرفتهم بمجال الملاحة البحرية. فوصلت سفنهم إلى كل شواطئ وجزر البحر المتوسط. وصار هذا البحر بالنسبة لهم كنزا لا ينضب. باقي الأمم بشمال وغرب أوروبا كانت أقل منهم مهارة في الملاحة. فكانت البحرية البندقية هي الوسيط الوحيد لكل التبادل التجاري الضخم بين الغرب والشرق. وكانت سفنها هي الأولى التي، بفضل تلك الملاحة التجارية، عبرت المضيق[1] وربطت بين البحر المتوسط ومياه المحيط المجهولة آنذاك"[2].

لذا، وبخلاف بيئة الاستبداد، فالحرية السياسية كانت وستظل من بين أفضل وأقوى العوامل الضامنة لإنعاش الاقتصاد والتنمية. تأمل ذلك في فصل من كتاب المقالات[3] لميكيافلي تحت عنوان *LA LIBERTÉ, SOURCE DE GRANDEUR*، لما قال: "نشعر بيُسر كيف تولد حب الشعوب للحرية. فالتجربة تدل على أن الحواضر ما نمت قواتها وثرواتها إلا حين عاشت حرة. وإنه لأمر رائع لما نرى درجة العظمة التي بلغتها أثينا العتيقة مدة قرن من الزمن من بعد تحررها من نيْر استبداد *Pisistrate*. لكن الأروع من ذلك، كان المقام العالي الذي وصلت إليه الجمهورية الرومانية من بعد تخلصها من استبداد آخر ملوكها. ويسهل فهم السبب في ذلك. فليست المصالح الخاصة هي التي تصنع عظمة الدول بل تصنعها مصالح الجميع. ومن البديهي أن الصالح العام لا يُحترم سوى في الجمهوريات. فكل ما يعود فيها بالنفع على الجميع ينفذ من دون عراقيل. وإذا ما حصل فيها أن كان إجراء ما يخدم الصالح العام ومضرا بمصالح هذا وذاك الشخص، فمن يخدمونها يكونون بعدد كبير يستطيعون معه دائما أن يجعلوا ذلك الإجراء فوق كل اعتبار وينفذونه، مهما كانت العراقيل التي تضعها تلك القلة المتضررة منه". فمعه الحق فيما قال سوى قوله : "ومن البديهي أن الصالح العام لا يُحترم سوى في الجمهوريات" لم يعد صحيحا منذ أن صار الشعب الإنكْليزي حرا في ظل الملكية من بعد صراع طويل معها دام زهاء أربعة قرون من الزمن انتهى بانتصار الحرية على الاستبداد بفضل الثورة المجيدة سنة 1689م. وكل الملكيات الأوروبية اليوم تنعم بالحرية.

ويستطرد ميكيافلي قائلا : "ويحصل عكس ذلك تحت حكم أمير. لأن ما يقوم به لصالحه الخاص غالبا ما يكون مضرا بالدولة، في حين ما يخدم الدولة يكون مضرا بمصالحه الخاصة. فحين يسود الاستبداد وما معه من فساد بين شعب حر، فأقل ضرر ينتج عن ذلك للدولة هو توقف التقدم. فلا تستطيع تنمية لا قوتها ولا ثروتها. وغالبا، بل بالأحرى دائما ما تتقهقر. وإذا ما شاء القدر أن ينهض فيها رجل له بعض الخصال الحميدة وتمتد به قوته بعيدا بفضل شجاعته وحنكته العسكرية، فلن ينتج عن ذلك أي امتياز للجمهورية. يكون هو فقط من يجني ثمار إنجازه. لأنه ليس بإمكانه تكريم أي من المواطنين الشجعان والحكماء الذين يئنون تحت وطأة استبداده إن هو أراد الكف عن الخوف منهم. ومن المستحيل، علاوة على ذلك، أن يُخضع ما احتل بسلاحه من أراضي ثم يجعلها تابعة للمدينة المستبد بها، لأنه ليس من مصلحته أن تصير قوية. الذي يخدم مصالحه هو التفرقة بين ما يحتل من مدن وأقاليم حتى لا تعترف بسيد عليها غيره. فلا بد من أن تكون فتوحاته خادمة لمنفعته لوحده من دون وطنه. ومن يريدون تقوية هذا الرأي بالعديد من الأمثلة فما عليهم سوى قراءة كتب *Xénophon*[4] بخصوص الاستبداد".

إلا أن الحرية، كما تقدم، تظل في حاجة دائما لمؤسسات مُحكمة البناء كي تحفظها وترعاها. في حين كانت الحرية بالبندقية، حتى هذه المرحلة من تاريخها، على كف عفريت بسبب مؤسسة الدوق المعيبة. والبندقيون بسبب تخلفهم المزمن في التشريع العام وتهوّرهم وسذاجتهم في السياسة، زادوا تلك المؤسسة عيبا وهشاشة على حساب حريتهم مرة أخرى. كيف حصل ذلك؟

قال المؤرخ لابوم : "شعب البندقية، من فرْط تعاطفه مع الدوق الجديد *Maurice Galbaïo*، تهوّر فغامر بقبول مطلبه بإشراك إبنه *Jean* في الحكم. وهو الامتياز الذي كان من اليسير الحصول عليه لكل من يمتلك سر نيل إعجاب أية أمة حرة. لكن كاد ذلك التهور أن يكون كارثيا على الحرية بالبندقية"[5]. وفي نفس الموضوع قال المؤرخ كْلِيبير : "شعب البندقية المفرط دائما في الحب والبغض أسرع في القبول بذلك المطلب، من دون التفكير في أنه سيشكل سابقة خطيرة على حريته"[6]. وقال فيه المؤرخ دارو : "لا شيء يدل أكثر على فضل هذا الدوق الجديد من تلك المكافأة التي كافأه بها البندقيون. فكانت خطأ سياسيا فادحا أعمتْ أعينهم عليه ثقتهم المفرطة فيه"[7]. فماذا حصل يا ترى ؟

---

[1] يعني به مضيق جبل طارق كما يسمى اليوم

[2] LABAUME. op. cit. p. 32

[3] MACHIAVEL op. cit.

[4] فيلسوف وقائد عسكري يوناني توفي سنة 354 ق.م.

[5] LABAUME. op. cit. p. 32

[6] GALIBERT op. cit. p. 25

[7] P. DARU op. cit. p. 51

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.

البندقيون كانوا ينتخبون دوقا ثم ينتظرون ليرون من بعد توليه الحكم إن هم أحسنوا الاختيار أم لا. وإن وجدوا أنهم قد أساءوه، ومع غياب أي مخرج قانوني، ما كان يبقى لهم من علاج للتخلص منه سوى الكي، لكن من بعد ما كانوا قد عانوا من فساده وعرّضوا حريتهم للخطر كثمن لسوء اختيارهم. وها قد تضاعفت المخاطر التي تهددها بمنح الدوق الجديد الحق في إشراك إبنه في مؤسسة الحكم المعيبة أصلا.

ثم من بعد ما مرت عشر سنوات على حكم الدوق الأب، قضى شارلمان[1] إمبراطور الإفرنج الجديد على مملكة اللمباردي، وولى إبنه *Pépin* ملكا عليها. فأصبحت البندقية في مرمى قوة جديدة أقوى من سابقتها. وإمبراطورية بيزنطا بالشرق مثل غريمتها إمبراطورية الإفرنج الناشئة بالغرب، ما كان من مصلحة كل منهما أن تبقى البندقية حرة. لكنهما اتفقتا على الإبقاء عليها مستقلة، بلا شك في انتظار الوقت المناسب حتى تجد نفسها قد سقطت بشكل أو بأخر تحت نفوذ إحداهما.

حصل أن شارك الإبن *Jean* أباه حكم البندقية مدة التسع سنوات الأخيرة من ولايته. وخلالها أخفى عليه وعلى الشعب ميولاته المُريبة. كان يهيئ نفسه للاستبداد بالحكم. وما كان ليستطيع مجرد التفكير في ذلك لولا تواجد قوى من الداخل ومن الخارج لها مصالح مشتركة معه في ما كان يخطط له. كانت تشجعه وتسانده وتوعده بالحماية من شعب البندقية العاشق للحرية. وما أن توفي أبوه سنة 787م حتى خلفه وأظهر للبندقيين ما كان يخفيه عنهم من فساد باستغلال النفوذ. قال في حقه المؤرخ دارو : "من بعد تسع سنين من الطغيان وجد الوسيلة للزيادة في العسف بسلطته المطلقة بطلب إشراك إبنه *Maurice* معه في الحكم. فوافقه عليه البندقيون، إما خوفا منه أو ظنا منهم أنه يستحيل أن يسوء حكمه بذلك أكثر. ثم عانوا مدة طويلة من الاضطهاد بسبب تلك العادة المحتومة التي جعلت من مؤسسة الدوق مؤسسة وراثية في تلك الأسرة. ومثل أبيه، بدأ *Maurice* بإخفاء مساوئه. لكن ما أن انتصب كلاهما على العرش حتى صارا يتنافسان في الفجور والفحش. فاستباحوا أموال ونساء وبنات المواطنين. وكان الجميع يرتعش خوفا من جرّ غضبهما على نفسه لمّا صار يظهر أن الحكم أصبح على الدوام من نصيب أسرتهما"[2].

وقال في حقهما المؤرخ لابوم : "لقد صارا طاغيين يتعاطيان كلاهما للفجور *l'impudicité* ومن دون أي حرج ولا تحفظ. فما كان من شيء يستطيع الوقوف في وجه إشباع نزواتهما الإجرامية. فقط بطريارك الكنيسة كان يجرأ على تذكيرهما بواجباتهما التي التزما بها حين اعتلائهما عرش البندقية"[3]. وقال في حقهما المؤرخ ڤليبير : "ما أن صار زمام الأمور بيديهما حتى ظهر أن الأب والإبن يستحق كل منهما الآخر. فشوهدا كل يوم وهما ينتهكان حرمات النساء من كل فئة اجتماعية ويستبيحان أموال المواطنين المعتبرين"[4].

وبذلك اجتمع على البندقيين هذه المرة دوقان متغطرسان وطاغيان بدلا من دوق واحد سابقا. وقد تكون تلك الأخبار التي أوردها المؤرخون مبالغا في فظاعتها من طرف الإخباريين البندقيين الأحرار في ذلك العصر من أجل إذكاء ثورة الشعب ضدهما للتخلص منهما. كما قد تكون أحداثا حقيقية، والمقصود منها هو تعمّد إذلال شعب ألف الحرية والشموخ، كي يلين وينصاع للاستضعاف ويصير طيعا وضيعا مستأنسا بالاستبداد مثله في ذلك مثل غيره من الشعوب الوضيعة تحت نيْر استبداد الإمبراطورتين الجارتين : بيزنطا بالشرق والإفرنج بالغرب.

بذلك حوّل استبداد الدوقين *Jean* و إبنه *Maurice*، حوّل البندقيين من مواطنين أحرار إلى مجرد رعايا مستضعفين. كان من المفروض أن يحكما بتفويض من الشعب. إلا أنهما اغتصبا سيادته واستبدا بها قهرا. واستباحة المستبدين لأموال الرعية كان تحصيل حاصل. فقد كان همّهم الأول هو حماية أنفسهم وحماية نفوذهم. وكل الأموال المنهوبة من الرعية عن طريق مختلف الضرائب والمكوس، كانت تُنفق على القوة العسكرية التي تحميهم، وعلى كل أنواع الترف من معمار وغيره الذي كان من شأنه إبهار وتخويف الخصوم بالداخل وبالخارج.

---

[1] هو شارلمان *Charlemagne* : (742-814) ملك الفرنجة بين عامي (768- 800) وإمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة بين عامي (800- 814).

[2] P. DARU op. cit. p. 53

[3] LABAUME. op. cit. p. 33

[4] GALIBERT op. cit. p. 26

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
وإن حصل أن عاد من ذلك الترف خير لصالح الرعية فبالصدفة. وكانت استباحة حرمة الأنفس من بين وسائل المستبدين لتصفية حساباتهم مع المعارضين.

أما استباحة المستبدين للأعراض فما كان من دونها رادع. لأنه لم يكن هناك من مانع يحول دونه سوى مخاوف إثارة ثورة عليهم. وتاريخ البلاطات الأوروبية زاخر بمثل تلك الأمور على حساب أعراض المتهافتين على فضل أصحابها عليهم *les courtisans*. ولم يسلم من ذلك تاريخ غيرهم حيثما ساد الاستبداد. ومنه مثلا ما أورده الإخباري ابن عذارى المراكشي عن أسباب ثورة سكان المغرب سنة 122هـ الموافق لسنة 740م[1]، بقيادة ميسرة المدغري ضد عسف وشطط ولات وعمال بني أمية في عهد هشام بن عبد الملك بدمشق. وبمناسبة ذكر استباحة الاستبداد للأعراض فقد بدأ المؤلف بذكر سبب تلك الثورة بقوله : "كان الخلفاء بالمشرق يستحبون طرائف المغرب، ويبعثون فيها إلى عمّالهم بأفريقية، فيبعثون لهم البربريت السَّنيات[2]. فلما أفضى الأمر إلى عبيد الله بن الحبحاب[3]، منّاهم بالكثير، وتكلف لهم أو كلفوه أكثر مما كان. فأضطر إلى التعسف وسوء السيرة"[4]. والخبر لا يحتاج إلى تعليق، سوى الإشارة إلى أن كل المسلمين الأحرار الذين كانوا يعارضون ظلم المستبدين، كان فقهاء السلاطين يصفونهم بالخوارج، بمعنى الخارجين عن الجماعة، كي يستعدوا عليهم باقي الناس ويستبيحوا دمهم وأموالهم وحتى أعراضهم بسبي نسائهم وبناتهم، وكأن صحيح الدين ودين الجماعة هو دين استضعاف واستبداد، وليس دين حرية وانعتاق.

ويخطئ من يعتقد أن أولئك المؤرخين الفرنسيين كانوا يكتبون في تاريخ الحرية بالبندقية وبغيرها من باب الترف الفكري. لقد ظل الشعب الفرنسي طيلة القرن التاسع عشر يعاني من ارتدادات الثورة الفرنسية بسبب الصراع المحتدم بين الحرية والاستبداد. فصار الفرنسيون يفضلون الاستقرار مع الاستبداد القديم على اضطرابات الحرية التي لا تنتهي. وكان من واجب النخب المتنورة أن تجاهد بأقلامها حتى لا ييأس الشعب من انتصار الحرية على الاستبداد. وحتى اليوم لا تزال الحرية مهددة حيثما سادت الاضطرابات أو الأزمات الاقتصادية والاجتماعية حيث ما كانت نعمة الحرية في ضمير الشعب هشة. وكان اليسار المتطرف في القرن الماضي هو الذي يلوح للشعوب بوهم المخرج من تلك الأزمات بالارتماء في أحضان استبداد نظام اشتراكي أو شيوعي شمولي. لكنه لم يفلح من بعد ما رأى العالم شعوب أوروبا الشرقية قد استبدلت استبدادا باستبداد أسوأ منه، وما خرجت منه إلا بشق الأنفس.

إلا أنه بالرغم من مآسي الفاشية بألمانيا وبإيطاليا في منتصف القرن الماضي لا يزال اليمين المتطرف حتى يومنا هذا، يستغل تلك الاضطرابات والأزمات ليلوح للشعوب الأوربية بوهم الخروج منها بالتضحية بالحرية من أجل الخبز بالارتماء في أحضان القائد الوطني والقومي الملهم. لذا لا تكفي القوانين والمؤسسات المُحكمة البناء للحفاظ على الحرية بأي بلد في العالم. فلا بد لها من ثقافة تجعل الشعب يعشقها ولا يفرط فيها مهما جاع وافتقر، ولا يبغي أي استبداد بديلا عنها، مهما ساءت أحواله. وإلا تجد الشعب، كما حصل بألمانيا في الثلاثينيات من القرن الماضي، هو الذي انتخب بواسطة نفس المؤسسات المُحكمة البناء من يستبد به. بذلك اكتسب الحزب النازي الفاشي شرعيته من الشعب صاحب السيادة، لأنه كان يحكم البلاد والعباد بتفويض حر من الشعب الذي انتخبه. لذا سيظل تدريس تاريخ الحرية بروما وبالبندقية وبغيرهما للناشئة حتى في العالم المتقدم نفسه له دوره في إظهار نورها وفضائلها.

وما عانت منه البندقية من ظلم وفجور بسبب من استبدوا بها كان، ولو بدرجات متفاوتة من استبداد لآخر، هو الخبز اليومي لباقي شعوب العالم شرقا وغربا حتى ذلك العصر. ولو لا عشق شعبها للحرية لكان مثله مثل غيره من الشعوب الوضيعة، ولما استحق منا تتبع أخباره ولا استحق تعاطفنا معه. تتعاطف مع الشعب لما يعشق

---

[1] في زمن كانت فيه الحرية بالبندقية هي النور الوحيد الساطع في ظلمات الاستبداد بكل العالم، كضوء نجمة في سماء ليلة مظلمة.

[2] ومعنى "المرأة السّنية"، بفتح وتشديد السين، هي المرأة الفائقة البياض والجمال.

[3] هو عبيد الله بن الحبحاب السلولي القيسي..

[4] ابن عذارى المراكشي، البيان المُغرب في إخبارالأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيرزوت، لبنان، 1983، الجزء الأول، الصفحة : 52

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
الحرية ويجد نفسه مستضعفا من طرف مستبد به. أما الشعوب الوضيعة أي المستأنسة بالاستبداد، وذلك كان حال باقي شعوب العالم في ذلك العصر، فلا معنى للتعاطف معها.

لم يفلح عندنا اليسار المتطرف من أن يكون له عمق شعبي بسبب ما اشتهر به من الاستخفاف بكل دين. وليس عندنا من يمين متطرف. لكن لا يزال من بيننا من يحلم بإعادة إنتاج نظام حكم عتيق للخروج من تخلفنا ولاسترجاع مجد مفقود، لما يرون مآثره العمرانية، ولا سيّما بالأندلس. وهم يجهلون أنه كان مجرد استبداد ظالم ومظلم، وبنى مجده ذاك باستضعاف وقهر الشعوب، وبالافتراء على الدين. وأسوأ استبداد هو ذلك الذي كان يستمد الشرعية والقدسية بالافتراء على الدين. في حين جوهر صحيح الدين هو تحرير كل الشعوب من كل استبداد وليس استضعافهم لاستباحة كل حرماتهم.

وتأمل مثل ذلك في الغرب، عن نيكولا ميكيافلي، وهو يخاطب أبناء جيله بإيطاليا منذ بداية القرن السادس عشر في كتاب المقالات[1]، لما قال "من دون سبب وجيه تجد الناس غالبا ما يثنون على الماضي ويذمون الحاضر. وبتحيز أعمى لكل ما حدث سابقا، تجدهم يتماهون مع تلك الأزمنة التي لا يعرفون عنها سوى ما اختزنته الذاكرة في كتب التاريخ. بل تجد من بين الشيوخ من يزعمون أنهم رأوها بأعينهم لما كانوا شبابا. ... ولذيّ قناعة بأن هناك عدة عوامل غالبا ما تزج بالناس في ذلك الخطأ. أولها، في نظري، هو أنهم لا يعرفون كل الحقيقة عن أحداث العصور العتيقة. وغالبا ما تجدهم يُخفون منها كل ما من شأنه أن يسيء لسمعة أهلها. في حين تجدهم يحتفون ويضخمون كل ما يزيد في عظمة وأمجاد إنجازاتهم. ولعل غالبية كُتّاب كل عصر يقعون تحت أثر الانبهار بإنجازات المنتصر لدرجة يدوّنون بها الأحداث، ليس فقط بتضخيم معالم الانتصار، بل يضيفون لنصاعة بريقها حتى إنجازات العدو. وهكذا كل الذين يولدون من بعد ذلك، لا بد من أن تجدهم منبهرين ومعجبين بأولئك الرجال وبعصورهم، ومضطرين لتمجيدهم ولمحبتهم.... "

ثم يستأنف قائلا : "...وليس الأمر كذلك بالنسبة للأحداث التي تمر اليوم تحت أبصارنا، حيث نكون فاعلين فيها. فمعرفتنا الكاملة بحقيقتها تكشف لنا عن كل خباياها. فيكون من السهل علينا حينها تمييز ما فيها من قليل المحاسن مع كل ما يحيط بها من مساوئ. حينها نكون مجبرين على رؤيتها بعين أقل رضا مما لو كانت من الماضي. وذلك بالرغم من أن الحاضر غالبا ما يستحق منا في الحقيقة ثناء وإعجابا أكبر. ولا أتحدث هنا لا عن المعالم العمرانية ولا عن الفنون، التي تحمل بديهية عظمتها في ذاتها، وقلّ ما يستطيع الزمن أن يزيد أو ينقص من قيمتها. وإنما أتحدث عن أخلاق ومعاملات الناس، التي لا نرى كثيرا من الشهادات عنها بنفس البديهية". وذلك هو بالضبط، ومرة أخرى، مصدر التطرف والإرهاب من بين بعض أبناء وبنات المسلمين وعند كل من يستقطبونهم. وأصحاب ذلك الفكر المتطرف يجهلون أن كل ما كان من مجد الحكام كان من قهر واستضعاف الشعوب. ويجهلون أن حضارتهم الزاهرة ببلاطاتهم وبعواصمهم قامت على حساب أموال وأرزاق الشعوب الوضيعة أو المستضعفة، ومن دون أن يروا من خيراتها شيئا إلا ما وصلهم عن طريق الصدفة. ويجهلون أن مجد الشعوب يكمن فقط في حريتها وليس أبدا في أمجاد من استضعفوها واستبدوا بها. ولهذا تعليم وتدريس تاريخ الحرية بالبندقية وبغيرها، من شأنه أن يجعل الأجيال الصاعدة تدرك كنْهها وتعشقها ولا تفرط فيها مهما قل حجمها إن وجدت، و لا تكل في السعي لنيلها إلّم توجد. فتكون الحرية في تاريخ البندقية وفي تاريخ غيرها هي البطل ويكون الاستبداد هو الشرير. وفقط بمثل ذلك التحصين الفكري سيصعب على التطرف والإرهاب الاستمرار في الانتعاش من بين المسلمين وفي استقطاب أبنائهم وبناتهم.

كانت الحرية بالبندقية في هذه المرحلة من تاريخها هي النور الوحيد في بحر ظلمات الاستبداد. صحيح أن حضارة بني العباس الثقافية وحتى العمرانية في تلك الفترة كانت أرقى من حضارة الإفرنج الذين تزامن عهد أعظم ملوكهم شارلمان مع عهد أحد أشهر ملوك المسلمين، هارون الرشيد ببغداد. لكنّ نظام حكم كل منهما كانا يستويان في الاستبداد. والفرنسيون لا يزالون وسيظلون يفخرون بأمجاد الإمبراطور شارلمان وبإنجازاته، بغض النظر عن مآسي شعوبه الوضيعة التي كانت ترزح تحت نير استبداد الإقطاعيين في عهده وفي عهد من بعده حتى الثورة الفرنسية. لكن لن يبتغوا أبدا نظام حكمه الاستبدادي بديلا عن الحرية التي تسود نظام حكمهم اليوم مهما ساءت أحوالهم فيه. لأنهم يعون جيدا أن عظمة الأمم تكمن في حريتها، ولا تستمد أبدا مجدها من أمجاد من استضعفوها واستبدوا بها. فمتى سيصل المسلمون للتفريق بين عدل ونور الحرية وظلم وظلمات الاستبداد، لما

---

[1] *DISCOURS SUR LA PREMIERE DECADE DE TITE-LIVE* de Nicolas Machiavel

الحرب على البندقية التي أعادت لها حريتها واستقلالها.
يروون ويدوّنون ويعلمون ويدرّسون تاريخ أسلافهم، فلا يُشمتون في أمجاد تاريخهم، ولا يجدون من بينهم ومن بين أبنائهم وبناتهم من يحنّ لظلمات الاستبداد كمخرج لمشاكلهم.

بالعودة للحرية بالبندقية، فعُشاقها من بين البندقيين ما كانوا يعرفون مصيرها في هذه المرحلة العصيبة من صراعها مع قوى الاستبداد التي يتزعمها دوقان ما عرفوا مثلهم من قبلُ في الخبث والفجور، ولا سيّما ومصالحهم الاقتصادية كانت تعتمد على الثقة في القانون وفي المؤسسات وفي مقدمتها القضاء. وتلك الثقة تنعدم بانعدام الحرية وبتفشي الاستبداد مع رديفه الفساد. أما نحن فنعرف أن تلك الحرية قد انتصرت لأن الجمهورية دامت حرة إحدى عشر قرنا من الزمان إلى حين أنهى حياتها نابليون سنة 1797م. لكن لا نعرف كيف خرجت من ذلك المأزق الرهيب. وقد أصبحنا نشفق عليها من ذلك الظلم الفاحش الذي طالها في هذه المرحلة من تاريخها، ونريد أن نعرف كيف استطاعت مواجهته للتخلص منه. والأجوبة على ذلك في القادم من الفصول ستشكل العهد الجديد للجمهورية. فماذ عن ذلك العهد ستترسخ فيه الحرية بالبندقية ؟

عهد الجمهورية الجديد

مقدمة



موقع الجمهورية بين الإمبراطوريتين

قلنا سابقا أنه من بعد مرور عشر سنوات على حكم الدوق الطبيب *Maurice Galbaïo*، قضى شارلمان إمبراطور الإفرنج الجديد على مملكة اللمباردي بشمال إيطاليا، وولى إبنه *Pépin* ملكا عليها. فأصبحت البندقية في مرمى قوة جديدة أقوى من سابقتها. وإمبراطورية بيزنطا بالشرق مثل غريمتها إمبراطورية الإفرنج الناشئة بالغرب، ما كان من مصلحة كل منهما أن تبقى البندقية حرة. لكنهما اتفقتا على الإبقاء عليها مستقلة، بلا شك في انتظار الوقت المناسب حتى تجد نفسها قد سقطت بشكل أو بأخر تحت نفوذ إحداهما. وقد حان ذلك الوقت منذ أن أشرك الدوق الطبيب *Maurice Galbaïo* إبنه السيئ *Jean* في الحكم.

وما كنا لنتطرق لبعض المعطيات الدولية في ذلك العصر لو لم تكن لها علاقة بقصة الحرية بالبندقية. كانت تلك الجمهورية محل اهتمام قوتين أجنبيتين : مملكة اللمباردي على الحدود بالغرب وإمبراطورية بيزنطا بالشرق، إلى حين عوّض الإفرنج قوم اللمباردي على الحدود بالغرب، علاوة على الإمارات البابوية. وكانت هناك خلافات مذهبية بين تلك القوى الأربع، دخلت في الحسابات السياسية فيما بينها على حساب حرية واستقلال البندقية. الكنيسة الرومانية هي بطبيعتها كاثوليكية. والإفرنج مثل البندقيين كانوا أيضا كاثوليك. أما بيزنطا فكانت على مذهب الكنيسة الأرطدوكسية اليونانية. وقوم اللمبارد كانوا أريسيين.

في عهد اللمبارد كانت الكنيسة بروما تفضّل، على مضض، مذهب بيزنطا الأرطدكسي على مذهب اللمبارد الأريسي. حينها كانت متحالفة مع بيزنطا ضد مملكة اللمبارد. ولم يعجبهما تردد الجمعية العامة بالبندقية في تحرير مدينة راڤين الإيطالية لما احتلها قوم اللمبارد. ولو تعلق الأمر حينها بأمير مستبد بالبندقية لكان قرار تحريرها مضمونا. ومن تم ظلتا مستاءتين من حرية الشعب البندقي. ولما تولى الحكم الدوق الطبيب *Maurice Galbaïo*، عملت بيزنطا في الخفاء على تشجيع إبنه *Jean* على البدء بمشاركة أبيه في الحكم مع الاستعداد للاستبداد بالبندقية من بعد وفاته. وكانت تقول له ولغيره ممن والاه أن دم البندقيين لم يختلط بدم شعوب الشمال الوحشية، فلا يزال رومانيا صافيا. ولا يليق بهم التردد في مولاة بيزنطا ووريثة روما بالشرق، وفي التحالف معها ضد الهمج من اللمبارد ومن الإفرنج من بعدهم. وتقاطعت حينها مصالح *Jean* ومن والاه بالبندقية مع مصالح بيزنطا على حساب مملكة اللمبارد ثم الإفرنج من بعدهم. فكان منه، بمعيّة إبنه *Maurice* ومن والاهما، ما كان من عسف وإذلال لشعب البندقية حتى يتخلى عن حريته وينصاع لنزواته ونزوات بيزنطا من ورائه[1].

إلا أن كنيسة روما تحالفت هذه المرة مع إمبراطورية الإفرنج الكاثوليكية مثلها في المذهب، بدلا من تحالفها السابق، وعلى مضض، مع بيزنطا ذات المذهب اليوناني. وكان للكنيسة بروما فضل كبير على سلالة شارلمان الكارولنجيين[2] من قبلُ، لما زكّت أباه *Pépin*[3] ملكا على عرش الإفرنج مكان سلالة الميروفنجيين[1] التي لم يكن

---

[1] SISMONDI op. cit. p. 230

[2] الكارولنجيون *Les Carolingiens* هم سلالة ملوك الفرنجة التي حكمت أوروبا من عام 750 حتى القرن العاشر. ويسمون أيضاً البيبنيون نسبة إلى الملك *Pépin* الأول.

[3] أبو شارلمان وجد إبنه ملك إيطاليا من بعد القضاء على مملكة اللمبار

عهد الجمهورية الجديد.
لآخر ملوكها ولي عهد. وهي التي استدعت شارلمان لتحرير إيطاليا من قوم اللمبارد الأريسيين والعدوانيين. ولما لبّى طلبها ولّى إبنه *Pépin*[2] ملكا على كامل إيطاليا. فكافأه البابا بتتويجه إمبراطور الغرب محل إمبراطور الرومان الذي قضى عليه من قبلُ ملك القوط. ورد شارلمان الجميل للبابا بمنح كنيسته السيادة على عدة إمارات إيطالية من حول روما، والتي صارت هي الإمارات البابوية، حيث اجتمعت فيها للكنيسة الزعامتين الروحية والزمنية.

هكذا صار شعب البندقية في قلب عاصفة الصراع بين إمبراطوريتين قويتين متنازعتين على الحدود المتحركة فيما بينهما. والدوق *Jean Galbaio* وإبنه *Maurice* مع كل من والاهما من البندقيين، كانوا في ذلك الصراع موالين لبيزنطا. أما الشعب البندقي، وبعقلية التاجر الذي يحافظ على مصالحه التجارية في كل مكان من العالم، فقد كان منشغلا أولا باستعادة حريته وبالحفاظ على استقلاله، ثم بالبقاء على علاقة طيبة مع الإمبراطوريتين. لكن لم تكن بيده حيلة إلى حين جاد عليه القدر بما سيحرك الأحداث لصالحه.

أصبح منصب أسقف إحدى مدن البندقية شاغرا. وإمعانا في إذلال شعب البندقية الكاثوليكي وفي التملّق لبيزنطا تعمّد الدوق *Jean* تعيين أسقف من مذهبها الإغريقي. فكانت قوة الإهانة وبشاعة الاستفزاز بمثابة تعيين مفتي سنّي لطائفة شيعية في بلاد المسلمين، أو العكس. لكن بطريارك البندقية رفض تزكيته. واعتبر الدوق *Jean* ذلك الرفض تحديا سافرا لسلطاته وتمردا عليه. فبعث إبنه *Maurice* لتأديبه على عناده. فما كان من الإبن إلا أن قتله برميه من على برج عالي.

تعاظم حينها غضب البندقيين. ولاجتناب ثورة ضده وتهدئة الأوضاع، عمد الدوق الأب فورا إلى تعيين مكان البطريارك القتيل ابن أخيه، وقد كان إسمه *Fortuné*. قبل الرجل الغاضب لمقتل عمه، بالمنصب مع نيّة الانتقام له في أقرب وقت ممكن. وفور تسلّمه مهامه شرع في تنفيذ مشروعه الانتقامي، بمعية نقيب إسمه *Obelerio*. إلا أن المآمرة اكتُشفت، وتمت تصفية كل المشاركين فيها عدى زعيميها. فلجأ *Fortuné* إلى بلاط شارلمان، وحرضه على الانتقام من الدوقين. وبدلا من ذلك أمر شارلمان بطرد كل البندقيين من أراضي الإمبراطورية ومن إيطاليا، وباستصفاء أموالهم وكأنهم هم المجرمون. كما تكرّم مرة أخرى على البابا بإضافة البندقية إلى سيادة كنيسته، كما تعوّد من قبلُ على أن يهبها ما لم يكن من ملكه.أما الكنيسة بروما فقد ثارت ثائرتها على ذلك الفعل الشنيع. لكنها تماهت مع شارلمان، فتعاملت مع البندقيين المتواجدين على أراضيها بنفس المعاملة، في حين كانوا من ضحايا تلك الجريمة[3].

أما النقيب *Obelerio* فقد لجأ إلى مدينة قريبة من البندقية. وبقي هو و *Fortuné* على اتصال فيما بينهما، ومع كل من يوالونهما بالجمهورية، إلى حين خرجت الجموع تصيح باسم *Obelerio* كدوق جديد. حينها تملّك الدوق *Jean* وإبنه الرّعب، وتذكرا الدوق القتيل سابقا وسمْل أعين غيره، فلاذا كلاهما بالفرار إلى مدينة بإيطاليا. وتعجَب كيف لجآ إلى أرض عدوهما، ولم ينتقم منهما الملك *Pépin* إبن شارلمان لما لم يجدا طريقا سالكا لأرض حليفهما ببيزنطا. لكن كما يُقال ليس في السياسة لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، وإنما مصالح دائمة. فقد صارا في يد ملك إيطاليا ورقتين للضغط على البندقية متى ما تمردت عليه لاحقا. بل سيتسبب في الحرب على بلده التي مكنت من استعادة الحرية للجمهورية ومن ترسيخها. كيف حصل ذلك ؟

الحرب التي لم تدمر الجمهورية قوتها

لما عاد الدوق الجديد *Obelerio* من منفاه سنة 804م، استقبله البندقيون استقبال الأبطال. إلا أنه لما كان ببلاط *Pépin* فقد كان يحرض الإفرنج على احتلال البندقية، وأقنعهم بذلك. ولما تولى الحكم ذكّروه به وأمروه

---

[1] الميروفنجيون *Les Mérovingiens* هم سلالة الملوك من قبائل السليان الفرنكيين *les francs* الذين حكموا منطقة فرنسا وبلجيكا الحاليتن من منتصف القرن الخامس إلى منتصف القرن الثامن.

[2] سمّاه أبوه شارلمان بنفس إسم أبيه مؤسس سلالة الكارولنجيين

[3] GALIBERT op. cit. p. 27

عهد الجمهورية الجديد.
بعقد تحالف معهم على حساب بيزنطا. فقط حينها فطن لمخاطر الانتقام بطلب مساعدة الأجانب. صار مدينا لهم باعتلاء عرش البندقية، لكن بشروطهم هم وليس بأماني شعب البندقية الذي قبل به دوقا من أجل استرجاع حريته. ومثل بيزنطا، لم يكن من مصلحة الإفرنج أن يستعيد شعب البندقية حريته. لذا استبدلوا دوقين مستبدين مواليين لعدوهم البيزنطي بدوق جديد يريودنه مستبدا كذلك لكنه هذه المرة موال لهم. وكعربون على مصداقية تلك الموالاة أمروه بدفع جزية سنوية لهم، ففرضها على البندقيين على حساب حرمة أموالهم واستقلال بلدهم[1]. تفاجأ حينها البندقيون بتصرفه مثل ما سبق أن لهم تفاجأوا ببشاعة سيرة الدوقين الهاربين.

وقد تتساءل كيف وجد الدوق الجديد *Obelerio* بالبندقية القوى المدنية والعسكرية التي تدعمه على حساب شعبها العاشق للحرية ؟ فلا عجب في أن تكون هي نفس القوى التي كانت تدعم الدوقين السابقين. مثلها تكون انتهازية بطبيعتها. والذي يهمّها ليس من يكون المستبد بالبلد وإنما مكاسب الفساد باستغلال النفوذ المستمد من نفوذه. لذا كان يكفي أن يكون الدوق الجديد مستبدا كسابقيه كي يجدها مستعدة لتحميّه من الشعب في مقابل أن تحتمي هي بنفوذه من استياء نفس الشعب. فعمد البندقيون لإشراك أخويه معه في الحكم. واستاء هو من ذلك، فلجأ مرة أخرى لبلد الإفرنج. لكنه لحقَ هذه المرة ببلاط شارلمان حيث يوجد *Fortuné*. وحرضاه على انتزاع البندقية من قبضة البيزنطيين. وأمر شارلمان إبنه *Pépin* ملك إيطاليا باحتلالها[2]. لكن حينها كان هذا الأخير قد طلب مساعدة البحرية البندقية في احتلال أراضي بيزنطية على الضفاف الشرقية لبحر الأدريتيك. وكما تقدم، البندقيون بحرصهم على مصالحهم التجارية، ظلوا حريصين على اجتناب معاداة أي من الإمبراطوريتين لصالح الأخرى. فاعتذرت الجمعية العامة ورفضت تلبية الطلب. فوجدها *Pépin* ملك إيطاليا فرصة لإعلان الحرب على البندقية من أجل احتلالها وضمها لمملكته[3].

وفي سنة 810م بدأ هجومه على البندقية فأحرق عددا من مدنها، وأصيب البندقيون بالهلع، فاستغاثوا ببيزنطا التي وجدت في ذلك فرصة للسيطرة على البندقية بشكل أفضل مما مضى، وبعثت بقوة بحرية لنجدتها. في الأثناء اقترح الدوق *Beato* على البندقيين التفاوض مع عدوهم لإيجاد مخرج للأزمة. فقبلوا، إلا أنهم رأوا حينها القوة البحرية البيزنطية قادمة، فابتهجوا بها، ونكصوا عن فكرة التفاوض مع *Pépin* واتهموا *Beato* بالتعاون معه فخلعوه وطردوه وبقوا من دون قائد على رأس الدولة. إلا أن القوات البحرية البيزنطية رأت جيش مملكة إيطاليا وقدّرت أنه لا قبل لها بمواجهته، فتراجعت وعادت من حيث أتت، وتركت البندقيين يلاقون مصيرهم لوحدهم.

غضب منهم *Pépin* وشن هجومه عليهم. حينها ظهر *Ange Participazio* أحد أبناء كبريات الأسر البندقية لينظم ويقود دفاع مواطنيه عن وطنهم. من بعد تكبدهم خسارة عدة مدن جمعوا قواتهم لرد العدوان. وبفضل مهارتهم في المعارك بالمياه الضحلة تفوّقوا عليه وكبدوه خسائر فادحة في الأرواح والعتاد. فتراجع *Pépin* متدمرا من هزيمته في تلك المغامرة غير محسوبة العواقب، وعاد لبلده من بعد ما دمر في طريقه ما تبقى من مدن البندقية.

نحن لا يهمنا مصير الدوق السابق وأخويه، ولا تفاصيل الحرب الدقيقة، كما أوردها المؤرخون، بقدر ما تهمنا نتائجها بالنسبة للحرية بالبندقية. وقد كانت كالتالي. من حسن حظ البحرية بالبندقية أن تراجعت القوة البحرية البيزنطية، ولم يكن لها فضل في الانتصار على *Pépin*. وإلا كانت بيزنطا إما احتلت وطنهم عسكريا وقضت على الجمعية العامة الممثلة للشعب وصارت هي التي تعيّن الدوق الذي تريده كي يخدم مصالحها على حساب مصالح البندقيين. ولانتهت بذلك قصة الحرية بالبندقية التي تهمنا. فانتصار البندقية من دون مساعدة بيزنطا جعلها غير ممنونة لها بشيء في استرجاع حريتها وفي اكتساب استقلالها. واستعاد البندقيون أخيرا حريتهم، باختيارهم الحر للقائد *Ange Participazio* كدوق جديد من أبناء كبار التجار عشاق الحرية والمنافحين عليها. كانت الحرية نعمة بالنسبة لجل البندقيين، ولكنها كانت ضرورة ملحة للاقتصاد الرأسمالي المزدهر بالبندقية. لذا كان

---

[1] GALIBERT op. cit. p. 27
[2] LABAUME. op. cit. p. 35
[3] GALIBERT op. cit. p. 27

عهد الجمهورية الجديد.
رجال المال والأعمال البندقيون يعشقونها لذاتها من جهة وفي حاجة ملحة لها بالنسبة لاقتصادهم وتجارتهم من جهة ثانية.

ثم عقد الملك *Pépin* معاهدة صلح وتعاون مع البندقيين ومع دوقهم الجديد، من بعد ندمه على مغامرته الغير محسوبة العواقب، وخوفه من ارتماء البندقية في أحضان غريمته بيزنطا إذا ما استمرت عداوته معها. ابتلع ملك إيطاليا كبرياءه، واستبدل السيف بالدبلوماسية، وزار البندقية مسالما، حيث رمى صولجانه في مياه البحر أمام الجموع التي استقبلته بحفاوة. وخطب فيها خطابا وُديا ينم عن صلح صادق معها. وبتلك الاتفاقية بدأ عهد جديد للحرية بجمهورية البندقية[1].

البندقيون بعقلية التاجر كانوا لا يرون في كلا الإمبراطوريتين المتصارعتين من حولهم سوى أسواق هائلة لتجارتهم ولتنمية وازدهار اقتصادهم الرأسمالي. فجاءت تلك المعاهدة بمبادرة من *Pépin* بردا وسلاما عليهم، وعلى حريتهم وعلى مصالحهم الاقتصادية. لذا رحّبوا بها وباركوها. وحتى لا تثير عليها سخط بيزنطا بسببها، سارع الدوق الجديد بإرسال أحد أبنائه إلى بلاط القسطنطينية في مسعى دبلوماسي بقصد تبديد مخاوف الإمبراطور البيزنطي والحفاظ على مصالح البندقية التجارية الهائلة بالشرق.

هكذا كانت في طي نقمة تلك الحرب نعم عديدة على البندقيين وعلى حريتهم واستقلالهم. وأظهرت أن الطبيعة الجغرافية لبحيرة البندقية كانت كفيلة بحماية شعبها من سلاح الأعداء بالخارج. لكنها ما حمت أبدا حريته واستقلاله من الاستبداد المدعوم من قوى الفساد بالداخل ومن طرف الأجانب. وقوى الفساد بالبندقية لم تتبخّر مع الدوق الجديد ومع استرجاع الحرية. لكنها كانت بطبيعتها جبانة وتتلون كالحرباء. متى ما كان الدوق مستبدا وفاسدا كانت ما تلبث أن تُخرج أنيابها ومخالبها، بمختلف مرافق الدولة من قضاء وأمن وإدارة الضرائب، وأن تتآمر على الجمهورية من خارجها. وكانت تستكين وتستقيم متى ما حُرمت من النفوذ بسبب دوق مستقيم يقمع الفساد. وذلك مرة أخرى، بسبب سذاجة البندقيين في السياسة، وقلة خبرتهم في التشريع العام، الذي ترك حتى هذه المرحلة مؤسسة الدوق من دون ضوابط تحول دون استبداد وفساد من كانوا يتولنها باختيار حر من الشعب. فماذا عن مصير الحرية المسترجعة في عهد الدوق الجديد *Ange Participazio* وعن الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تحمي الحرية من عبث العابثين ؟

انفراجة في سماء الحرية بجمهورية البندقية

نذكّرك بأن الذي يهمنا هنا ليس تاريخ البندقية، قصة الحرية بجمهوريتها. ونذكّرك بأن تدريس تاريخ الشعوب الحرة من شأنه الحد من ظاهرة التطرف والإرهاب، والحد من إيجاد آذان صاغية لخطاباته من بين أبنائنا وبناتنا، لما يستطيعون التمييز بين الحرية والاستبداد و التمييز بين الحضارة الثقافية والحضارة السياسية، فلا يُشمتون في أخبار ماضيهم، ولا يحنّون إلى إعادة إنتاج نظام حكم استبداد مظلم ومُفترى على صحيح الدين، ولا يتوهمون في إحيائه من جديد استعادة أي مجد مفقود. ويفقهون جيّدا أن عظمة الأمم في حريتها، وليست في أمجاد الرجال الذين استضعفوها واستبدوا بها.

والبندقيون حتى هذه المرحلة من تاريخهم، وفي ذلك العصر الوسيط المظلم، كانوا الوحيدين الذين ينعمون بالحرية من بين كل شعوب العالم المعروف حينها. إلا أنهم، كما رأينا، ما عرفوا كيف يحصّنونها بالقانون من قوى الاستبداد والفساد، مثل ما حصّنها الرومان قرونا من قبلهم. وبدلا من تحصينها بالحق كانوا يضطرون لعلاج ما يصيبها من استبداد بالعنف. بذلك ظل توفير مناخ الحرية عندهم معلقا فقط بحسن اختيارهم للدوق. فكانوا يقامرون بأعظم نعمة عرفته البشرية وهو الحرية. والحرية هي عماد صحيح الدين، لأن أسّ "لا إله إلا الله" هو الحرية التي لا يُستثنى من الحق في التمتع بها أحد من الناس، وهو ما وعته جيدا قريش ورفضته وحاربته.

---

[1] GALIBERT op. cit. p.30

عهد الجمهورية الجديد.

ونذكّرك بأن الفرق بين البندقيين وبين الرومان من قبلهم، هو كون هؤلاء جاؤوا من بعض حواضر إيطاليا واليونان بمشروع إقامة كيان سياسي عماده الحرية التي افتقدوها حيث كانوا. فظلت عندهم الحرية طيلة أجيال هي الهاجس ضد كل نوع من أنواع الاستبداد. لذا ظلت جهودهم تنصبّ على تحصينها بالقانون. ولما فشلوا في ذلك مع تجربة الملكية عمدوا إلى تعويضها بجمهورية مع كل ما يلزم من قوانين جديدة تقيهم من الفشل مرة أخرى. وبالحرية تميزت روما عن باقي الأمم من حولها. وفقط من نعمة الحرية استمد شعبها عظمته وخلد نفسه في التاريخ. وهكذا استمدت الأمة الرومانية مجدها من حريتها أكثر مما استمدته من أمجاد رجالها.

بخلاف الرومان، فقد لجأ آباء البندقيين إلى الأرخبيل فقط هاربين من عنف هجوم شعوب الشمال على إقليمهم. وجاؤوا إليه يحملون معهم ما جربوه من حرية محلية في تدبير شؤون حواضرهم من تحت السيادة الرومانية. فقد جاؤا بتلك الحرية المحلية مع ما استطاعوا حمله من أمتعتهم، لكن من دون أن يعيروها ما تستحقه من اهتمام مثل الاهتمام الذي حظيت به من آباء الرومان ومن الأجيال التي خلفتهم. لأن البندقيين ما جاؤوا الأرخبيل مثل آباء الرومان بقصد إقامة كيان سياسي أساسه الحرية. إلا أنهم وجدوا بالصدفة قد اجتمعت لهم بالأرخبيل الحرية مع الاستقلال عن روما وعن غيرها. وما عرفوا أن الحرية، ككل نعمة، كانت في حاجة للصيانة وللحماية بالقانون من آفتي الفوضى والاستبداد. وما تعلموا الدروس من تكرار ما كان يصيبها من تلك الآفتين بسبب قلة خبرتهم في التشريع العام. وظلوا متسامحين مع نزوات كل دوق طيّب فلا يرفضون له ما كان يزيد الحرية ضعفا وهشاشة.

ولما صادف حظهم أن أحسنوا مرة أخرى الاختيار، نزع الدوق الطيّب *Maurice Galbaïo* (*764-797*)، بطبيعته البشرية إلى توريث ما اكتسبه من مجد في الحكم لأسرته، وذلك بإشراك إبنه فيه. وقد رأينا كل تلك المآسي التي طالت البندقيين بسبب قبولهم لنفس النزوة من دوق طيب سابق. وأنت تعلم أنه لا يستطيع مثلا، بطل رياضي، ولا طبيب ولا مهندس ولا قاضي ولا محامي متميز أن يورّث لأسرته ما اكتسبه من مجد في مهنته سوى بالاستحقاق. لكن في السياسة، ولما تغيب الضوابط لمنع التوريث من دون استحقاق متيقن من مشروعيته، كما هو الحال هنا مع البندقيين، فقد كان توريث الحكم مباحا ومتاحا بمجرد استغلال النفوذ ولو برضا من الشعب. وهذا ما حصل بالضبط مرة أخرى مع الدوق الطيب الجديد *Ange Participazio* الذي حكم البندقية ثمانية عشر عاما ما بين *809* و *827* . ولم يصبر حينها على إشراك إبنه الأكبر معه في الحكم. فحكم ذلك الإبن سنتين ما بين *827* و *829* من بعد وفاة أبيه، وإن باختيار من الشعب. وقد أشرك هو بدوره أخاه الأصغر معه في الحكم. فورث منه العرش كذلك وإن باختيار من الشعب مرة أخرى. وحكم سبع سنوات ما بين *829* و *836*. ومن حسن حظ البندقيين هذه المرة، أن كان الوارثان للعرش من أبيهما غير سيئين.

وتميز عهد الدوق الأب *Ange Participazio* بتحويل مكان العاصمة للمرة الثانية والأخيرة إلى مدينة ريالطو *Rialto*. وهي التي سُمّيت حينها ولأول مرة بڤينيس *Venise*. وصار إسمها من بعدُ هو إسم كل البندقية. وللتمييز بينهما تضاف "العاصمة" لإسم المدينة، على غرار الجزائر كبلد والجزائر العاصمة. واختارها البندقيون كعاصمة لأنها ظلت آمنة لمّا أحرق *Pépin* ودمر العاصمة السابقة. فهي التي تجمّعوا فيها ودافعوا منها عن وطنهم وهزموا المعتدي.



صورة جوية لمدينة ڤنيسيا

عهد الجمهورية الجديد.


قصر دوق البندقية بمدينة ڤينسيا

وتميز عهده كذلك بإعادة بناء باقي المدن المدمرة. فخرجت في أفضل حلة، بفضل ما تجمع للبندقيين من أموال مكدسة ومهندسين وعمال مهرة جاؤوا من كل مكان. فشيّدتها من جديد وكأن مساكنهم القديمة، لما كانوا مجرد لاجئين، ما عادت تليق بمقامهم وبترف عيشهم، وقد أصبحوا من كبار التجار في العالم. وكأنهم ما كانوا ينتظرون سوى تخريبها كما دمرها *Pépin* ملك إيطاليا كي يعيدوا بناءها بأفضل ما كانت عليه. ومن بين ما بُني حينها قصر حكومة الدوقية الذي لا يزال قائما في نفس المكان حتى يومنا هذا. وقد تمت إعادة بنائه من بعد حريق سنة 976م وتمت توسعته سنة 1340م.

وما تقدم، كان من أهم منجزات الدوق *Ange Participazio* السياسية، أن عقد معاهدة صلح وتعاون مع المملكة الإيطالية، جارته على الحدود الغربية، وبمبادرة من ملكها *Pépin* من بعد ما انهزم في حربه عليها وندم وخاف أن تتحالف البندقية مع بيزنطا ضده. وأرسل الدوق للتو إبنه الأكبر إلى القسطنطينية ليطمئنها ويبدد مخاوفها من تبعات تلك المعاهدة مع عدوها ملك إيطاليا، حتى لا تتوهم أنها وُقعت على حساب مصالحها. وهكذا استطاع الدوق بحكمته الحفاظ على مصالح البندقية التجارية الهائلة بالإمبراطوريتين. لأنه كما تقدم، البندقيون كتجار، ما كانوا يرون في كل بلدان العالم من حولهم سوى أسواق لتجارتهم، ما لم تمس بحريتهم وباستقلالهم. وما كان لهم حتى ذلك العهد من منافس في التجارة البحرية الدولية.

هكذا كانت للبندقيين علاقة تجارية قوية مع كل بلاد المسلمين جنوب وشرق وغرب البحر المتوسط[1]. فالتجار البندقيون هم الذين جاؤوا برُفات القديس ماركوس من مدفنه بالإسكندرية لما كان مهددا، بحسب روايات بعض الإخباريين البندقيين في ذلك العصر، بالهدم من أجل نزع ما كان فيه من رخام دعت الحاجة لاقتلاعه من أجل تزيين قصر حاكم مصر. ولما جاؤوا بها إلى ڤينيسيا فرح بها البندقيون وشيدوا لها كاتدرائية عظيمة. واتخذوا من صاحبها قديسا لكل البندقية. وصار علمها يحمل شارة القديس ماركوس. وبه كانت تعرف سفنهم في البحر[2]. ولولا تجارتهم المزدهرة مع مصر ما حصل ما حصل بحسب تلك الروايات.

ولما طلبت بيزنطا من البندقيين التصدي للقراصنة المسلمين في بدايات عهد الأغالبة بتونس، والذين كانوا يهاجمون محميتها صقلية، تحرّجوا من ذلك خوفا على مصالحهم التجارية بكل بلاد المسلمين. وللحفاظ على العلاقة الطيبة مع بيزنطا ومع المسلمين في الوقت نفسه، قبضوا العصا من الوسط، من حيث جهزوا قوة بحرية وتوجهوا صوب صقلية، لكن من دون الاشتباك مع أحد. ثم عادوا بدعوى أنهم لم يجدوا في طريقهم من القراصنة أحدا. هكذا لم يخسروا مصالحهم التجارية لا مع بيزنطا ولا مع كل المسلمين. بل كانت البندقية تضم من بين أهاليها كل من كانت في حاجة إليهم من عدة طوائف وديانات وكان من بينهم مسلمون. كان المهندسون والصناع والعمال والتجار يأتونها من كل مكان. وما كان البندقيون يضايقون أحدا في التديّن بما يحلو له ما دام يتحاشى فرض معتقداته عليهم. بل الأغلبية من الطائفة الكاثوليكية، من دون غيرها، هي التي كانت تتعرض أحيانا لشطط المحاكم الكنسية بدعوى الهرطقة[3].

إلا أن ولايات الدوق *Ange Participazio* وإبنيه من بعده، والتي دامت ستة وعشرين سنة، كانت مجرد انفراجة في سماء الحرية بجمهورية البندقية. وتلتها، مع الأسف الشديد، غيوم كثيفة بدأت بإنهاء عنيف لولاية الإبن الثاني. فظلت البندقية من بعده تتأرجح بين فترات استبداد وفوضى وحرية. لكنها استعصت على استقرار الاستبداد

---

[1] DARU op. cit. p.91 ; GALIBERT op. cit. pp. 166 et 167 ; SISMONDI op. cit. p. 266
[2] DARU op. cit. p.67 ; LABAUME. op. cit. p.40
[3] GALIBERT op. cit. p. 69

عهد الجمهورية الجديد.
بها، في عصر ظلت باقي دول العالم المعروف تتأرجح بين فقط الفوضى والاستبداد، ومن دون ولو شعاع من نور الحرية. بذلك تميّزت البندقية عن غيرها، واستحقت منّا متابعة قصة الحرية فيها، في القادم من الفصول.

الحرية بالجمهورية كانت قضية أمة

كان *Jean Participazio* هو الدوق الثاني عشر منذ إنشاء مؤسسة الدوق سنة 697م. ومن بعد تلك الانفراجة في سماء الحرية بالبندقية مع أبيه ثم مع أخيه، لحقت عهده في السنة السادسة من ولايته لعنة الفوضى والاضطرابات التي كان يتسبب فيها العديد من الدوقات [جمع دوق] من قبله أو كانوا ضحيتها. عاد *Obelerio* الدوق المطرود إلى البندقية، وتسمى بالقوة دوقا بالعاصمة القديمة *Malamocco* مكان الدوق الشرعي *Jean*. فلحق به هذا الأخير ليتصدى له. لكن القوات المحلية خذلته وتحيزت لخصمه لكونه ابن مدينتهم. فتراجع ثم عاد بقوات من جهات أخرى وقبض على المفتري، وضرب عنقه من دون محاكمة، وترك الجموع الغاضبة منه تعبث وتنكل بجثمانه.

بسبب تلك الوحشية التي لا تليق بدولة متحضرة في التعامل مع كذا مجرم، جرّ الدوق *Jean* على نفسه احتقان الموالين للقتيل علاوة على الناقمين من استمرار أسرته في الحكم لثلاث ولايات متتالية. فخلعوه من الدوقية من دون وجه حق، بل بغلبة النزوة على الحق. ولا شأن لنا بتفاصيل الحادث التي تتضارب فيها أقوال المؤرخين[1]. فقط بذلك العنف وُضع حد لحكم أسرة *Participazio* الشرعي. لكن لولا تلك الاضطرابات لاستمر ربّما الحكم في نفس الأسرة لولايات أخرى ولصارت البندقية دولة بني *Participazio* على غرار دول الاستبداد بباقي العالم حينها، بدلا من جمهورية البندقية. ثم انتخب البندقيون دوقا جديدا مكانه سنة 836م.

هكذا ظلت البندقية تتقلب بين الحرية والاستبداد والفوضى، مثلها في ذلك مثل كل الدول من بعدها، التي عرفت صراعا طويلا بين قوى الاستبداد وعشاق الحرية التي انتصرت واستقرت بها في نهاية المطاف. وذلك أفضل بكثير من باقي بلدان العالم التي كانت تتقلب بين فقط الفوضى والاستبداد، من دون أية قضية أو مشروع للحرية. وكان من بينها أغلب شعوب العالم بالشرق والعرب، والتي لا يزال البعض من أبنائها وبناتها اليوم يتوهمون أنهم افتقدوا مجدا مّا باندحارها واندثارها هنا أو هناك. اللهم ثلاث تجارب فاشلة مع الأسف الشديد في تاريخ المسلمين على حد علمنا، والتي تزامنت اثنتان منها مع بدايات قصة الحرية بجمهورية البندقية. وهما تجربتي دولة بني مدرار بسجلماسة والدولة الرستمية بتاهرت.

نشأت دولة بني مدرار بمدينة سجلماسة التي تقع وسط واحة كبيرة جنوب الأطلس الكبير، قبالة مدينة الريصاني في تافيلالت الحالية. ودامت ما بين سنتي 772 و 976 ميلادية على أساس العمل بمبدأ الحرية القائم على مبدأ، ما كان يعرف حينها، بالإمامة بالاختيار في مقابل الإمامة بالنص مع التوريث. بسبب ذلك لا تزال تلك الدولة توصف حتى اليوم، كما وصفها من قبلُ الإخباريون بدولة الخوارج الصفرية. وهو الوصف الذي كان يوحي لعموم المسلمين حينها بأنها دولة للخارجين عن الجماعة بخطاب ذلك العصر. في حين ما خرج من أنشأوها عن الملة. بل فقط كانوا يشعرون بالاستضعاف ويطوقون للحرية مثل أهل المغرب الذين ثاروا بقيادة ميسرة المطغري ضد استبداد وطغيان ولاة وعمال بني أمية، فوُصفوا هم كذلك بالخوارج عن الجماعة وكأن الجماعة كان يجب أن تكون مع الاستبداد والاضطهاد وضد الحرية.

لكن ما لبثت تلك التجربة بسجلماسة أن فشلت وتحولت من دولة شعب سجلماسة إلى دولة بني مدرار، أي دولة سلالة بني مدرار المستبدة بالحكم بالتوريث، بدلا من أن يبقى الحكم فيها يُتداول بالاختيار الحر من أهلها. وذلك من بعد ما قتل الوافدون عليها من مكناسة قتلا بشعا عيسى بن يزيد الأسود الذي كان أول رئيس منتخب بطريقة مّا من طرف النخبة صاحبة مشروع الحرية[2]. وما تحرك أهلها للحيلولة دون تلك الجريمة لأن مشروع

---

[1] GALIBERT op. cit. p. 34; LABAUME. op. cit. p. 41 et DARU op. cit. p. 76
[2] ابن عذارى المراكشي أعلاه، الصفحة 156

عهد الجمهورية الجديد.
الحرية فيها لم يكن مشروعهم كما كان حالها بجمهورية البندقية، وإنما كان مشروع نخبة. في حين استتبات الحرية يتطلب أن يكون مشروع أمة كما كان ذلك شأنها بروما العتيقة وهنا بجمهورية البندقية.

وأنت لما تبحث فيما قيل عن كل من وُصفوا بالخوارج تجد المتكلمين كانوا يُفرطون في الحديث عن العقائد المشوهة بالافتراء عليهم، من قبيل الكلام عن الذات والصفات، وغيرها من الأمور الغيبية التي لن يُسأل عنها أحد يوم العرض. لكن اهتمّ بها المتكلمون، فتلهّى بها الناس عن الاستبداد القائم، وتوهّموا أن الخوارج خارجين عن الملة بتلك المعتقدات المشوهة والمفترة عليهم، فاستعدوهم لصالح الاستبداد وعلى حساب حريتهم. في حين كان مذهبهم بالأساس سياسيا محضا. وكان فقط وبكل بساطة يأبى الاستبداد بالتوريث وينشد اعتلاء الحكم بالاختيار الحر من الشعب. وقد اتفق في ذلك مع مذهب أوائل الخوارج الذين ثاروا ضد نتائج التحكيم بصفين لمّا اعتبروه صلحا قد تم على حساب العمل بمبدأ اختيارهم الحر للإمام.

زد على ذلك تجربة الدولة الرستمية التي دامت ما بين سنتي 776 و 909 للميلاد بتاهرت، وهي مدينة تيارت اليوم بوسط شمال الجزائر. ولنفس السبب المعتمد على مبدأ الإمامة بالاختيار في مقابل مبدأ الإمامة بالنص والتوريث، وصف مؤسسوا تلك الدولة بالخوارج الإباضية هذه المرة، وليس الصفرية، مع نفس الإمعان في عرض وتشويه العقائد المنسوبة لتلك النخبة صاحبة مشروع الحرية بها. وذلك مع التعتيم على موقفهم السياسي المتطلع للحرية ضد الاستبداد. لكن التجربة الرستمية فشلت كذلك لما أُسنِد الحكم بالوراثة لإبن أول رئيس منتخب بطريقة مّا من طرف تلك النخبة. فثار ضده يزيد بن فندين، وتسمي أتباعه بالنكارية، ربما من شدة الإنكار على ما حصل من انقلاب على العمل بمبدأ الاختيار الحر للإمام[1].

هكذا باءت هذه الحركة بالفشل كذلك واستتب الأمر للأمير الوارث للحكم من أبيه، والذي بسط نفوذه وسيطرته على الدولة مثله مثل غيره من حوله بباقي البلاد. فاستحالت دولة تاهرت بدورها إلى دولة بني رستم أو الدولة الرستمية. ويقال بأن التجربة على المذهب السياسي الإباضي قد نجحت فقط في عُمان، وظلت مستمرة على ذلك الحال حتى اليوم. فكانت هي الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. وثلتها تجربة ثالثة بالمغرب الأقصى. وهي تجربة المرابطين في أواسط القرن الحادي عشر للميلاد. لكنها فشلت كذلك لما انتهت بالتوريث مع علي بن يوسف بن تاشفين.

ومن حقك أن تتساءل عن سبب فشل تلك التجارب بسجلماسة وبتاهرت ثم بمراكش. والجواب بسيط. كما تقدم معنا أعلاه. الحرية فيها كانت مطلبا محصورا في نخبة سياسية ضيقة. فهي فقط التي كانت تدرك الفرق بين الحرية والاستبداد. ولم تكن في كل من تلك التجارب قضية أمة مثل ما كانت لها جذور عميقة في ثقافة شعب روما وثقافة شعب البندقية وغيرهما من الشعوب التي عاشت حرة.

تأمل معنى الحرية لما تكون قضية أمة وليست مجرد قضية نخبة، في مقدمة كتاب : "التاريخ السياسي للولايات المتحدة" للمؤرخ الفرنسي *Édouard Laboulaye*، لما يقول : "الدستور هنالك ما كان سوى قطعة من الورق، لو لم تكن الحرية، قبل كل شيء، تسكن في أعماق وجدان كل مواطن، ولو لم تكن هي عادته في الحياة بل هي أهم حاجة من حاجيات قلبه. ومن دون مواطنين متشبعين بالحرية فالدستور الأكثر تحررا يصبح ليس فقط مجرد خرافة، بل خرافة خطيرة لما تصبح الحياة فوضى عارمة أسوأ من مآسي الاستبداد. الحياة العامة مع مواطنين يعشقون الحرية هي نصيب من الحياة اليومية لكل منهم. المحامي مثل رجل الأعمال مثل الفلاح كل منهم مواطن فاعل في حيه وفي قريته وفي مدينته. كل منهم يهتم بالمدرسة والكنيسة وغيرهما مما يوجد بالفضاء العام الذي يعيش فيه، بقدر ما يهتم بشؤونه الخاصة. والحي هو المدرسة التي يتربى فيها النشء مع الكبار على ممارسة الحرية. والحرية بينهم ليست تلك الغريبة الفاتنة التي يسقط في عشقها الرجال يوما، ثم يتخلون عنها من بعد ما ضحوا بكل شيء من أجلها. لقد جاءت كزوجة وأم مع أوائل المستوطنين القادمين من بريطانيا منذ قرنين من الزمن، ولم يوجد شيء ليفسد أو ليقطع تلك العلاقة المقدسة بينها وبينهم"[2].

---

[1] انظر الخبر في نفس الكتاب، الصفحة 197

[2] LABOULAYE op. cit. p. 10

عهد الجمهورية الجديد.

وأولئك المستوطنون الذين يتحدث عنهم المؤرخ لابولاي هم، كما ستجد ذلك في الكتاب الرابع والأخير من هذه السلسلة، أحفاد أجيال من البريطانيين الذين كانوا أحرارا من قبل غزو بلدهم من طرف وليام الغازي[1] سنة 1066م. فصاروا حينها مستضعفين. لكن لم ينفكوا من ذلك الاستبداد. ومع تعاقب سلالات من الملوك نسي أحفادهم معنى الحرية وصاروا وضيعين مستأنسين بالاستبداد. لكن ظهرت من بين نبلائهم حركة ضغط من أجل مجرد التخفيف من شدة وطأة استبداد العرش بهم. وأخذت معه عدة حروب أهلية، وفرضت بها عليه بقوة السيف ما سمى منذ 1215م بالميثاق العظيم[2]، ونشأ عنها بداية البرلمان. وبهما ظلت تضغط تلك الحركة وتقضم كل مرة من سلطات العرش ومن حدة استبداده. مع مرور الزمن اتسعت تلك الحركة لتشمل تدريجيا باقي فئات الشعب، فتقوت بها. ومن بعد بضع قرون من الصراع المتواصل بينها وبين العرش ظلت تشعر بالاستضعاف وتتطلع ليس لمجرد الحد من سلطات العرش بل ليكون الشعب حرا وسيد نفسه مثله مثل شعب البندقية، ولا يُحكم إلا بتفويض منه. وانتصرت تلك الحركة أخيرا بانتصار الثورة المجيدة سنة 1689. وصارت للحرية ببريطانيا العظمى جذور عميقة بوجدان شعبها كما نراها اليوم. ومن نتاج ذلك الصراع الطويل ما أورده المؤرخ لابولاي أعلاه من وصف لأحوال المستوطنين البريطانيين بشمال أمريكا المتميزة بعشق الحرية، حتى صار البيت مع الحي يشكلان المدرسة التي يتربى فيها النشء مع الكبار على ممارستها.

لكن من سوء حظ عموم أمم الشرق أنها لم يُتح لها القدر الاستمتاع بالظروف المشابهة والمناسبة كي تعرف رائحة وطعم الحرية. فظلت بذلك وضيعة مستأنسة بالاستبداد. كانت تدرك معنى الاستبداد ومآسيه. لكنها ما كانت تعرف له من بديل سوى الأسوأ، أي سوى فوضى الاضطرابات والحروب الأهلية. فكانت تفضل الاستقرار مع الاستبداد على الاضطراب، بالرغم مما كان فيه من ظلم وظلمات. لذا ما أتيحت الفرصة لتلك الشعوب كي تكون تُربة خصبة لاستنبات الحرية. ونخبها الضيقة التي كانت تسعى لاستنباتها فيها كانت كمن يسعى لاستنبات شجرة مثمرة بأرض قاحلة أو في تربة ضحلة من فوق صخرة صلبة. فما كانت لها من جذور تمسكها كلما استنبتتها فيها النخبة. كانت من دون قرار، وتسقط مع أول هبة ريح تنفخ فيها.

والاستبداد، كما تقدم، هو على الدوام قائم بقوته الذاتية مثل الأعشاب الضارة، ولا سيما مع تواجد شعب وضيع. ويستغلظ ويستوي على عوده في كل تُربة غير خصبة لاستنبات الحرية. لذا ما أن كان يتوفى أول رئيس مُنتخب بكل من تلك التجارب الثلاث بسجلماسة وبتاهرت وبمراكش، حتى كان يجد ابنه من بعده فرصة سانحة وميسّرة كي يعلن أنه هو الأحق بالسلطة من غيره بإيعاز من أسرته مع حاشية أبيه التي تعوّدت على رفاه وجاه ومجد الحكم، وحتى بإيعاز من أبيه نفسه قبل موته. حينها ويجرأ على الاستبداد بالسلطة، ويستأسد على ما تبقى من تلك النخبة صاحبة مشروع الحرية، ويحتمي من كيدها ومن معارضتها بدعم من مثل ذلك الشعب الوضيع الذي ما كانت يوما الحرية قضيته، والذي يرى في دُعاتها مجرد دعاة فتنة واضطراب. فلا عجب من أن تجد مثل ذلك الشعب الوضيع دائما في صف المستبد على حساب دعاة حرية لم يطلبها، لأنه لا يدرك معناها أصلا. لذا قبل التفكير في زرع واستنبات الحرية في مثل تلك الشعوب ينبغي التفكير في استخصابه حتى يدرك معناها ويتبنّاها ويجعل منها قضيته. فتحرير الشعوب يستلزم البدء بتحرير العقول حتى يغيروا ما بأنفسهم فيغير الله ما بهم. وكما تقدم في الكتاب الأول من هذه السلسلة مع ذكر التجربة الفرنسية من بعد الثورة، فقد دلت على أن تدريس تاريخ الشعوب الحرة من أفضل المخصّبات لعقول الشعوب الوضيعة.

أما في حال ما استطاع أنصار الحرية فرضها على مجتمعهم الوضيع ومن دون البدء باستخصابه، فسيجدونه عند كل اقتراع يختار بكل حرية من يستبدون به، وهو يحسب أنه يحسن صنعا. بذلك يكسب المستبدون شرعية من الشعب للاستبداد به ولاستباحة ماله العام وباقي حرماته. وهذا، كما تقدم معنا في الكتاب الأول من هذه

[1] **وليام الأول** بالإنجليزية و *Guillaume le Conquérant* بالفرنسية. و هو أيضاً دوق إقطاعية النورماندي التابعة للعرش الفرنسي.

[2] **الماجنا كارتا** أو **الميثاق الأعظم** هي وثيقة إنجليزية صدرت لأول مرة عام 1215م. ثم صدرت مرة أخرى في نفس القرن لكن بنسخة ذات أحكام أقل حدة اتجاه الملك. ويحتوي ميثاق عام 1215م على مطالبة الملك بأن يمنح حريات معينة وأن يقبل بأن حريته لن تكون مطلقة، وأن يوافق علناً على عدم معاقبة أي رجل حر إلا بموجب قانون الدولة. وهذا الحق أصبح اليوم من أهم بنود حقوق الإنسان. وقد وصفت تلك الوثيقة بأنها " الميثاق العظيم للحريات في إنجلترا"

عهد الجمهورية الجديد.

السلسلة، هو بالضبط ما حصل لفئات عريضة من العوام بالجمهورية الرومانية، لمّا أصبح لهم الحق في الترشح للمناصب السيادية بالدولة. الغالبية من تلك الفئات التي كانت وضيعة، ظلت فترة من الزمن تفضل في تلك الانتخابات الحرة المرشحين من النبلاء على المرشحين من العوام. وذلك بخلاف شعب البندقية الذي كانت الحرية قضيته، ولها بذلك جذور عميقة في وجدانه، لأنه سبق أن ذاق طعم الحرية المحلية بالحواضر من تحت السيادة الرومانية *Le municipe* . فجاء بها معه لما هاجر إلى البندقية هاربا من عنف وتدمير شعوب الشمال. وأقامها من جديد وفورا بالمدن والحواضر التي أنشأها. لذا كان يشعر بالاستضعاف كلما استبد به مستبد بالعاصمة. وكان لا يرتاح ولا يستكين حتى يزيحه ويستعيد حريته ولو بالعنف في غياب قوانين مُحكمة تحميه من الاستبداد.

فطن لذلك ميكيافلي، وأفرد له فصلا في كتاب المقلات[1] تحت عنوان "المادة والشكل"[2]. ويعني بالمادة الشعب وبالشكل مؤسسات الدولة التي تليق به. فالشعب المتشبع بقيم الحرية كمادة، له دستوره ومؤسساته كشكل يليق به. أما الشعب الوضيع كمادة فلا يستقر إلا تحت نيْر الاستبداد كشكل لنظام الحكم الذي يليق به. يعزو ميكيافلي ذلك الفرق بين الشعبين إلى مدى قوة الدين والأخلاق. لكنه لم يفطن إلى التمييز بين صحيح الدين من جهة، الذي عماده صالح الأعمال والذي لا يجد التربة الخصبة لاستنباته سوى في بيئة الحرية، والدين الذي يصنعه كل استبداد من جهة أخرى، بالافتراء على صحيح الدين، لما يجعل عماده هو الإفراط في إقامة الشعائر على حساب صالح الأعمال. فعماد صحيح الدين هو صالح الأعمال، وعماد الاستبداد هو الفساد. لذا من شأن صحيح الدين أن يكون غريبا في بيئة الاستبداد[3].

ونحن لن نستفيد شيئا إذا ما اكتفينا بسرد أحداث تلك الاضطرابات المتكررة والمملة بالبندقية. لكن سنستفيد لما نستطيع التمييز بين نوعين من الاضطرابات والحروب الأهلية. في بيئة الاستبداد التي كانت تسود جل العالم، كان تكرار الاضطرابات والثورات والحروب الأهلية تحصيل حاصل. مُلئت كتب الإخباريين المتقدمين والمتأخّرين بتفاصيلها المُقزّزة والمتكررة حتى التخمة. ومن يكلف نفسه مشقة الاطلاع عليها سيُصاب منها بالغثيان. ومن كان من غير المسلمين، وكان ممّن يخلطون بين تاريخ المسلمين وبين صحيح الدين فقد يكفر بالإسلام إلى الأبد. والعيب لم يكن فقط في المستبدين. بل الأمة هي التي، لأسباب قاهرة، ما كانت تُربة خصبة لاستنبات الحرية فيها. فما أدركت معناها وما كانت قضيتها، لأنها ما عرفت تقلب البلاد سوى بين الفوضى والاستبداد.

ما كانت فيها الاضطرابات والحروب الأهلية سوى صراعات أفقية بين الكبار على الاستبداد بالرعية من الأسفل. وما كان للرعية فيها من دخل سوى انتظار المتغلّب كي يستبد بها، مثلها في ذلك مثل الفريسة التي تتصارع على افتراسها الوحوش الضارية بالأدغال. ذلك ما وثّقه ابن خلدون، بتجربته السياسية الغنية، لما قال في المقدمة: "والرئاسة فيهم إنما تكون في نصاب واحد منهم ولا تكون في الكل. ولما كانت الرئاسة إنما تكون بالغلب، وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب ليقع الغلب بها و تتم الرئاسة لأهلها"[4]. وتلك كانت هي القاعدة من دون استثناء والتي كانت تنطبق على كل بلدان العالم حيث كان يسود الاستبداد، سواء بالشرق أو بالغرب. فأي مجد مفقود يتوهّمه المتوهمون في ذلك الماضي الذي يحنّون لإحياء نظام حكمه المظلم من جديد ؟ اللهم ما كان من الحضارة الثقافية بالعواصم والانتصارات في الحروب مع الغير التي ظلت تشكل قناعا بهيا ومبهرا يغطي الوجه الكالح للاستبداد الذي كان يختفي من ورائه ؟

أما في البيئات الحرة، كتلك التي عرفتها الجمهورية الرومانية وحواضر اليونان العتيقة، ثم البندقية هنا، وكل البلدان الشبيهة بها من بعدها، فتكرار الاضطرابات والحروب الأهلية فيها غالبا ما كانت عمودية بين قوى الاستبداد من جهة وقوى عموم الشعب العاشقة للحرية من جهة ثانية. والفرق شاسع بينها وبين تلك التي أثّثت

---

[1] MACHIAVEL op. cit.

[2] *la matière et la forme*

[3] انظر في ذلك مثلا كتاب : "الإسلام والإيمان : منظومة قيم" للدكتور محمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى 1997.

[4] ابن خلدون، المقدمة، الفصل الحادي عشر "في أن الرئاسة لا تزال في نصابها المخصوص من أهل العصبية"، ص : 54

عهد الجمهورية الجديد.
ماضي باقي شعوب العالم. هذه كانت كلها آفات خالصة على حساب المجتمع في الحال وفي المآل. والأخرى كانت صحيّة، بالرغم من كل المآسي التي كان يتكبدها الشعب في الحال وكان يتقبلها ويدفعها ثمنا لاكتساب الحرية في المآل. لكن فقط في حال ما كانت متبوعة كل مرة بإصلاحات سياسية، ولو بالتدرج، لتفادي تكرارها بنفس الحدة. أما من دون إصلاحات فعالة وناجعة فقد كانت تلك الاضطرابات والحروب الأهلية مُهلكة للشعب على حساب عشقه للحرية ولصالح الاستبداد. وكذلك كان، على سبيل المثال، حال الحواضر اليونانية العتيقة، مثل أتينا وطيبة وغيرهما.

وعلى العكس من ذلك، وكما تقدم، فقد خرجت الحرية منتصرة ببريطانيا من مثل تلك الاضطرابات والحروب بكل مآسيها، ولو من بعد قرون على بداياتها حين تُوّجت لأول مرة سنة 1215م بميلاد الميثاق العظيم. والشيء نفسه بالنسبة لباقي الأمم الحرة بالغرب وبغيره. لكن تبقى الجمهورية الرومانية العتيقة (509ق م – 27 ق م) متميزة في ذلك عن باقي الأمم، لمّا ظلت حرة قرابة خمسة قرون من دون ولو حرب أهلية واحدة، إلى حين قضت عليها، كما تقدم ذكره، الحروب الأهلية الثلاثة في أخر عمرها. وقد حصل ذلك لما عجزت عن إيجاد حل سياسي يضمن لها بقاء الحرية، من بعد ما أصبحت إمبراطورية شاسعة الأطراف تحكم كامل ضفاف البحر المتوسط من طنجة إلي إسبانيا، علاوة على فرنسا وبريطانيا وجنوب ألمانيا.

ومن أجل الاستقرار ضحى حينها الشعب الروماني ومجلس الشيوخ بالحرية بسبب استرسال تلك الاضطرابات المتكررة، وسلّما في السيادة عن طواعية لـ *Gaius Octavius* أول إمبراطور بروما، الذي صارت كل مؤسسات الحرية بالجمهورية كالخاتم في أصبعه. فاستقرت فيها الأوضاع تحت قبضة الاستبداد مدة أربعة قرون، إلى حين قهرتها وقضت عليها قبائل الشمال بشطرها الغربي، وأضعفت شطرها الشرقي. هكذا حتى لما تكون الحرية قضية شعب وليست مجرد قضية نخبة، فإنها تبقى دائما مهددة بالاستبداد إما بسبب الاضطرابات المتكررة، أو بسبب الأزمات الاقتصادية الحادة كالتي عصفت بالحرية بألمانيا وبإيطاليا في الثلاثينيات من القرن الماضي، لكن من دون أن تنال منها شيئا بباقي دول الغرب الحرة، بما فيها الولايات المتحدة. وما تنامي قوة اليمين المتطرف اليوم بعدد من دول الغرب على حساب نفس الحرية التي هي فيها قضية أمة سوى بسبب طول مدة الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

وقرونا من قبل تلك الحروب الأهلية الثلاث التي قضت على الحرية بروما، ظلت للجمهورية ذات حساسيّة مفرطة من نشوب أية حرب أهلية. وذلك دائما لكون الحرية فيها كانت قضية أمة. فقد كانت فئاته المتصارعة تعمل، كل من جهتها، على تفاديها. وأولها كانت من العوام الذين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية في مقابل النبلاء البطرقيين الذين كانوا يستضعفونهم باحتكارهم للحرية وللحكم. وكان مطلب العوام هو فقط توسيع دائرة الحرية كي تشملهم حتى لا يبقون مُستضعفين من طرف النبلاء الماسكين بزمام الحكم من دون غيرهم. بذلك كان الصراع السياسي بالجمهورية الرومانية سلميّا وعموديا بين السادة النبلاء من جهة والعوام المستضعفين والمطالبين بالحرية من جهة ثانية، وليس أفقيا فيما بين النبلاء، كما كان الحال بالبندقية وببريطانيا فيما بعد. ومن أجل تفادي أي صدام مسلح في صراعهم مع النبلاء بالجمهورية الرومانية، لجأ العوام للاعتصام بجبل مقدس، كان يحرم فيه القتال، بحسب معتقداتهم حينها. وما كان من مصلحة النبلاء أيضا افتعال أي صدام مسلح، مع تواجد روما في بيئة عدوانية، كانت باقي الحواضر من حولها تتربص بهم الدوائر كي تهاجمهم ما إن وجدت أي ضعف فيهم. فلجأوا مضطرين للمفاوضات فيما بينهم وللتنازلات المتبادلة حتى وجدوا محل اتفاق وقتي يرضي الجانبين، على أن يطوروه فيما بعد.

زد على ذلك ظروف معينة وخاصة بروما، لو عرفت مثلها البندقية لاضطرت لسلوك نفس المسلك الحكيم. الحيز الجغرافي المحدود لحاضرة روما ما كان يحتمل حربا أهلية من دون تدميرها بالكامل. والصراع السياسي السلمي في روما كان بمبادرة من العوام، كما تقدم، على توسيع دائرة الحرية، التي كان يتمتع بها النبلاء، كي تشملهم. وأي حرب بين الفئتين وفي حيز جغرافي ضيق كان من شأنها أن تكون شاملة، فلا تبقي ولا تدر. في حين شساعة أرخبيل البندقية وتعدّد مدنها كان يتسع لاضطرابات عنيفة وحتى لحرب أهلية ما دامت محدودة في جزيرة من جزره أو مدينة من مدنه العديدة، من دون أن يصيب حريقها الحرية بباقي المدن والجزر.

عهد الجمهورية الجديد.

وسبب الاضطرابات في البندقية كان هو التنافس بين كبريات العائلات الرأسمالية على الامتيازات التي يتيحها النفوذ بفضل اعتلاء كرسي الرياسة بالدولة. وغالبا ما كانت تلك الاضطرابات محصورة بالعاصمة، من دون أن تصل نارها إلى باقي المدن والجزر العديدة بأرخبيل البندقية. بذلك ظل حريقها محدودا. وسرعان ما كان ينطفئ من دون أن يصيب كل البلاد. زد على ذلك نظام التدبير المحلي الحر *Le municipe* عبر انتخابات دورية لمجالس محلية وللنقباء، والذي احتفظت بالعمل به جزر ومدن البندقية كموروث جاء به المهاجرون من إقليمهم الأصلي في عهد الإمبراطورية الرومانية. فما كان سُكّانها من العوام ولا من النبلاء يشعرون بأنهم مستضعفون كلما اشتعلت نيران الاضطرابات بالعاصمة أو تغلب فيها مؤقتا الاستبداد على الحرية. وكان ذلك الاستبداد الطارئ يظل سجين الحريات المحلية بباقي المدن والجزر إلى أن تخنقه فتعود الحرية للعاصمة وتستوي في ذلك مع باقي جزر ومدن البندقية. تلك الحريات المحلية بجزر ومدن البندقية هي التي كانت تُديم فيها الاقتصاد الرأسمالي مزدهرا في بيئة عالمية لا منافس له فيها في التجارة الدولية.

لذا ما كان بالإمكان أن توجد حرية حقيقية على الصعيد الوطني من دون تجذر ثقافة الحرية في الشعب بفضل الحريات المحلية بالحواضر والبوادي التي جاؤوا بها من موطنهم الأصلي. بذلك تميّزت البندقية عن باقي دول أوروبا منذ العصر الوسيط وطيلة حياتها. فمن دون غيرها من المناطق التي كانت ترزح تحت سيادة الإمبراطورية الرومانية، لم تعرف البندقية احتلال شعوب الشمال. فلم تعرف نظام الإقطاع[1] الذي نشرته تلك الشعوب بباقي أوروبا، وكان يخنق الحريات المحلية بحواضرها. ظل لتلك الحواضر الأوروبية نظام المجالس المحلية المنتخبة الموروثة من عهد الإمبراطورية الرومانية، لكنها بقيت ترزح تحت وطأة نيْر الإقطاع الذي ظل يخنقها باستباحة أموالها. ومع ذلك شكّل مجموعها في العصر الوسيط قوة سياسية بفرنسا، وكانت تسمّى بـ *le tiers état* إلى جانب كتلتي النبلاء وكبار كهنة الكنسية. لكنها ما أن خرجت من تحت استبداد النبلاء حتى دخلت تحت استبداد الملوك. فما عرفت الحواضر الفرنسية الحرية وبعُسر شديد إلا عقودا من بعد الثورة. أما ببريطانيا فقد استعان النبلاء بمجموع مجالس حواضرها منذ العصر الوسيط في صراعهم مع الملوك على الحرية التي اتسعت دائرتها فيما بعد لتشملها. وصار لها من بعد قرون من النضال وبمعية قوى أخرى، غرفة ثانية بالبرلمان، والتي تسمى حتى يومنا هذا بمجلس العموم في مقابل مجلس اللوردات.

أما بالبندقية فقد نشأت تلك المجالس المحلية، حرة ومستقلة بمختلف الجزر والمدن منذ بديات الهجرة إليها. ومنها تشكل لاحقا الحكم المركزي بالعاصمة، والذي كان يحكم مبدئيا بتفويض منها. ولما كان يستبد أحد بالحكم بالعاصمة ما كان يستطيع تحويل تلك المدن إلى إقطاعيات أو أقاليم مستضعفة من طرف الحكم المركزي من دون إحداث ثورة شاملة تطيح به. لهذا قلّ من بفكر في الاستبداد بالبندقية، بالنظر لما حصل من مآسي لمن حاول ذلك من قبلُ. وهو الأمر الذي استاء منه *Jean Participazio* لما انتُخب دوقا جديدا سنة 881م. وقد كان هو خامس دوق منتخب من نفس الأسرة، وكان هو الثاني منها بنفس الإسم. فوجد أن ذلك المنصب السامي والمهدد كل مرة بالزوال من يدها لا يليق بأسرة تعوّدت على الاستمتاع بمجد الحكم. ما كان يطيق أن يصبحوا من عداد المواطنين العاديين كلما انتخب دوق جديد من غيرهم. فأراد لها حكما دائما وقارا فيها مثل ذلك القائم بنظام الإقطاع القائم خارج البندقية. وهو النظام الذي طال حتى إيطاليا بسبب شعوب الشمال التي أنشأته فيها. وكانت الكنيسة بروما قد حوّلت الأقاليم التي جاد بها عليها الإمبراطور شارلمان إلى إقطاعيات. وكانت إحداها قريبة من البندقية. وفكر الدوق *Jean Participazio* في أن يستوهبها لأخيه من بابا الكنيسة. إلا أن حاكم الإقطاعية علم بالمؤامرة ضده فأفشلها بالقبض على الأخ المرشح لاستخلافه وقتله[2]. ولا تهمّنا باقي تفاصيل القصة بقدر ما يهمّنا الدافع الذي جعل الدوق *Jean Participazio* يُقبل على هذه المغامرة غير المحسوبة العواقب. ذلك لأن الاستبداد الذي كان يتمناه لأسرته كان يعرف جيدا أنه مستحيل بالبندقية لأن الحرية فيها كانت قضية أمة وليست قضية مجرد نخبة.

[1] **نظام الاقطاع الغربي** هو نظام اجتماعي اقتصادي سياسي حربي قائم على حيازة الأرض وينظم العلاقة بين السيد الإقطاعي والتابع.

[2] LABAUME. op. cit. p. 45 ; DARU op. cit. p. 82 et GALIBERT op. cit. p. 35

عهد الجمهورية الجديد.

والفترة ما بين ولايتي الدوقين *Jean Participazio* الأول سنة 729م و *Jean* الثاني من نفس الأسرة سنة 881م، عرفت ولايتين لدوقين آخرين، حصلت فيهما أحداث قفزنا على ذكرها لأنها لا تهم موضوعنا. وسنعود في الفصل التالي فقط لما كان فيها من علاقة بقصة الحرية بالبندقية. ومنها تهديدها من طرف قراصنة شمال إفريقيا. فما هي بالنسبة لنا الدروس والعبر من مثل هذا التهديد ؟

نجاة الحرية بالجمهورية من تهديدات قراصنة شمال إفريقيا

استرسل التنكيل في البندقية بالدوقات من دون عقاب. وكان من ضحاياه الدوق *Participazio Jean*. حُشر ظلما وعدوانا في ديْر إلى أن مات فيه من الغم سنة 836م. لكن الأمر تغيّر مع خلفه إثر الفتك به كذلك سنة 864م، من بعد ولاية رخاء وأمن دامت ثلاثين سنة. فيقول في ذلك المؤرخ دارو : "أحس الشعب بفظاعة الجريمة ضد الجمهورية. فقرر متابعة الجناة. إلا أن الأغلبية منهم هربت إلى الخارج. وتم إعدام كل من قبض عليهم. وطُردت الأسرة زعيمة التمرد من البندقية. وما عادت إليها من بعدُ إلا بشفاعة من إمبراطور الغرب. وانتخبت الجمعية العامة دوقا جديدا سنة 864 من نفس أسرة *Participazio*. في بداية عهده ومن أجل استتباب الأمن وردع الفوضى والاضطرابات تم إحداث محكمة من ثلاث قضاة تسموا بـ *Avocadors*"[1]. هكذا تكون البندقية قد خطت خطوة كبيرة في اتجاه حماية حريتها بالقانون عبر مؤسسة دستورية، بدلا من الاسترسال في حمايتها بالعنف غير المشروع.

لكن حريتها بقيت مهددة بالخارج بسبب عدوان القراصنة في البحر على ملاحتها التجارية التي كانت تستمد منها كامل قوتها في الدفاع عن نفسها. وقد انضاف إلى قراصنة الأقاليم الأوروبية المجاورة قراصنة من شمال إفريقيا. كان البندقيون وغيرهم يعرفون أنهم مسلمون. لكنهم، في تقديرنا، أحْسنوا لما تعوّدوا على تسميتهم *les Sarrasins* الصرزان، بدلا من تسميتهم بالقراصنة المسلمين. بالبحث تجد أن أصل الكلمة باللاتينية هو ساراكينوس *Saraken*. ويقال أن أصلها مشتق من كلمة "السراقين" باللغة العربية، بمعنى اللصوص. فاستُعملت في عهد الرومان ببلاد الشام لوصف العرب البدو وقطاع الطرق. وهو المصطلح الذي صاروا من بعد يُستخدم للإشارة إلى كل سكان الصحراء في إقليم البتراء الروماني، بالأردن حاليا. ثم أصبح يطلق على عموم العرب في العصور الوسطى. وخلال الحروب الصليبية توسع المصطلح ليشمل كل المسلمين في كتب الإخباريين الغربيين.

ونُذكّرك بأن سبق لإمبراطور بيزنطا أن طلب من بحرية البندقية دفع خطر الصرزان عن جزيرة صقلية. لكن للحفاظ على مصالحهم التجارية ببلاد المسلمين وببيزنطا على السواء، تظاهر البندقيون بالاستجابة لطلب الإمبراطور، فخرجوا ثم عادوا من دون قتال، بدعوى أنهم لم يلاقوا منهم أحدا في طريقهم. إلا أن تجارتهم تضررت هذه المرة مباشرة من قرصنة الصرزان. قال في ذلك المؤرخ لابوم : "لما أصبح الصرزان هم سادة جنوب غرب أوروبا تضاعفت جرأتهم وقاموا بالحملات الأكثر جسارة. لم يسلم أي شاطئ من غاراتهم. فما كان بإمكان البندقيين القيام بأية مأمورية من دون الاصطدام بهم. احتلوا جزيرة كريت وأقاموا فيها إمارتهم. وكانوا يرغبون في أن يكون لهم ميناء ببحر الأدريتيك. فتوجهوا بقوتهم البحرية إلى جزيرة كرادو *Grado* بالبندقية. لكنهم انسحبوا فور رؤيتهم القوات البحرية البندقية قادمة لمنازلتهم"[2].

ونحن كعرب ومسلمين لن نستفيد من قصة الحرية بالبندقية وبغيرها من دون التوقف هنا عند هذه الأخبار المتعلقة بأسلافنا في علاقاتهم بغيرهم شمال البحر المتوسط. كيف يصح ذلك والتطرف والإرهاب الذي يشوه الإسلام والمسلمين يتغدى من نفس الأخبار المصبوغة بالدين فيتدينون بالتاريخ وكأنه وحي وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ؟ التاريخ كان وسيظل مدرسة كلما حسنت قراءته بمحاكمة أحداثه من دون تقديس لرجاله على أساس منظومة القيم التي جاء بها صحيح الدين وأجمع عليها المجتمع الإنساني. فيُستحسن ما يستحق منها الاستحسان ويُنكر منها ما يستحق الإنكار من أي تعصب أعمى للأسلاف. هم بشر يصيبون ويخطئون. ونخطئ في حق الأجيال الناشئة لما نعتم على أخطائهم أو نقدمها على أنها إنجازات تستحق الافتخار بها. ونخطئ في حقها أكثر لما نتركها كما وصلتنا منسوبة للدين، فتتدين بها على أنها من صحيح الدين. نلمس ذلك عند المؤرخين الذين

---

[1] DARU op. cit. p. 81 ; LABAUME. op. cit. p. 43
[2] Idem. p. 43

عهد الجمهورية الجديد.
اعتمدنا كتبهم كمراجع لتتبع بعض من قصص الحرية في هذه السلسلة. وينبغي لنا الاقتداء بهم حتى لا نظل نذنب في حق الأجيال الناشئة.

هكذا لما تقرأ عنها في كتب عموم الإخباريين، ستجد ابن عذارى مثلا، يقول في سيرة موسى بن نصير في حق غير البربر بصقلية : "ثم عقد لعياش بن اخيل على مراكب أفريقية [وهي تونس الحالية]، فمشى في البحر إلى صقلية، فأصاب مدينة يقال لها سرقوسة *(Siracusa)*[1] فغنمها وجميع ما بها وقفل سالماً غانماً"[2]. وهكذا كان كغيره في عصره يقول عن الغازة : "و قفل سالما" وكأنه غامر بحياته، هو ومن معه، في صقلية لينقذ أهلها من كارثة طبيعية أصابتهم. والحقيقة أنه من وجهة نظر أهل صقلية المساكين، ومن وجهة نظر صحيح الدين، كانت تلك الغارات بمثابة تسونامي غمر أرضهم، من دون عدوان قائم ولا مبيّت ضد المسلمين. تأمل ذلك في قول ابن عذارى لما يقول عن القصد من مثلها : "فغنمها وجميع ما بها".

وبتأويل المستبدين لنصوص الوحي، كان المسلمون حينها يحسبون أن عدوانهم ذاك كان من قبيل "الفتح" المذكور في القرآن الكريم. هكذا كانوا يعتقدون أن التوسّع بالمنطق الإمبراطوري الذي كان سائدا في عصورهم، هو من صميم صحيح الدين، بالرغم ممّا كان يخلّفه من ضحايا بين الناس الأبرياء على وجه الأرض. الأمر الذي لا تجد له نظيرا ولا يمكن أن تجد له مثيلا في سيرته الطاهرة صلى الله عليه وسلم، التي تجسّد فيها حصريا التأويل الصحيح لكلام الله في كتابه العزيز. وارجع في ذلك إلى لكتاب "الجهاد في سبيل الله، كيف مفهمه وكيف نمارسه" للدكتور سعيد رمضان البوطي رحمه الله[3]. ونحن نتتبع في هذه السلسلة قصص الحرية في تاريخ البشرية، نسلم بأن صحيح الدين جاء دائما لتحرير الشعوب وليس لتزكية وضاعتها بالتحكم فيها ولا لاستضعافها واسترقاقها من بعد ما تكون حرة.

ثم تجد نفس المؤلف ابن عذارى يقول في غزو بلاد البربر هذه المرة : "فأول فتوح موسى بن نصير قلعة غزوان ونواحيها، وبينها وبين القيروان مسيرة يوم كامل. وبنواحي غزوان قبائل بربر بعث إليهم موسى خمسمائة فارس ففتحها الله، فبلغ سبيهم عشرة آلاف وهو أول سبي دخل القيروان في ولاية موسى. ثم وجه ابناً له اسمه عبد الله إلى بعض نواحي أفريقية فأتى بمائة ألف رأس من السبي. ثم وجه موسى ابنه مروان فأتى بمثلها. فكان الخمس يومئذ ستين ألفا"[4]. وتأمل قوله " ففتحها الله فبلغ سبيهم عشرة آلاف وهو أول سبي دخل القيروان في ولاية موسى". كيف يصح في دين الحق الجمع بين الفتح المذكور في كتاب الله من جهة وسبي العباد كنتيجة له من جهة ثانية ؟ يصف الغنائم والسبي كنتيجة لذلك الغزو الذي كان فيه صيْد البشر كصيْد الطرائد في الأدغال، مع توزيعها بين الجنود من بعد اقتطاع الخمس للخليفة بدمشق. بل كان المؤلف، مثله مثل غيره في عصره وبلسان حاله، يفتخر بتعداد مائة ألف رأس من البشر كسبي، كانوا بلا شك من الصغار والكبار ذكورا وإيناثا، غنيمة في سجل بطل قائد الغزو الذي هاجمهم وانتزعهم من أسرهم ومن قومهم. وكما ترى فقد كان التفاخر بذلك حتى بالمبالغة في أعداد الضحايا. ولا يزال من بيننا من يعتقدون أن أولئك الغزاة كانوا يفتحون الأمصار وينشرون صحيح الدين. في حين أرسل ربّ العزة الكريم رسوله رحمة للعالمين، وليس نقمة على العالمين.

وتأمل بقية الخبر لما كتب نفس المؤلف ابن عذارى يقول : "فكتب موسى إلى عبد العزيز بن مروان [والد عمر بن عبد العزيز، ووالي مصر حينها] يعلمه بالفتح ويعلمه أن الخمس قد بلغ ثلاثين ألفا رأس. وكان ذلك وهْماً من الكاتب[5]، كتب ثلاثين ألفا بدلا من ستين ألفا. فلما قرأ عبد العزيز الكتاب، وأن الخُمس من السبي ثلاثون ألفا استكثر ذلك، ورأى أنه وهْم من الكاتب لكثرته. فكتب إلى موسى يقول له: «إنه قد بلغني كتابك تذكر أن خُمس ما فاء الله عليك ثلاثون ألف رأس، فاستكثرت ذلك وظننته وهْماً من الكاتب، فاكتب بالحقيقة» فكتب إليه موسى «قد كان ذلك وهْماً من الكاتب على ما ظنه الأمير. والخمس أيها الأمير هو ستون ألف رأس ثابتاً بلا وهْم» فلما بلغه الكتاب عجب كل العجب وامتلئ سروراً". وبنفس المنطق السائد في ذلك الزمان، تجد ابن عذارى يقول في موضع آخر عن توسع الأغالبة في غزو صقلية: "وفي سنة 222هـ (837م) كانت غزوة صقلية

[1] أو **سيراكوز** بالإيطالية Siracusa :مدينة في جزيرة صقلية تقع في الساحل الجنوبي الشرقي منها
[2] ابن عذارى أعلاه، الصفحة من كتاب البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب
[3] سعيد رمضان البوطي
[4] من كتاب البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب
[5] يبشر ولي نعمته بالإنجاز الذي من أجله ولاه على أفريقية مكان حسان بن النعمان.

عهد الجمهورية الجديد.

للمسلمين إلى ناحية جبل النار، فأصابوا وغنموا وقفلوا سالمين غانمين"[1]. مع العلم أن البنات والنساء والأطفال كانوا في مقدمة ضحايا ذلك الغزو. وما كان أحد يتساءل عما ذنبهن حتى يعاقبن بذلك الغزو الظالم مرتين : مرة بالعدوان على أرض قومهن وأسر وقتل رجالهن، ومرة بسبيهن وهتك أعراضهن وإلى الأبد.

وكان عاديّا عند ابن عذارى، مثل غيره في زمانه، استعمال كلمة "رأس" في حق أولئك الضحايا، كما لو أنهم كانوا رؤوس أغنام. نحن لا نلومهم على ذلك لأنهم ما كانوا يفطنون لمخالفته لصحيح الدين. لكن العيب كل العيب في عدم توعية شبابنا اليوم بما كان في ذلك من ظلم لا صلة له بالإسلام فلا ينبهرون به ولا يتوهمون فيه مجدا مفقودا، فلا يفكرون في إعادة إنتاجه. التسامح مع تلك الأخبار من دون تقويم وتصحيح لا يزال يشكل منبعا من منابع التطرف والإرهاب. التاريخ من صنيع البشر بخيره وشره فلا قداسة له ولا لرجاله. ولا عيب في ذكر محاسنه ومساوئه من دون تعصب سوى للحق.

في غياب مراجعته صرنا نجد حتى من بين الشباب الأوروبي الذين أسلموا وتدينوا بهذا التاريخ من أصبحوا يشكلون خطرا على نعمة الحرية بين قومهم لما يعتقدون أنهم يحسنون صنعا بالسعي لاستعمال العنف ضدهم من أجل اغتصاب حريتهم وإخضاعهم لمنطق حكم الاستبداد القائم على فقه نظام حكم الراعي والرعية. فأصبح كل من أسلم منهم موضوع شبهة ومن المحتمل أن يشكل خطرا على قومه. وفي غياب مراجعته دائما صار التطرف والإرهاب حتى بلاد المسلمين بدعوى أنهم مرتدين. بل غياب مراجعته فسح المجال لمن يزكيه أكاديميا كما حصل مع كتاب "الجهاد والقتال في السياسة الشرعية" من ألفين صفحة نال به صاحبه شهادة الدكتوراة بميزة حسن جدا، من كلية الأوزاعي بلبنان. جمع فيه المؤلف كل النصوص المؤوَّلة والموضوعة لتبرير ما يسمى بجهاد الطلب. وفيه ما يكفي لأي تنظيم متطرف كي يجعل منه دستورا لإرهابه وهو يحسب أنه يحسن صنعا.

ونحن إلّم نتوقف للتأمل في مثل هذه الأخبار، كمسلمين وعرب، نكون كمن يعشق أخبار الماضي من باب الترف الفكري وكأننا في بيئة سياسية وحضارية ممتازة. في حين أوضاعنا تشكو، من بين ما تشكو منه، ظاهرتي التطرف والإرهاب. وهما يتغذيان بصفة رئيسية من مثل تلك الأخبار عن ماضي المسلمين، ومن تراثهم الفقهي، مع التوّهم بأنهما مُتطابقان تمام التطابق مع صحيح الدين.

في حين غزو الأمم لبعضها البعض وباستمرار، كان عُرفا عاديا في تلك العصور. وكان تبريرها بالافتراء على أي دين تحصيل حاصل أيضا. هكذا كان عاديا جدا بين المسلمين مثلا، أن يوصف العدوان على غيرهم جهادا في سبيل الله. كما كان عاديا أن يوصف احتلال أرضهم فتحا مبينا، مع كل ما كان يصاحب ذلك من فتنة العباد في دينهم ومعتقداتهم واستباحة أموالهم وهتك أعراضهم بسبي بناتهم ونسائهم. وقد كان من العادي جدا كذلك تصفية المعارضين السياسيين واستصفاء أموالهم بدعوى أنهم مرتدين ومبتدعين. لكن غير العادي والخطير جدا هو مرة أخرى الاستمرار حتى اليوم في النظر لتلك الأمور بنظّارات أهل تلك العصور. فالخطير هو الاستمرار في اعتبار ذلك الماضي مع كل تراثه وحيا من عند الله، وفي تقديس رجالاته تقديسا لا يليق إلا بالأنبياء والرسل. ولو أن آفة العبودية بقيت حية حتى زماننا هذا، مع عار أسواق النخاسة، لبقي حيا بيننا فقه الرق المفترى على صحيح الدين، والذي يستحيي منه اليوم حتى الشيطان. ولوجدنا من بيننا من ينافح عنه ويتهم منتقديه بالارتداد عن الإسلام.

إذا بقينا نلقن أبنائنا وبناتنا دروسا في التاريخ تحت مثل عنوان "فتح الأندلس" و"سقوط الأندلس"، سنظل نوحي لهم بالاعتزاز وبالافتخار بذلك الغزو الذي عرفنا طبيعته مع ما أوردناه من أخبار ابن عذارى. ولو بقينا صامتين حيال فقه الردة مثلا، فلا عجب من أن نجد من بين النشء من يستجيب بكل براءة لخطاب التطرف ودعوات الاعتداء على أمن وحرمات المسلمين بدعوى أنهم صاروا مرتدين ومبتدعين. وكم من نقمة في طيها نعمة، كما يقال. فلعل فظائع التنظيمات المتطرفة جعلت العقول تلين كي تفكر في ذلك التراث الفقهي لتنقيته مما ليس من صحيح الدين. ومن ذلك ما قرأناه مؤخرا في وسائل الإعلام الخاصة تحت عنوان حول فتوى المجلس العلمي الأعلى بالمغرب في حكم المرتد. وتلك خطوة جبارة إن صح الخبر. لكن المطلوب هو تعميم مضمونه حتى يقتنع به الجميع ولا سيّما كل الأطراف المشتغلة بشؤون الدين.

---

[1] من كتاب البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب

عهد الجمهورية الجديد.

نحن اليوم في مرحلة من الرقي الحضاري والسياسي متقدمة بما يكفي كي تخوّل لنا من دون كبير حرج إعادة تدوين ورواية أخبار ماضينا للأجيال القادمة بأقلام كتاب المذكرات والمؤرخين، بدلا من تركها بما فيها من عيوب وسموم حبيسة كتب المتقدمين من الإخباريين والقصاصين. ومن أنفَس تلك الكتب قديما كتاب التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة، بقلم عبد الله بن بلوقين آخر ملوك الطوائف بتلك الإمارة، والذي نفاه يوسف بن تاشفين إلى أغمات كما فعل مع المعتمد بن عباد. فكتبه في حالة ضعف كي يدافع فيه عما كان يُلام عليه ويبرره. ففيه دروس قيمة عن وصف طبيعة الاستبداد الذي كان هو القاعدة في عصره. ولا يُلام الرجل على أمر ما كان فيه سوى عنصرا من عناصره. لكن فيه ما يجعلنا لا نبقى مشموتين في ماض، يحق لنا أن نعتز بما عرفه من حضارة ثقافية وعمرانية، لكن من دون ما ندري شيئا عن سوء أحواله السياسية والاجتماعية.

تم تحقيق كتاب الأمير ابن بلوقين تحت عنوان "مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة" عن المخطوطة الفريدة الموجودة بمكتبة جامعة القرويين. ومن شأن واستخراج ما فيه من دروس وعبر بقصد تدريسها أن يمكننا من التمييز بين صحيح الدين من جهة وبين المسلمين من جهة ثانية فلا نُشمت مرة أخرى في ماضيهم ولا نقدسهم ولا نتبعهم بأعين مغمضة، بقدر ما نعذرهم ولا نلومهم على ثقافة كانت غالبة عليهم، فنقول في حقهم ما قاله تعالى في مثلهم : {تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ}. ولا نظل نقول مثلا "دولة الإسلام بالأندلس" كما عنوَن بذلك محمد عبد الله عنان موسوعته القيّمة. ونقول بدلا من ذلك "دولة المسلمين بالأندلس" كما عنون كتابه وبحق الهولندي رَينْهَارْت دُوزِي. فنحن نظلم صحيح الدين من حيث لا نقصد ولا نشعر لما نظل ننسب ما هو رباني مطلق لما هو بشري نسبي، ونضلل بذلك المسلمين والنشء. ومن ذلك قولنا مثلا "الفقه الإسلامي" عوض "فقه المسلمين" لأن الفقه مطلوب، لكنه قد يوافق صحيح الدين وقد يخالفه وحتى يتعارض معه. والشي نفسه بالنسبة للدرسات الإسلامية، والمالية الإسلامية، والفقه الإسلامي وغيرها من الأمور الطارئة من صنع البشر. فالأليق والأصح أن تُنسب كما ينبغي للمسلمين وليس للإسلام.

المرحلة المتقدمة من الرقي الحضاري والسياسي التي بلغناها، تكفينا اليوم كي تخوّل لأهل الاختصاص من بيننا البحث والعمل على إعادة تدوين التراث الفقهي مع كل ما ورد فيه من روايات منسوبة للرسول الكريم صلى الله عليه و سلم، مهما بلغت درجة صحة سندها، من بعد غربلتها وتنقيحها على ضوء القرآن الكريم. فلا يصحّ ولا يُثبت ولا يُنشر ولا يُدرّس منه للنشء سوى ما لا تعارض في متنه البتّة وبالمطلق مع محكم القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وقد بدأت تُبذل جهود قيّمة، وإن كانت منفردة، في ذلك الاتجاه الصحّي والصحيح. ومنها على سبيل المثال "الإسلام وأصول الحكم"، للشيخ الأزهري علي عبد الرازق، وكتاب "الجهاد في الإسلام كيف نفهمه وكيف نمارسه" للدكتور سيعيد رمضان البوطي، وموسوعة الدكتور محمد شحرور بالرغم مما فيها من علات تستحق المراجعة، وكتاب "الخلافات السياسية بين الصحابة : رسالة في مكانة الأشخاص وقدسية المبادئ" للدكتور بن المختار الشنقيطي، و"حرية الاعتقاد في القرآن الكريم والسنة النبوية" للدكتور ابن فرحان المالكي، و"لا إكراه في الدين : إشكالية الردة والمرتدين من صدر الإسلام إلى اليوم" للدكتور طه جابر العلواني. لكن مثل هذه الأعمال، مع الأسف الشديد، لا تزال حبيسة الكتب. ولم تنل بعدُ ما تستحقه من الاهتمام كي تحظى بمزيد من البحث والتمحيص، ثم تُعدّ منها دروس تُلقّن للجميع بالإعلام الرسمي والخاص، وللنشء بالمدارس وبالمعاهد، كي تحصّنه من سموم خطابات التطرف والإرهاب.

أما بخصوص الحرية في مقابل الاستبداد، فإعداد دروس في تاريخ الشعوب الحرة وتلقينها للنشء المسلم جد كافي كي يجعله يتشبع بقيمها، ويرتقي بها إلى سمو تعاليم صحيح الدين الحنيف. وذلك هو موضوع ما تقدم والقادم من الفصول هنا، بخصوص قصة الحرية بجمهورية البندقية.

عهد الجمهورية الجديد.

أبرز معالم رسوخ الحرية بجمهورية البندقية

من معالم رسوخ الحرية بالبندقية، في عالم كان يسوده الاستبداد بالشرق وبالغرب، نجد لأول مرة دوقا يزهد مرتين في الحكم لصالح من ينتخبه الشعب كي يخلفه. ويتعلق الأمر بالدوق الخامس من أسرة *Participazio*. كان هو الثاني منها بنفس الإسم *Jean*. ونُذكّرك بأنه هو نفس الدوق الذي رغب في تأبيد مجد الحكم في أسرته، لما عزم على أن يلتمس من البابا أن يهب لأخيه إقطاعية من إقطاعيات الكنيسة الرومانية. لكنه فشل في مسعاه لما فطن حاكم الإقطاعية بالمؤامرة، وقبض على الأخ المرشح لاستخلافه وقتله. فانتقم هذا الدوق منه بجرّ قوات البندقية لتخريب إقطاعيته.

ولم يكن للدوق *Jean* إبن ليشركه معه في الحكم كي يخلفه فيه من بعده، كما جرت بذلك العادة مع من قبله. فأراد تعويضه بأخ آخر له. لكن البندقيين رفضوه. مما يدل على أن إشراك الأقارب في الحكم لم يكن عرفا مسلما به. بل كان خاضعا هو كذلك للإرادة الشعبية. زهد حينها الدوق *Jean* في كرسي رئاسة البندقية. وأصرّ على التنازل عنه بالرغم من إلحاح البندقيين على بقائه في الحكم. ثم انتُخب من يخلفه سنة 887م[1]. ولما نقول "انتُخب" فمعنى ذلك أن انتخاب الدوق كان تحصيل حاصل. لكن تفاصيل كيفية إجراء الانتخاب، فأمرٌ غامض. بخلاف الانتخابات بروما، قرونا من قبل الميلاد، تجدها بأدق التفاصيل في تاريخ الرومان للمؤرخ الروماني تيت ليف (ت 17م) كما تتبعت ذلك في الكتاب الأول من هذه السلسلة.

وسخّر الدوق الجديد كل طاقاته للقضاء على القراصنة. فقاد بنفسه القوات البحرية لحربهم. لكن لم تمض ستة أشهر على ولايته حتى أصيب في تلك المعارك وقُتل. لم يستقر رأي البندقيين حينها على انتخاب دوق خلفا له. فعادوا لاستعطاف الدوق السابق *Jean Participazio* كي يتقلد مرة أخرى مقاليد الحكم. لكنه رفض. من بعد شديد الإلحاح عليه قبل بشرط انتخاب دوق جديد في أقرب وقت ممكن. ولمّا استبطأوا عليه في ذلك، هددهم بالتنازل عن كرسي الرئاسة للمرة الثانية. فاستجابوا له وانتخبوا دوقا جديدا خلفا له سنة 888م. ولأول مرة منذ نشأة مؤسسة الدوق، شهد قصر الدوقية مراسيم تسليم دوق سابق مقاليد الحكم لدوق منتخب جديد[2]. كان يحدث في بيئة الاستبداد من حول البندقية شرقا وغربا أن يتنازل ملك أو أمير ما عن العرش. لكن كان يتنازل عنه لمن يختاره هو ومن أسرته، وليس لمن يختاره الشعب، كما كان يحصل في بيئة الحرية بالبندقية. بذلك صارت للحرية من داخل البندقية أعراف راسخة.

دامت ولاية الدوق الجديد ثلاثة وعشرين عاما، إلى حين وفاته سنة 912م. وتميز عهده بالاستقرار والازدهار والرخاء، وبتعزيز القوات البحرية، وبتشييد المنشآت الدفاعية في كل مكان. لكن كل ذلك لم يثني وحشية قوم المجر، هذه المرة، عن الهجوم عليها سنة 900م، طمعا في ما كان فيها من غنائم غزيرة وقيمة ومغرية. حصل ذلك لما استغل المجَريّون تفتت إمبراطورية الإفرنج من بعد شارلمان، وقطعوا جبال الألب للإغارة على شمال إيطاليا. فنهبوا وخرّبوا كل جزر البندقية المحاذية للحدود. لكنهم ما أن تقدموا في مياه البحيرة حتى مزقتهم القوات البندقية شر ممزق. فانهزموا وفروا بسبب قلة خبرتهم في المعارك البحرية. كان ذلك هو النصر الثاني للبندقية ضد شعوب الشمال، من بعد هزيمة جيش ملك الإفرنج *Pepin*. فعزز ذلك الانتصار اعتقاد البندقيين بأن طبيعة البحيرة مع التعزيزات الدفاعية وخبرة القوات البحرية كانت جد كافية لحماية حريتهم من كل المخاطر الخارجية.

كان أيضا من معالم رسوخ الحرية بجمهورية البندقية أن ظل شعبها الوحيد الذي لم يختلط بشعوب الشمال التي اجتاحت كل أوروبا. بذلك ظل هو الوحيد الذي لم يقع تحت حكم تلك الشعوب فاحتفظ بنظام التدبير المحلي الروماني عبر المجالس البلدية المنتخبة بكل جزر ومدن البندقية. وكان هو الوحيد الذي سلم من نظام الإقطاع الذي خنق تلك الحريات المحلية الموروثة من الإمبراطورية الرومانية. وجعل البندقيون من تلك الحريات المحلية، في

[1] LABAUME. op. cit. p. 46 ; DARU op. cit. p. 82
[2] LABAUME. dans « Histoire abrégée de la république de Venise » page 47, Daru dans « Histoire de la république de Venise » Page 83

عهد الجمهورية الجديد.
ظل الاستقلال عن أية قوة أجنبية، أمّ الحرية الشاملة على الصعيد الوطني، التي ترسخت وتجسدت، مع مرور الزمن، في الانتخابات الدورية والحرة للدوق، كأعلى سلطة بالبندقية.

ومع ما كانت تعرفه من انتخابات محلية فقد كان شعبها هو الشعب الوحيد الذي ينعم بالحرية من بين شعوب العالم المعرف في تلك العصور. وليس معنى ذلك أن البندقية كانت جنة على وجه الأرض وخالية من الفساد. البندقيون كغيرهم بشر. وحكامهم ما كانوا ملائكة. فقط الفساد في بيئة الحرية يختنق، فيقل ويصبح مخفيا خوفا من الافتضاح والفضيحة والمحاسبة والعقاب. بخلاف بيئة الاستبداد حيث الفساد فيها يكون سافر الوجه، والمفسدون فيها يتبجحون ويدّعون وحتى يعتقدون أنهم هم المصلحون.

ومن معالم رسوخ الحرية بالبندقية كذلك أن أصبح مجد أسرة أي دوق مُنتخب مستحق من حيث صار يُستمد من حُسن خدمة البلاد والعباد، وليس من الاستبداد بهما. وكان ذلك ولا يزال من طبيعة كل البلدان الحرة. فمن بعد تكرار فشل مساعي الاستبداد بالحكم بالبندقية صار مجرد مظنة الطغيان في حق أي دوق يجلب لأسرته الريبة والعار بدلا من المجد الذي كان ينوي تتويجها به. بذلك كان يحرمها من ثقة الشعب، ويقلل من حظوظها عند كل استحقاق في اعتلاء سدة الحكم. هكذا كان ولا يزال المجد يُكتسب بقوة الحق في بيئة الحرية، وليس بقوة السيف كما كان الحال بكل بيئة استبداد.

وبفضل ذلك المجد المكتسب بقوة الحق كان يتكرر انتخاب الدوق من أسرة *Participazio*. هكذا انتُخب منها سنة 912م دوقا جديدا إسمه *Orso*. فكان هو سابع دوق منتخب من نفس الأسرة، والثاني بنفس الإسم. وذلك من بعد ما أقيمت للدوق السابق مراسيم جنازة مهيبة إكراما وإجلالا لحسن خدماته، ولعظيم منجزاته خلال ولايته. وهو الأمر الذي زاد من رصيد مجد أسرته *Tribuno*. والدوق الجديد *Orso Participazio*، هو أخ الدوق ما قبل الأخير، والذي سبق أن رفض البندقيون طلب إشراكه معه في الحكم. وعُرف الرجل بالمتديّن الناسك. وتميزت فترة ولايته بالأمن والهدوء من دون شيء خارق يذكر. وقد دامت عشرين سنة. كما تميز عن سابقيه بعدم طلب إشراك أي فرد من أسرته في الحكم. وتميز عنهم كذلك بالتنازل عن عرش البندقية، مثله في ذلك مثل أخيه الذي تنازل عنه مرتين، كما تقدم تفصيله. وتفرغ للعبادة بأحد الأديرة[1]. وذلك الزهد المتكرر في الحكم في جمهورية قوية ومزدهرة مثل البندقية، قد عزز كذلك من معالم رسوخ روح الحرية فيها.



لوحة زيتية للدوق الناسك
Orso Participazio

وانتُخب مكانه *Pierre Candiano* سنة 932م. وهو إبن دوق سابق كان له نفس الإسم، والذي قُتل سنة 888م دفاعا عن الوطن في معارك ضد القراصنة. مما يدل مرة أخرى على أن مجد الدوقات السابقين المكتسب بفضل خدمة البلاد والعباد أصبح يدخل في الاعتبار عند كل استحقاق، فيرفع من حظوظ انتخاب الدوقات الجدد من أسرهم. ومما زاد في مجد أسرة الدوق الجديد انتصاره في ثلاث معارك. كسب معركتين خلال ولايته مع جارتين. فاكتفى مع إحداهما بسياسة العفو عند المقدرة، عندما رد السفن المختطفة من دون عقابها، بالنظر لما كان

[1] LABAUME. op. cit. p. 50 ; DARU op. cit. p. 86

عهد الجمهورية الجديد.
لتلك الجارة من غلّ على البندقيين بسبب عدوان سابق منهم. وصالح الأخرى على أن تدفع جزية سنوية عقابا لها على ممارسة القرصنة ضد تجارتها البحرية. وكسب معركة ثالثة ضد عدوان قراصنة آخرين على كل حُرمات البندقيين بمناسبة زفاف جماعي داخل كنيسة العاصمة. وذلك بسبب ما كان فيها من غنائم مغرية من المجوهرات والأموال. واختطفوا حتى العرسان كرهائن كي يطلقوهم لاحقا مقابل فديات. لكن الدوق خلّد ذكره في التاريخ بأن جهز فورا قوة بحرية واعترض الجناة من قبل خروجهم من البحيرة، واسترجع كلما غنموه من بعد ما فتك بهم جميعا. فأقيم بالمناسبة احتفال عظيم على شرف العرسان وعلى شرف الدوق الذي أنقدهم. بل صار ذلك اليوم عيدا وطنيا يحتفل البندقيون بذكراه كل سنة. وتوفي الدوق *Pierre Candiano* سنة 939م، من بعد ولاية دامت سبع سنوات[1].



وانتخب مكانه *Pierre Badouer* دوقا جديدا. وهو الدوق العشرين منذ نشأة الدوقية، وثامن دوق من أسرة *Participazio*. وذلك شرفٌ صارت تعمل كل أسرة على اكتسابه بحسن تدبيرها للجمهورية متى ما اعتلى أحد أفرادها سدة الحكم. وتميز عهده بعقد اتفاقية حسن الجوار مع ملك إيطاليا. وجاء فيها بند يسمح بتداول عملة الجمهورية الذهبية ببلاده. ومن علامات رسوخ الحرية بالبندقية أن كانت عُملاتها النقدية لا تحمل لا صورة ولا إسم أي دوق[2]. بل كانت تُضرب على أحد وجهيها صورة للقديس ماركوس. وعلى الوجه الثاني صورة لنفس القديس مع دوق ماثل بين يديه، كعلامة على أن كل دوق ما هو إلا مواطن من بين المواطنين مكلف بخدمة البلاد والعباد[3].

من بعد وفاة *Pierre Badouer* سنة 942م وولاية دامت ثلاث سنوات، انتخب مكانه *Pierre Candiano* دوقا جديدا. وهو ثالث دوق من نفس الأسرة، ويحمل نفس الإسم. ومن إنجازاته تعزيز حماية تجارة البندقية بفضل ترويضه للقراصنة بإخضاعهم وفرض جزية سنوية عليهم، مع ردهم لكل الغنائم المنهوبة. بذلك زاد في أسهم مجد أسرته. لكن شاء القدر أن يفتنه بإبن فاسد سوّد وجهه وسود سمعة أسرته. كان قد بدأ بإشراكه في الحكم لعله يتزن. لكن الإبن العاق صار يجاهر بمساوئه. واشتد عسفه على الناس بمعية عصابة من أمثاله. فقُبض عليهم جميعا. وقدموا للعدالة التي أدانت زعيمهم إبن الدوق بالإعدام. بذلك برزت أهمية المؤسسة القضائية من ثلاث قضاة المنشأة سابقا، للحسم في مثل تلك الجرائم وفي الاضطرابات التي كانت تعبث بحرية الجمهورية.

فكان ذلك الحكم القضائي من بين أبرز معالم رسوخ الحرية بالبندقية. برهن به البندقيون على أن لا أحد فوق القانون، ولو كان الدوق نفسه. إلا أن دموع الأب الطيّب جعلت المحكمة تحوّل الحكم إلى النفي المؤبد. وظن الجميع أنهم قد أبعدوا خطر ذلك المجرم عن البندقية. لكن النجل السيئ تحالف مع أعداء الجمهورية من حولها. واستطاع بكيده وبمساعدتهم ممارسة القرصنة ضد سفن بلاده. وكانت القرصنة من أبشع الجرائم عند البندقيين. فمرض الأب من هول الفاجعة. ثم مات حسرة من شدة الحزن والأسف[4]. بذلك انتهت ولايته سنة 952م، من بعد ما دامت عشر سنوات.

بكل ذلك يكون قد مر تقريبا قرن من الزمن على البندقية، ما بين سنتي 864م و 952م، عرفت فيها تتالي انتخاب ثمانية دوقات [جمع دوق]، من دون لا اضطرابات ولا الاعتداء على أي منهم. قُتل أحدهم في معركة ضد القراصنة. وتنازل إثنان منهم طوعا عن الحكم. والخمسة الباقون أتموا ولاياتهم بسلام حتى وفاتهم. وكما تقدم، قُبض على إبن آخرهم بتهمة الإخلال بالأمن والعبث بحرية الوطن، وحكم عليه بالإعدام الذي تحوّل إلى النفي

[1] LABAUME. op. cit. pages 50 -51
[2] DARU op. cit. p. 89
[3] LABAUME. op. cit. p. 53
[4] DARU op. cit. p. 91

عهد الجمهورية الجديد.

المؤيد رفقا بأبيه الطيب. ومجموع ما ذكّرنا به، كان مرة أخرى من بين أبرز معالم رسوخ الحرية بجمهورية البندقية.

لكن غريب ما حصل من بعد تلك المعالم المطمئنة، هو انتخاب البندقيين انتخابا حرا لنفس الإبن المُدان بالمنفي المؤبد دوقا خلفا لأبيه. وذلك زمنا قليلا من بعد ما ارتكب جريمة القرصنة في حق سفن وطنه، ومات من جراء ذلك أبوه بالحسرة. فما الذي حصل للبندقيين حتى أقدموا طوعا على انتخاب مثل ذلك المجرم دوقا، وهو بمنفاه، وأرسلوا من ورائه سفنا لتعيده للبلاد معززا مكرما وكأنه عاد منتصرا من حرب على أعداء الوطن ؟ الجواب في الفصل التلي.

حكمة الأمة الحرة أقوى من عبقرية الرجال

كما تقدم، كان غريبا انتخاب البندقيين سنة 952م، *Pierre Candiano* دوقا جديدا خلفا لأبيه. انتخبوه انتخابا حُرّا وهو المُدان بالنفي المؤبد والمرتكب منذ فترة قصيرة لجريمة القرصنة في حق سفن وطنه التجارية بمساعدة أعداء بلاده. ثم مات أبوه من شدة الحسرة على فعله الشنيع. وقد كان هو الدوق الرابع من نفس الأسرة. فما الذي حصل للبندقيين حتى أقدموا طوعا على المغامرة بحريتهم بانتخاب مثل ذلك المجرم دوقا، وقد أرسلوا من ورائه في منفاه مراكب عديدة كي تُعيده للبلاد معززا مكرما وكأنه عاد منتصرا من حرب على أعداء الوطن ؟ لا نجد من جواب عن ذلك السؤال عند المؤرخين سوى التعجب والاستغراب كذلك.

تعجب منه المؤرخ داور لما قال: "تقلبات أهواء البشر غريبة. فهذا القرصان، هذا المزاجي، وهذا المنفي الذي أقسم البندقيون على ألا يتحملوا مرة أخرى رؤيته في سدة الحكم، كان هو من أحرز على غالبية الأصوات في انتخابات الدوق الجديد. ثم أرسلوا ثلاثة مائة مركب إلى منفاه، وأعادوه منه إلى قصر الدوقية بالعاصمة ڤينيس. وقد كان دخوله إليها نصرا وفضيحة"[1]. ونجد نفس الاستغراب عند المؤرخين لابوم[2] وڤاليبير[3].

لكن يطير العجب لما ندرك أنه بالاستمرار في قرصنة سفن تجارة وطنه كان الرجل سيصيب البندقية في مقتل. وقد كان على بيّنة من أمره في خطة انتقامه، لمعرفته المسبقة بنقط ضعف قومه. وقوة الجمهورية كانت كامنة في أمرين متلازمين : الحرية والاقتصاد الرأسمالي. فكان في تركه يعبث بمصالحها الاقتصادية الدولية تهديد حتمي لحريتها. لذا كان من الأفضل للبندقيين احتواؤه وجلبه لداخل الوطن باختياره دوقا ليبقى تحت أيديهم وأنظارهم، بدلا من تركه خارج الوطن يعبث بمصالحهم ويدعم من أعدائهم. وما كانوا يخشونه كدوق على حريتهم، وقد سبق أن قبضوا عليه وهو شريك لأبيه في سدة الحكم، وحاكموه وقضوا بإعدامه لولا عطفهم على أبيه الذي جعلهم يحوّلوا ذلك الحكم إلى نفي مؤبد. هكذا بكونه دوقا تحت أيديهم كانوا في الخيار بين البرّ به إن استقام والقبض عليه وإعدامه إن انحرف.

لذا كان *Pierre Candiano* هو الأجدر بالتعجب من نفسه لمّا صدّق البندقيين الذين كان من حقهم القبض عليه وإعدامه فور وصوله. وما داموا لم يفعلوا، فقد صار من دون من سبقه من الدوقات مدينا لهم ليس فقط بانتخابه بل بحياته. والذين سبقوه في سدة الحكم، كان فقط سيف العزل مصلتٌ من فوق رؤوسهم إن هم زاغوا عن الطريق. أما هو فقد كان مصلتا على رقبته سيف الإعدام. كان مضطرا لحسن تدبير الجمهورية كي يَجبُر بذلك ما لحقها منه من أضرار فادحة. فما سبق للبندقيين أن فازوا بدوق مثله. وذلك ما عبّر عنه المؤرخ لابوم بقوله : "قد صار الدوق الجديد أسيرا لتشريفات غير متوقعة. فاضطر لقمع مزاجه السيئ بضع سنين. وكان حُكمه متسما بالحكمة والاعتدال. وبفضل ذلك صار البندقيون أكثر قوة وأكثر ثراء. فقد جدد الاتفاقيات مع ملك إيطاليا الجديد. لذا ما كان الإيطاليون يخوضون في أية عمليات أو مشاريع اقتصادية من دون تكليفهم بها. وتعززت تجارتهم بالشرق لدرجة اضطر معها إمبراطور بيزنطا أن يلتمس من الدوق الجديد الكفّ عن بيع السلاح للمسلمين الذين كان يريد انتزاع فلسطين من أيديهم"[4]

---

[1] Ibid.
[2] LABAUME. op. cit. p. 55
[3] GALIBERT op. cit. p. 38
[4] LABAUME. op. cit. p. 55

عهد الجمهورية الجديد.

حصل كل ذلك بفضل ميزة من أهم ميزات الحرية، والتي أشار إليها القرآن الكريم في قوله تعالى : {وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ}. وتلك هي الميزة التي افتخر بها المؤرخ الروماني تيت ليف (ت17م) من بين ما تميزت به الحرية بالجمهورية الرومانية على بيئة الاستبداد بمقدونيا، التي كانت تفتخر بأمجاد ملكها الإسكندر الأكبر[1]. جاء ذلك في فصل من كتابه تحت عنوان "تفوّق مجد الجمهورية وعظمة رجالها على مجد وعظمة الإسكندر المقدوني". وقد أوردناه في الكتاب الأول من هذه السلسلة. ونذكرك بما استدل به على ذلك، لما قال متسائلا: "هل كان بإمكان عبقرية رجل واحد كالإسكندر أن يتفوّق على مجلس الشيوخ الذي صوّر نفسه بصورة حقيقية لما وصف نفسه بـمجلس ملوك ؟".

بذلك كانت وستظل حكمة الأمة الحرة أقوى من عبقرية أي فرد منها. وقد خصص ميكيافلي لتلك القناعة فصلا تحت عنوان "حكمة الشعوب" في كتاب المقالات[2]. تجده يدافع فيه عن اختلافه في ذلك مع المؤرخين. إلا أنه ما فطن للتفريق بين الشعوب الحرة الحكيمة في قراراتها والشعوب الوضيعة المستأنسة بالاستبداد التي ما أن تفتقد المستبد بها الذي يقودها حتى تسقط في التهوّر والفوضى. لذا كان ينبغي أن يعنون ذلك الفصل بـ "حكمة الشعوب الحرة" بدلا من "حكمة الشعوب"

ودامت ولاية الدوق *Pierre Candiano* على ذلك النحو الجيّد مدة أربعة وعشرين سنة. لكن وكما يقال، غلب طبْعه على التطبّع، فأسقط أخيرا قناعه وظهر على حقيقته في نهاية المطاف. إلا أنه لاقى حتفه المحتوم وفق تلك الصفقة الحكيمة التي أبرمها معه البندقيين بلسان حالهم، لما انتخبوه في سدة الحكم من بعد ما ارتكب من جرائم في حق وطنهم. قال في ذلك المؤرخ لابوم : "طبْع الدوق السيئ ما استطاع أن يتحمّل طويلا ذلك الضغط الذي فرضه على نفسه. فبدأ بتطليق زوجته التي عاقبها بحشرها ناسكة في ديْر. ولما كان متضايقا من الولد الذي أنجبته منه، حشره في صفوف الرهبان. وتزوج من بنت ملك إيطاليا السابق. الأمر الذي صار معه من كبار مُلاك الأراضي الإقطاعية بذلك البلد. ومثل باقي الأمراء الإقطاعيين حوّط نفسه في قصر رئاسة البندقية بحاشية متألقة وبأتباع وبفرسان كحرس خاص لشخصه ولأسرته. فانزعج البندقيون من تلك المظاهر الشبيهة بالبذخ الملكي ومن تعاليه عليهم. وفي سنة 976م صاروا لا يطيقونه فثاروا عليه. ولمّا وجدوا القصر مشدّد الحراسة كي يقتحموه، أضرموا النار في كل ما حوله حتى تشبث فيه. فوجد الدوق النيران قد أحاطت به وبمن معه من كل جانب. وكانت كل المخارج محروسة وموصدة أمامه. حينها حمل إبنه الصغير بين يديه وظهر للجموع يستعطفها. وذكّرها بأمجاد آبائه وطالبها بمحاكمته. لكنه لم يجد منها آذانا صاغية. فقبضت عليه وفتكت به وبإبنه الصغير، من دون شفقة ولا رحمة. ورمت بجثمانيهما في الطرقات"[3]. وكانت تلك الجموع خليطا من جيل من سبق أن جاؤوا بالدوق من منفاه منذ أربعة وعشرين سنة، ومن الجيل الذي يليه. مما يدل على أن الحرية بالبندقية كانت وظلت قضية أمة عبر الأجيال.

وآخر دوق تم الفتك به ظلما وعدونا من طرف عصابة فصيل سياسي سبق أن حصل منذ قرن من الزمن سنة 864م. وتمت محاكمة وإدانة الجناة بعقوبة الإعدام. ثم أحدِثت محكمة من ثلاثة قضاة للفصل في مثل تلك النزاعات السياسية للحيلولة دون تكرار مثل تلك الاضطرابات. وتلاه انتخاب ثمان دوقات [جمع دوق] من دون أن يعتدي أحد على أي منهم. اللهم هذا الدوق الأخير الذي جاء به البندقيون من منفاه، والذي اتخذ ما يلزم من الحماية من حوله حتى لا يُقبض عليه ولا يحاكم مع ما ظهر منه من تهديد للحرية بالبندقية. فما بقي للبندقيين معه سوى العلاج بالكي، بالرغم من فظاعة العلاج وبشاعته. ولم يُلام على ذلك أحد ما دام محلّ إجماع وليس مجرد زيغ ظالم من فصيل سياسي. فصار من بعده الورع من المميزات التي تغلب على اختيار البندقيين لكل دوق جديد. وذلك هو ما سنرى تفاصيله في الفصل التالي.

---

[1] الإسكندر الثالث المقدوني، أو الإسكندر الأكبر، أو الإسكندر ذو القرنين كان من أشهر القادة العسكريين الغزاة عبر التاريخ..تتلمذ على يد الفيلسوف والعالم اليوناني الشهير أرسطو حتى بلغ ربيعه السادس عشر. وبحلول عامه الثلاثين كان قد أسس إحدى أكبر وأعظم الإمبراطوريات التي عرفها العالم القديم، والتي امتدت من سواحل البحر الأيوني غربًا إلى سلسلة جبال الهيمالايا شرقًا. ولم يحصل أن هُزم في أي معركة خاضها على الإطلاق.

[2] MACHIAVEL op. cit.

[3] GALIBERT op. cit. p. 39

عهد الجمهورية الجديد.

الدين والتديّن بين بيئة الحرية وبيئة الاستبداد


تمثال للدوق Pierre Urseolo، وعلى رأسه علامة القداسة الدينية

قال المؤرخ دارو : "التجاوزات التي آخذها البندقيون على الدوق السابق جعلت غالبية أصواتهم تتجه صوب رجل مختلف تماما عن سابقه. السيّد *Pierre Urseolo* الذي انتخبوه دوقا جديدا سنة 976م، ما قبِلَ بذلك التشريف إلا على مضض صادق. فقد كان رجلا ورعا. وكان سخاؤه يليق بمقدار حجم ثروته. فأعاد على نفقته بناء المرافق العامة التي احترقت ودُمرت خلال الأحداث الأخيرة، بما في ذلك كنيسة القديس ماركوس. ولم يمنعه مزاجه المسالم من خوض حرب ضد القراصنة من الصرزان لما استنجد به من عدوانهم أهالي جنوب إيطاليا، وانتصر عليهم. وذلك إلى حين جاءه راهب فرنسي وأثّر عليه، وأقنعه بأن رجلا مثله سيحظى برضا الرب أكثر بوصفه راهبا ناسكا متفرغا للعبادة والابتهال، بدلا من تفانيه في خدمة البلاد والعباد. فقرر الدوق الاعتزال من مهامه. وخوفا من أن يمنعه البندقيون من ذلك، هرب ليلا من القصر، ولجأ مع ذلك الراهب إلى فرنسا للخلوة بأحد أديرتها. وحظي بكبير تقدير من مواطنيه، كما حظي من الكنيسة بشرف إعداده قدّيسا"[1]. فما دامت ولايته سوى سنتين.

ونحن لن نستفيد من هذا الحدث في تاريخ جمهورية البندقية، إلّم نتوقف عنده لنرى النصيب الذي كان للدين وللتدين في السياسة، بين الحرية والاستبداد. ثلة المؤرخين الذين اعتمدنا على كتبهم في تتبع قصة الحرية بجمهورية البندقية لم يخوضوا فيه. إما أغفلوه أو تجاهلوه. ونحن نذرك الحساسية التي لا يزال يثيرها الخوض في الدين والتدين في مجتمعاتنا. سنتوقف عنده لنقول فيه رأينا كي تستأنس به لتشكل رأيك الخاص بك في حال ما اختلفت معنا فيه.

هذا هو الدوق الثاني من بعد *Orso Participazio* [912-932]، الذي اعتزل الحكم من أجل التفرّغ للتعبد. من بعدما انتخبه البندقيون خلفا للدوق القتيل بسبب فساده. وقد حصل ذلك من أجل حماية الحرية من مخاطر الاستبداد وخدمة للشعب وللبلاد بفضل ما كان عنده من ورع ديني. ودلت الأحداث على أنهم أحسنوا الاختيار بحسب ذلك الاعتبار.

وفي تقديرنا الالتزام الصحيح بأداء الشعائر المفروضة هو الذي يقوي الوازع الديني عند العبد كي يستزيد من العمل الصالح الذي ينتفع به الناس ويساهم في تحقيق غاية قيام الناس بالقسط. وليس من صحيح أداء الشعائر ذلك الاعتكاف الذي يُبعد العبد الصالح عن مخالطة الناس وعن خدمتهم في السياسة وفي غيرها، كما كان يتصور ذلك الراهب الفرنسي الذي جاء ليبعد به الدوق عن خدمة بلده وشعبه . الله غني عن أداء عباده للشعائر وعن التفاني فيها وعن التدقيق في تفاصيل تفاصيلها. بل قيمتهاعنده سبحانه وتعالى تكمن في صالح الأعمال الذي يترتب عن أدائها وينتفع به الناس.

لكن الراهب الذي أغرى الدوق الصالح والطيب والورع بالاعتزال وبالتفرغ للاعتكاف ولأداء الشعائر في ديْر من الأديرة، جاء بذلك من بيئته الفرنسية، المخالفة لبيئة الحرية بجمهورية البندقية. فكان تصوّره للورع في الدين غير تصوره عند البندقيين الأحرار. الرجل الصالح بوازع الورع الديني، كان لا يليق به عنده أن يشتغل بالسياسة ولا بغيرها. كان من الأفضل له أن ينعزل عن الناس ويتفرّغ للابتهال وللتأمل. لذا ما كانت دائما التصورات الدينية محايدة في السياسة بين بيئة الحرية وبيئة الاستبداد.

وقد أفاض المؤرخ الفرنسي *Fustel de Coulanges* في كتابه *LA CITÉ ANTIQUE*[2] في الحديث عن الآثار الإيجابية التي كانت للتصورات الدينية الوثنية بحاضرة روما العتيقة، على الحرية والعدل والمساواة، بالرغم من خرافيتها. في مقابل ذلك تطرق ميكيافلي إلى الحديث عن الآثار السلبية على الحرية التي كانت للتصورات الدينية في عصره في أحد فصول كتاب المقالات تحت عنوان : "البابوية جرح إيطاليا"[3]. لعله كان

---

[1] DARU op. cit. p. 93
[2] DE COULANGES Fustel, *LA CITÉ ANTIQUE*, Librairie Hachette, Paris, 1900
[3] MACHIAVEL op. cit. *LA PAPAUTÉ PLAIE DE L'ITALIE*

عهد الجمهورية الجديد.
متأثرا في ذلك بالثورة التصحيحية البروتستنتية التي نشأت بألمانيا وبسويسرا في عصره. فقال : "صحيح أنه لو استطاع الدين أن يبقى في الجمهورية المسيحية كما أقامه مؤسسه الإلهي، لكانت الدول التي تتبناه أكثر سعادة مما هي عليه الآن. لكن كم هو ذلك الدين اليوم في الهوان. وخير دليل على ذلك، يكمن في كون الشعوب الأقل تديّنا هي بالضبط الأقرب جوارا من الكنيسة بروما عاصمة الدين المسيحي. ولو نظرنا في الروح الأولي لتلك المؤسسات، ثم تبينا بكم ابتعد التدين عنها اليوم، لن نجد صعوبة في إصدار الحكم بأنه قد حانت ساعة العقاب والخراب". وبالدين كما أقامه مؤسسه الإلهي كان بلا شك يعني دين الرسل. وهو دين واحد عند الله وإن اختلفت الشرائع والشعائر من رسول لآخر.

بخصوص آثار التصورات الدينية الإيجابية على الحرية بروما العتيقة، وبحسب ما تقرأه في كتاب الحاضرة العتيقة للمؤرخ الفرنسي فوستيل دوكولانج، نذكّرك بأن الآباء المؤسسين لتلك الحاضرة كانوا من النبلاء بحواضرهم الأصلية بإيطاليا واليونان. وأنهم جاؤوا منها مستنكفين ومسْتائين مما تفشى فيها من فساد واستبداد. واتفقوا على إنشاء حاضرة جديدة أساسها المقدّس هو الحرية. وبتجربتهم وخبرتهم في التشريع العام أسسوا ملكية على أساس الاقتراع *monarchie élective* مع تفاصيل أخرى تضمن الحرية، لا داعي للخوض فيها هنا. وصارت الأمور على ما يرام.

ثم تقرأ في نفس الكتاب[1] أن أوائل الرومان كانوا وظلوا، بوصفهم نبلاء، يتوهّمون أن أرواح آبائهم كانت تتحوّل إلى آلهة تنفع وتضر. وكانت في تصورهم تبقى خالدة وتحوم من فوق رؤوسهم ما دام الخلف يعتني بشعلة من النار المقدسة متيقظة على الدوام بالبيت. ولما مات الآباء المؤسسون لروما ظل الأبناء والأحفاد يتخيلون أن أرواحهم كآلهة ظلت حيّة وخالدة وموجودة من بينهم تراقبهم وتحاسبهم وتكافئهم إن أحسنوا وتعاقبهم إن أساؤوا. فكانوا يستكثرون بها من الخير، ويستعيذون بها من الشرور، ويستشيرونها عبر طقوس وترانيم أحدثوها ظنا منهم أنها كانت تعلم الغيب. وكانت تشير عليهم بالقبول أو بالرفض عبر علامات في عنصر من عناصر الكون من حول الكهنة. وحتى قبل الدخول في الحرب مثلا، كان الضباط الكهنة يتعمّدون حبس الدجاج في أقفاص لمدة معينة من دون لا طعام ولا شراب إلى حين الإقبال على البدء بالحرب فيعطونه الطعام والماء. ثم إن خرج مسرعا من القفص وأكل وشرب فتلك إشارة من الآلهة على الفأل الحسن بالانتصار في تلك الحرب، ويجب خوضها من دون خوف. وإلم يفعل ذلك، فيظل الجيش في مكانه، والكهنة يعيدون العملية إلى حين يستجيب الدجاج لمتطلبات الفأل الحسن، وإلا تأجلت الحرب ليوم آخر[2].

وحصل مرة أن جنرالا رومانيا، لم يستجب الدجاج لدخوله في الحرب فغضب منه واستخف به ورماه في مياه النهر الجارية كي يغرق فيها، ثم قال له : "ستشرب الآن بالرغم عن أنفك"، ثم خاض الحرب. لكن جنوده لم يستخفوا مثله بشؤم ذلك الاستقسام بالطيور، وخافوا على أنفسهم فتخاذلوا وخسروا الحرب. ولما عاد الجنرال منهزما إلى روما حوكم من طرف الشعب على أساس أنه كان هو السبب في تلك الهزيمة، بسبب تصرفاته المتهورة مع الدجاج واستخفافا منه باستشارة الآلهة عبر ذلك الاستقسام.

المهم من كل ذلك هو أنهم كانوا يتشاءمون من مظاهر الفساد والاستبداد فيما بينهم خوفا من غضب أرواح آبائهم التي كانوا يتوهّمون بأنها ستعاقبهم على ذلك بمكروه مّا لا يطيقونه. فكان كلما أصابهم مكروه ردوه لتفشي الفساد والاستبداد فيما بينهم. ولاسترضاء تلك الآلهة ولاستكثار الخير بها فيما بينهم وللاستعاذة بها من كل مكروه كانوا صارمين في تجريم وعقاب مظاهر الفساد والاستبداد. فاستفادت الحرية بروما العتيقة من تلك المعتقدات الخرافية المتوهّمة عبر قرون وأجيال طويلة. وذلك ما أشار إليه ميكيافلي في كتاب المقالات لما قال : "كانت المؤسسات الوثنية تستمد قوتها من نبوءات وتنبؤات كهنتها وكانت تعتمد على ما يوحي لهم به الفأل الحسن أو الفأل السيئ. فكانت هي مصدر كل طقوسها ومراسيمها مع ما تقدمه من القرابين لآلهتها. كان الوثنيون يعتقدون أن الإله الذي يستطيع التنبؤ بالخير وبالشر كان في مقدوره إحداثهما. ومن ثم تولدت الحاجة للمعابد ولتقديم القرابين وللصلوات ولكل الطقوس التي من شأنها التمكين من عبادة الآلهة". لكنه أغفل الخدمة التي كانت تقدمها تلك المعتقدات الخرافية للحرية بروما.

---

[1] DE COULANGES op. cit. p. 31
[2] Ibid. p. 315

عهد الجمهورية الجديد.
إلا أن تلك الحرية، كنعمة وكقيمة نبيلة، كانت لا تشمل في البدء سوى النبلاء بالمجتمع الروماني من دون العوام، مثل ما كان عليه الحال مع الآباء المؤسسين لروما. فقد كانت حرية فئوية ولم تكن لا قومية ولا إنسانية. وصار العوام يناضلون من أجل أن تتسع دائرتها كي تشملهم. ثم اشتد ضغطهم على النبلاء الذين كانوا يخشون غضب أرواح الآباء وجلب سخطها عليهم إن هم استجابوا لتلك المطالب. وجربوا الاستجابة لها ببعض التنازلات، ولم يحصل لهم أي مكروه. فاستنتجوا من ذلك أن أرواح الآباء كانت لا ترى مانع من الرضوخ لضغوط العوام. بذلك ظل تاريخ الرومان تاريخ صراع عمودي بين العوام والنبلاء على الحرية، مع ما كان يغذي ذلك الصراع في الاتجاه الصحي والصحيح من معتقدات وثنية بالرغم من خرافيتها.

ولما احتلت الجمهورية كل أقاليم حوض البحر المتوسط، علاوة على بريطانيا وفرنسا وجنوب ألمانيا، ظلت تحافظ على قومية حريتها وظلت في الوقت نفسه تستعبد وتستضعف باقي الشعوب الوضيعة وحتى الحرة، اللهم كُبريات الحواضر التي أدخلت أهلها في دائرة حريتها من دون غيرهم، ومنحتهم بذلك الحق في حكم ذاتي عبر مجالس محلية منتخبة على غرار حاضرة روما. ولما اختلط كبار رجالات الرومان، بباقي الشعوب، تبيّن لهم أن معتقداتهم الوثنية في تأليه أرواح آبائهم ما كانت سوى أوهام خرافية لا حقيقة لها في الواقع. ومن سلبيات ذلك الاكتشاف أنهم ما عادوا يخشونها على أنفسهم من التعاطي للفساد والاستبداد. بذلك تجرأ بعضهم على الصراع فيما بينهم على الاستبداد بالسلطة والجاه بروما، وذلك في ثلاث حروب أهلية متتالية. فضحى في نهاية آخرها الشعب الروماني ومجلس الشيوخ بالحرية في سبيل الاستقرار ولو في ظل إمبراطور يستبد بهم. بذلك تكون تلك المعتقدات الوثنية الخرافية قد خدمت الحرية بروما إلى حين اندثرت وحل محلها الاستبداد. هذا بخصوص الآثار الإيجابية للمعتقدات الوثنية الخرافية على الحرية بروما. فماذا عن آثار دين الحق الذي هو دين الرسل وعن آثار تدين أتباعهم على الحرية من بعدهم بالغرب وبالشرق ؟

بالغرب وفي بداية القرن السادس عشر، أخرج إلى العلن مارتن لوثر[1] أطروحته في انتقاد الكنيسة الكاثوليكية. وكان من بين أبرز النقاط التي هاجمها هي سكوك الغفران، والمطهر *purgatoire*، وشراكة مريم والقديسين في الخلاص، ومعظم الأسرار الكنسية، وحتى سلطة البابا. وضدا في احتكار تفسير وتأويل الكتاب المقدس لصالح فئة اجتماعية مستبدة بالسيادة على حساب باقي فئات المجتمع، كان مارتن لوتر أول من ترجمه للغة الألمانية. وانتهز أتباعه فرصة اختراع المطبعة حينها لطبعه ونشره بالعديد من اللغات الأوروبية. وكان من أوائل القوانين التي فرضها المستوطنون الإنكليز البروتستانت بشمال أمريكا، هو إجبارية تعليم الصغار وعلى حساب خزينة المستوطنة، حتى يستطيعوا وهم كبار أن يأخذوا دينهم من المنبع، بقراءة الإنجيل من دون واسطة[2].

واعتبر البروتستانت كل مؤمن كاهنا. فلا تفاضل فيما بين المؤمنين إلا بالورع. واعتمدوا الاقتراع في اختيار الكاهن المسؤول عن شؤونهم الدينية على الصعيد المحلي، مع مراقبته وخلعه متى ما افتقد ثقة المؤمنين الذين انتخبوه. تأمل ذلك في هذا النص باللغة الفرنسية للمؤرخ لابولاي :

“Tout homme capable et pieux pouvait être nommé ministre par l’élection des frères et l’imposition des mains. Et de la même façon, par la même autorité, il pouvait être déchargé de son office et réduit au rang de simple chrétien. Ainsi, tout pouvoir était remis aux membres de l’Église”[3]

والكهنة المسئولون على الصعيد المحلي ينتخبون مسؤولا على الصعيد الإقليمي. والمسئولون على الصعيد الإقليمي ينتخبون المسؤول على الصعيد الوطني. وهكذا بُنيّت هيكلة مشيختهم *presbytère*، انطلاقا من القاعدة إلى القمة. فكانت بذلك مشيخة ديمقراطية. وبقراءة المؤمنين للإنجيل من دون واسطة، صار فهم وفقه الدين مُشاعا

[1] **مارتن لوثر** (1483–1546) راهب ألماني، وقسيس، وأستاذ للاهوت، ومُطلق عصر الإصلاح الديني في أوروبا من بعد اعتراضه على صكوك الغفران.

[2] LABOULAYE op. cit. p. 194
[3] LABOULAYE op. cit. p. 107

عهد الجمهورية الجديد.
بالتساوي فيما بينهم. فلا يستبد أحد بتأويله ولا بتفسيره لصالح فئة على حساب أخرى. وتلك كانت هي الحرية في مجال الدين، التي نشأت عنها لاحقا المطالبة بنفس الحرية في المجال السياسي.

وأصلها يكمن في جرأة بعض رجال الدين بإنڭلترا على انتقاد فقه وطقوس وتقاليد الكنيسة الكاثوليكية لما وجدوا كل ذلك يتناقض مع ما حققه شعبهم من مكاسب سياسية تحد من وطأة استبداد ملوكهم منذ سنة 1215 التي فرضوا فيها عليهم الميثاق العظيم. الأمر الذي شجعهم على إعادة النظر في مسألة استحقاق نيل المناصب العليا وما يصاحبها من الامتيازات، وفي مسألة التمييز بين الناس على أساس الأصل والمنبت. فبرزت في الساحة الفكرية الكتب الاحتجاجية للكاهن والأستاذ *John Wyclif*[1]. وعلى أساسها تشكلت حركة المتهامسين *Les Lollards*. سميت كذلك لما كانت تنشر أفكارها بالهمس بين الناس خوفا من بطش الكنيسة الكاثوليكية والقصر. وهي الأفكار الثورية التي كانت من بين أهم أسباب اندلاع ثورة الفلاحين سنة1381م.

نشر الكاهن *John Wyclif* مذكراته الفلسفية سنة 1371م. وكان يدعو فيها إلى العودة إلى صفاء الكنيسة الأصلية التي كانت مهمتها مة حصورفي التبشير، مع الزهد في الدنيا وفي زينتها وزخرفها. وذلك بحذف كل الانحرافات التي تميزت بها الكنيسة الكاثوليكية، من مثل ثرف وأبهة الكهنة وبهرجة الطقوس الدينية واستبداد بابا الڤاتيكان، باعتبارها كلها مجرد بدع لا أصل لها في الكتاب المقدس، والتي كان من شأنها فقط إذلال الناس وجعلهم مستأنسين بوضاعتهم وبؤسهم. فنالت أفكاره من مصداقية الكنيسة القطرية ومن نفوذها.

وفي الجانب السياسي، وحتى عصره، كل من كانت بيده سلطة دنيوية أو روحية كان يستمد مشروعية ممارستها من مجرد امتلاكه لتلك السلطة. كانت مشروعية كل التنظيمات السياسية والكنسية تستند على تلك المسلّمة[2]. ومع شيوع أفكار الكاهن *John Wyclif* ظهرت أصوات تستنكر على الكنيسة ممارسة السلطة الدنيوية وحتى امتلاك ثروات عينية وعقارية. وكتب هو يقول بأنه فقط رضا عموم الناس هو الذي يعطي الشرعية لامتلاك وممارسة أي سلطة، روحية كانت أو دنيوية. كان ينادي بالمساواة وبتكافؤ الفرص بين عموم الناس وباعتماد الاستحقاق في نيل المناصب وفي اكتساب الامتيازات. وكان رجال الدين عنده، بما فيهم البابا، مغتصبين لما بأيديهم من ممتلكات وللسلطات التي كانوا يمارسونها بصفة غير شرعية ما دامت مُسندة إليهم من دون اقتراع عام[3].

لذلك أصدر البابا في حقه مرسوما يدعو إلى القبض عليه ومحاكمته أمام قضاة الكنيسة بتهمة الهرطقة. لكنه كان يحظى بحماية عمّ ملك إنڭلترا، والذي كان حينها هو الحاكم الفعلي للبلاد. كما كان وظل يحظى بمساندة مجلس العموم الذي كان يعمل على جعل الكنيسة القطرية تحت نفوذ العرش والبرلمان بعيدا عن نفوذ الكنيسة بالڤاتيكان. فما نال منه رجال الدين شيئا. وتوفي فقط بسبب مرض الشلل سنة 1385م. ورجال الدين الذين لم يتمكنوا من الانتقام منه بأيديهم صاروا يروّجون بين عموم الناس بأن القدر ناب عنهم في ذلك لما أصابه بذلك المرض الذي أودى بحياته. ومع كل ذلك ظلت أفكاره تنتشر لحد كان معه بعض الكهنة من المؤرخين يزعمون أن نصف ساكنة إنڭلترا صارت من اتباعه. وبعض طلبته من الألمان عادوا إلى بلادهم يحملون أفكاره. لكنها لم تجد صدى بين أهاليهم الذين لم تنضج بعد عقولهم كي تتقبلها. غير انها ظلت في نفوسها كالبدرة في باطن الأرض



[1] وفي ما يلي ما تجده باختصار عن التعريف به في موسوعة ويكيبيديا :
هو جون ويكليف (1328-1384)، لاهوتي ومترجم ومصلح مسيحي إنكليزي. عمل مستشاراً لاهوتياً لملك إنكلترا. هاجم سلطة البابا المطلقة، ومبدأ الاستحالة الجوهرية في الافخارستيا. أعظم إسهاماته كان ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الإنكليزية الدارجة. ثارت الكنيسة عليه بسبب ذلك ومنعت نشر الكتاب لاحقاً. آمن بأن سلطة الكتاب المقدس هي فوق كل سلطة أخرى. أدين بالهرطقة بعد موته، وأحرقت كتبه، بل وحتى عظامه أخرجت من القبر وأحرقت بأمر من البابا. تكمن أهمية ويكليف في أنه يعتبر مع جون هس أبرز المصلحين قبل الإصلاح البروتستانتي.

[2] HUM David, *L'HISTOIRE D'ANGLETERRE,* Furne & Cie, Paris, tome 2 p. 356

عهد الجمهورية الجديد.
تنتظر الغيث كي تنبث وتعطي ثمارها. وذلك هو ما حصل بالضبط مع الكاهن مارتن لوثر مؤسس مذهب البروتستانت[1].

وعن أفكار الكاهن *John Wyclif* الذي اشتغل أستاذا بجامعة *Oxford*، تشكلت حركة *Les Lollards* أي "المتهامسون" لأنهم وكانوا ينشرون أفكارهم بالهمس بين عموم الناس. وقد كانت هذه المرة حركة احتجاج اجتماعية وسياسية، وكان يتزعمها تلميذه الراهب *John Ball*. نشأت في البداية بجامعة *Oxford* بمبادرة من بعض الأساتذة وطلبتهم. وسرعان ما التحق بها ثلّة من الأكاديميين والحرفيين والتجار وحتى بعض كبار النبلاء الذين كانوا طامعين في نصيبهم من ممتلكات الكنيسة من بعد تجريدها منها. كانوا يحتجون على مجمل امتيازات كبار رجال الكنيسة وفئة النبلاء على حساب بقية فئات الشعب الإنكْليزي. كانت حركتهم تشبه إلى حد ما حركة العوام الرومان في بداية عهد الجمهورية ضد امتيازات فئة النبلاء البطريقيين. كانوا يرددون قول زعيمهم الراهب *John Ball* : "بأي حق يستضعفوننا أولئك الذين يتسمّون بالنبلاء والأسياد ؟ ومن أين يستمدون مشروعية امتلاكهم لذلك المقام ؟ ولماذا يتعاملون معنا كعبيد ؟ ما دمنا كلنا أبناء آدم وحواء فكيف يزعمون كونهم أفضل منا، اللهم بما امتازوا به عنا من بذخ وترف من جراء استغلالهم لسواعدنا ولعرق جبيننا ؟ ".

هكذا ظل الفكر التحرري متيقظا من أجل التخلص من قيود المذهب الكاثوليكي التي كانت في اعتقاد البرتستنت تكبل العقول وتبقيها مستأنسة بالاستبداد. فقد تمت ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات الدارجة سنة 1382. وبذلك أرادت حركة "المتهامسون" تمكين المؤمنين من الحق في الاتصال المباشر مع الكتاب كي يفهمه كل منهم بصفة حرة من دون المرور عبر تأويلات رجال الدين. وتم تقديم متلمس للبرلمان سنة 1395م من أجل إلغاء عدة تقاليد وطقوس دينية باعتبارها تجاوزات من الكنيسة الكاثوليكية. ومن بينها فرض عزوبة الرهبان، والاعتراف الكنسي *la confession*.

لكن الحركة، وكما كان متوقعا وبإيعاز من الكنيسة الكاثوليكية تعرضت لاحقا لاضطهاد الملك هنري الرابع سنة 1399. وأصدر القصر سنة 1401م مرسوم *comburendo haeretico*، ومعناه حرق المهرطقين. فتم إعدام بعض زعماء الحركة حرقا بتهمة الهرطقة[2]. ثم قامت الحركة بثورة سنة 1414م، وقضى عليها الملك هنري الخامس. إلا أنه بالرغم من اضطهاد وإعدام الكثير من زعمائها عبر الأجيال المتلاحقة ظلت الحركة حية ولا سيما بالأرياف. ومهدت لتقبل الشعب الإنكْليزي فيما بعد انفصال كنيسته القطرية عن كنيسة البابا في عهد الملك هنري الثامن. كما أسست القاعدة الفكرية لتقبل وانتشار المذهب البرتستنتي التحرري من بعد نشأته ونمائه بألمانيا وبسويسرا. لكن كما تقدم، جذور ذلك المذهب كانت كما رأيت إنكْليزية.

هكذا لم تجد تلك الحركة الدينية كبير معارضة في المطالبة بالحرية السياسية بين الشعوب الأنكْلوساكسونية بوسط وشمال أوروبا، حيث بقيت حية من بينها أعراف الحرية التي كانت عندها لما كانت قبائل وشعوبا تعيش على التّرحال من وراء حدود الإمبراطورية الرومانية. بخلاف الشعوب اللاتينية التي رزحت تحت نيْر استبداد الإمبراطورية ، فقد نشأت في ظلها ووفق مصالحها الاستبدادية المذاهب المستأنسة بالاستبداد والمساندة له. ولما سقط الشطر الغربي من الإمبراطورية ورثت منها تلك المذاهب الهيمنة على السلطة الروحية بجل بلدان أوربا، ولا سيما اللاتينية منها، وبنفس التصور للدين وللتدين الذي كان يخدم مصالح استبداد الإمبراطورية.

وبتحريض من الكنيسة الرومانية والكنيسة الإنكْليكانية ببريطانيا، لقي البروتستانت من القوى المعادية لمطالبها بالتحرر السياسي أشد أنواع الاضطهاد والتنكيل ولا سيما في ما سُمي في فرنسا بالحروب الدينية[3]. لكنها انتصرت واستوطنت بكثير من البلدان الأوروبية، وبالخصوص بدول شمال أوربا، بالإضافة للولايات المتحدة منذ

---

[1] Ibid. p. 358
[2] Ibid. p. 381
[3] يطلق اسم الحروب الدينية في أوروبا على سلسلة من المعارك التي حدثت في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي بعد ظهور حركة الإصلاح البروتستانتية. واستمرت بصورة متعاقبة لمدة مائة وواحد وثلاثين سنة ما بين عامي (1517 - 1648 م). جرت في سويسرا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وهولندا، وإنكْلترا، وسكوتلندا، وإيرلندا، والدنمارك.

عهد الجمهورية الجديد.

نشأة أوائل المستوطنات بها[1]. واستطاعت المساهمة بقوة في توسيع دائرة الحرية السياسية ببريطانيا نفسها كي تشمل كل المواطنين. كما كان اعتناق مذهب البروتستانت بالأقاليم السبع المتحدة بهولندا من أهم أسباب تحررها باستقلالها عن استبداد العرش الإسباني اللاتيني، من بعد حرب طاحنة بينهما في عهد الملك فيليب الثاني. من كل ذلك نستنتج أنه كان هناك تصوّران للدين وللتدين متعارضان بخصوص الحرية والاستبداد. كان هناك من جهة، دين الحق وهو دين كل الرسل والذي لا يسود ولا يزدهر سوى في بيئة الحرية، وكان يقابله من جهة أخرى تديّن الأتباع في بيئات الاستبداد.

حتى اليوم يشهد الواقع على تميز دول الشعوب البرتستنتية عن دول الشعوب الكاثوليكية بازدهار اقتصادها وبقدر أكبر وأمتن من الرخاء ومن الحرية. لاحظ ذلك المؤرخ الإنكْليزي *M. Makaulay* منذ منتصف القرن التاسع عشر، لما كتب يقول : "الأقاليم الأوروبية التي كانت الأكثر بهجة وخصوبة تقهقرت في ظل حكم الكنيسة الكاثوليكية إلى أسفل درجات الفقر والإذلال السياسي والسبات الفكري. في حين الأقاليم البرتستنتية التي كانت من قبلُ قاحلة ومتوحشة تحولت إلى حدائق غناء بفضل مهارات شعوبها وحيوية نشاطها الاقتصادي. وبذلك استطاعت الافتخار بلائحة طويلة من الرجال العظام الذين أنجبتهم في السياسة والفلسفة والأدب. ومن يقارن بين بوادي إيطاليا واسكتلندا بين الأمس واليوم سيلاحظ الآثار السلبية لهيمنة كنيسة البابا بروما على الأولى والآثار الإيجابية لانتشار الكنيسة البرتستنتية بالثانية. وإسبانيا الكاثوليكية تقهقرت إلى أسفل درجات الانحطاط. في حين هولندا التي كانت تحت حكم العرش الإسباني ازدهرت وأينعت منذ أن اعتنق شعبها المذهب البرتستنتي واستقلت بسبب ذلك عن اسبانيا. وبالرغم من صعوبات طبيعة أرضها المنخفضة، ارتقت إلى مرتبة ما وصلتها من قبلُ دولة صغيرة مثلها....

....كل هذه الأمثلة تدل على تفوق دول الشعوب البرتستنتية على دول الشعوب الكاثوليكية. وكل من يمرّ في ألمانيا من إمارة برتستنتية إلى أخرى كاثوليكية، وفي سويسرا من بلدة برتستنتية إلى أخرى كاثوليكية، وبأيرلندا من مقاطعة برتستنتية إلى أخرى كاثوليكية، سيلاحظ كل مرة أنه انتقل على نفس الأرض من حالة حضارية متفوقة إلى حالة حضارية متدنية. وستجد نفس القاعدة من وراء المحيط الأطلسي. شعب الولايات المتحدة البرتستنتي متفوق وبكثير عن الشعوب الكاثوليكية بالمكسيك وبالبيرو وبالبرازيل. شعب كندا السفلى الكاثوليكي ظل شبه متحجر في حين ظلت الشعوب البرتستنتية تغلي من حوله بالحيوية والنشاط. صحيح أن الفرنسيين أظهروا بلا شك قدرا كبيرا من الطاقة والذكاء استحقوا بهما لقب شعب عظيم، وذلك بالرغم من سوء توجيههما. لكن عند افتحاص هذا الاستثناء من قريب سنجده يؤكد القاعدة العامة. فلا يوجد بلد تضاءل فيه الاهتمام بالكنيسة الكاثوليكية مثل فرنسا"[2].

لكن المؤرخ أغفل شعوبا كاثوليكية أخرى شكلت نفس الاستثناء الذي يؤكد نفس القاعدة العامة ولنفس السبب. فكنيسة بابا الڤاتيكان كانت قد افتقدت عند عموم شعوب إيطاليا مصداقيتها ووقارها بسبب قربهم من فضائحها وصراعاتها الدموية مع حكامها على السلطة الزمنية، لما كانت لها إمارات بابوية وكانت تسعى لضم باقي الإمارات الإيطالية لسيادتها. جمهورية البندقية وجمهورية جنوا وجمهورية فلورنسا وغيرها كانت تضاهي في ازدهار اقتصادها وفي رخائها وفي بهائها العلمي والثقافي كل البلدان البرتستنتية. ففيها بدأ عصر النهضة الذي عم كل أوروبا. وذلك بفضل ضعف أو حتى غياب هيمنة كنيسة الڤاتيكان عليها، وكأنها كانت بذلك برتستنتية. فهذا هو واقع الحال الذي لا يزال يشهد حتى يومنا هذا على تفوق دول الشعوب البرتستنتية على عموم دول الشعوب الكاثوليكية. لكن ما تفسير ذلك ؟

يقول نفس المؤرخ أنه كان في إسبانيا بمدينة طليطلة ما يشبه البرلمان الإنكْليزي، وكان يُدعى كورتيس *Cortés*. وكان قويا. لكنه لم يصمد أمام قوة الملك شارل الخامس أو شارلكان (ت 1558)، لما صار له جيش نظامي بفضل ما صار له من كنوز من الذهب وغيره من النفائس الواردة عليه من المستوطنات الإسبانية بوسط وجنوب أمريكا. وكذلك كان حال دستور مملكة آرڭون *Aragon* بشمال إسبانيا مع إبنه الملك فليب الثاني (ت 1598). أما في فرنسا فقد كان هناك ما يسمى بمجلس الهيئات العامة *Etats Généraux*. ومثله مثل برلمان إنكْلترا كان يتشكل من ممثلين عن فئة النبلاء وعن أساقفة الكنيسة وعن التجمعات المهنية بالمدن. وكان قد أنشأه أحد الملوك سنة 1302م، في زمن كانت فيه الملكية الفرنسية في محنة مع نبلائها. وكان العرش الفرنسي مضطرا لجمع ذلك المجلس كل ما كان في حاجة لاستخلاص المزيد من الضرائب، أو كان تحت وطأة أزمة سياسية. وقد كان المجلس مؤسسة ضعيفة أصلا فانهار تماما في عهد الملك لويس الرابع عشر لما استقوى بجيش نظامي

[1] LABOULAYE op. cit.

[2] MAKAULAY Thomas Babington, HISTOIRE D'ANGLETERRE DEPUIS L'AVENEMENT DE JACQUES II, Charpentier, Paris, 1854, p. 54.

عهد الجمهورية الجديد.
وصار صاحب سلطة مطلقة بفضل ما تجمع له من الثروات في ظل وزيره الكاردينال مزران *Mazarin* من بعد الوزير الكاردنال ريشليوه *Richelieu* في عهد أبيه لويس الثالث عشر[1]. لكن نفس الأسباب لم تُسفر عن نفس النتائج بإنكْلترا. بل بالعكس من ذلك صار معها البرلمان بغرفتيه أقوى من ذي قبلK وظل الميثاق العظيم كما كان ساري المفعول مع مكاسب سياسية أخرى. لماذا ؟

يرجع الفضل في ذلك إلى الفرق بين المذهب الكاثوليكي الذي كان مهيمنا على الحياة السياسية بإسبانيا وfفرنسا والمذهب البرتستنتي الذي كان مهيمنا بإنكْلترا. فالملكية بالعالم اللاتيني الكاثوليكي وفي ظل كنيسة الڤاتيكان كانت تحكم بسلطة مطلقة وبالحق الإلهي. أما الملكية الإنكْليزية، مثلها مثل نظام الحكم بهولندا وبسويسرا، فقد ظلت تحكم بسلطة مقيدة بالقانون وبتفويض من الشعب في ظل الكنيسة البرتستنتية التي ظلت ولا تزال لا تعترف لا بالسلطة المطلقة ولا بالحكم بالحق الإلهي، بل فقط بسيادة القانون. لكن ما علاقة ذلك بالازدهار الاقتصادي ؟

الازدهار الاقتصادي في حاجة لاستثمار رؤوس الأموال. واستثمار رؤوس الأموال يحتاج لأكبر قدر من الأمن من المخاطر. والأمن من المخاطر تضمنه فقط البيئة السياسية التي يسود فيها القانون. وهي البيئة التي ظلت قائمة في دول الشعوب البرتستنتية التي لا تعترف لأحد لا بالحكم المطلق ولا بالحكم بالحق الإلهي، وإنما فقط بتفويض من الشعب. أما دول الشعوب الكاثوليكية فالسيادة فيها كانت للعرش صاحب السلطة المطلقة والحاكم بالحق الإلهي من فوق القانون. وهي البيئة السياسية الخاضعة لأهواء ومزاج صاحب العرش ومن حوله، والحافلة إذاً بالمخاطر بالنسبة لاستثمار رؤوس الأموال في المشاريع اعملاقة التي تحقق الازدهار الاقتصادي. الأمر الذي يفسر دوام تفوّق دول الشعوب البرتستنتية عليها.

وصحيح أن الشعوب الكاثوليكية تطورت بتطور العالم من حولها، ولم يعد لبابا الڤاتيكان فيها النفوذ الذي كان له على العروش ولا على الحكومات، ولم يعد هناك من حكم بسلطة مطلقة ولا بالحق الإلهي. ومع ذلك لا تزال آثار الفرق الذي ميز الشعوب البرتستنتية عن الشعوب اللاتينية الكاثوليكية قائمة. فمثل الدين بصفة عامة بالغرب المسيحي، لم يعد للمذهبين الكاثوليكي والبرتستنتي الأثر الذي كان لهما سابقا. لكنهما طبعا عبر الأجيال العقليات والقيم. فمثلا، بخلاف الشعوب التي أصلها كاثوليكي لا عيب في إظهار الثراء وفي الافتخار به عند الشعوب من أصل برتستنتي. وعلو مقام المرء عند الأولى يكمن في علو مركزه، فيُسأل عن منصبه. أما علو مقام المرء عند الثانية ففي وظيفته وفي عمله، فيُسأل عن إنجازاته. فلا يكفي البرتستنتي أن تقول له أنك مدير شركة كي تحظى عنده بالتقدير. بل فورا يسألك عن رقم معاملات شركتك وعن نصيبها في السوق وعن نسبة الأرباح فيها. ومن بعدها فقط يعطيك القيمة التي تستحقها عنده. والشعوب البرتستنتية لا تزال أسرع تطورا من الشعوب الكاثوليكية وأقل منها أزمات اجتماعية واقتصادية. والشعوب البرتستنتية سريعة التأقلم مع تطورات الظروف الاجتماعية والاقتصادية. بينما الشعوب الكاثوليكية غالبا ما تصطدم بها وترفضها وتكثر الاحتجاج على نتائجها، وتستغرق وقتا طويلا كي تستوعبها وتتلاءم معها. لكن المذهب البرتستنتي ما استقر بيسر بإنكْلترا. فقد ظل يعرف صعودا وانخفاضا إلى أن استقر فيها أخيرا.

أما بالشرق فنجد مثلا الدكتور محمد شحرور قد أفرد للفرق بين دين الرسل من جهة وتديّن الأتباع من جهة ثانية، كتابا تحت عنوان "الإسلام والإيمان : منظومة القيم". وقد وضّح ذلك الفرق باختصار شديد في جوابه على أحد تساؤلاته فيه، لما قال "إذا سأل سائل: فلماذا هذه المجلدات والأسفار في الطهارة والنجاسة، ومفسدات الوضوء والصوم، حتى اقتربنا فيها من الوسواس، رغم أنها بسيطة جاءت لابن العشر سنوات ؟ أقول: لقد ظهر الفقه بعد أن ترسخ الحكم الاستبدادي وغدا حقيقة قائمة. فلم يتدخل الفقه في شؤون السلطة، بل انصرف إلى التوسع في ما لا يهم السلطة. ومنه الاستفاضة والتوسع في فقه الشعائر، من وضوء وغسل وصلاة وصوم وحج. فذهبوا فيها مذهباً جعل من العسير معه تطبيقها والالتزام بها. علماً أن الالتزام بها لا يزيد من الحسنات، وعدم لزوم ما لا يلزم فيها لا يزيد من السيئات. ولو أنهم أفاضوا في شرح الإحسان بالعمل، كما أفاضوا فيما ضيع وقت الناس بأمور لا تفيدهم، لما سبقنا على سلم الحضارة أحد في الدنيا"[2].

---

[1] الصفحة 48 من نفس الكتاب
[2] الصفحة 346 من نفس الكتاب

عهد الجمهورية الجديد.

وأضاف الدكتور محمد شحرور يقول : "ونعود إلى ثالث أركان الإسلام، العمل الصالح، الذي أغفلته كتب الأصول، وأدبيات التراث، فلا هو عندها في أركان الإسلام، ولا هو عندها في أركان الإيمان"[1]. لذا حصل الإفراط في تضخيم فقه أداء الشعائر على حساب فقه الإحسان، في حين ما فُرضت الشعائر سوى لتعزيز الإحسان في العمل لصالح العباد، الذي هو عماد صحيح دين الرسل. فلا إسلام ولا إيمان من دون إحسان في العمل. اختلفت الشعائر من رسول لآخر. لكن، ما من شعيرة فرضت في دين الرسل إلا ومن ورائها غاية محددة ينتفع العبد بأدائها ويتعدّى نفعها إلى غيره من العباد وإلى صلاح حال البلاد.

والحرية التي هي البيئة الطبيعية لاحتضان ولازدهار صالح الأعمال التي هي عماد دين الرسل، كانت بروما الوثنية حرية فئويةً لا تشمل سوى النبلاء من دون غيرهم بسبب اعتقادهم الوثني الخرافي بأن أرواح آبائهم كانت هي الآلهة وأنها كانت آلهتهم من دون غيرهم. ثم صارت حرية قوميةً تشمل حتى العوام وكل الرومان، لكن من دون غيرهم من الأقوام الذين كانت تستضعفهم. والحرية بالبندقية المسيحية كانت كذلك حرية قومية. لأنها، كروما الوثنية وكما سترى، استبدت بغيرها من الأقوام. والحرية عند الخوارج المسلمين بالمشرق وعند البروتستانت المسيحيين بالغرب كانت حرية طائفية تشمل المؤمنين منهم من دون أتباع باقي الديانات، بدعوى أنهم كفار. بذلك، لمّا استقر المستوطنون البروتستانت بأمريكا الشمالية، أبادوا جزءا كبيرا من الأهالي الأصليين واستضعفوا الباقين واستوْردوا السود كعبيد من إفريقيا، بدعوى أنهم كفار وليست لهم روح مثل باقي البشر. واضطهدوا حتى من لحق بهم من المسيحيين الكاثوليك بدعوى أنهم مارقين. وبجنوب إفريقيا استضعفوا الأهالي الأصليين واستبدوا بهم بدعوى أنهم سود كذلك وليست لهم روح كباقي البشر. أما الحرية في دين الرسل، كحاضنة ضرورية لمطلق صالح الأعمال، فهي حرية إنسانية لا تستثني أي إنسان ولا أية فئة اجتماعية ولا أي قوم ولا أية طائفة دينية. بل لا تقبل باسترقاق أي إنسان.

وبالرجوع لتاريخ الحرية بالبندقية، فالدوقان اللذان تنازلا عن خدمة البلاد والعباد من أجل التفرغ للتأمل والابتهال، كانا ممن غلب عندهم التصور للتدين الذي كان سائدا ببيئات الاستبداد. فلا عجب إذاً من ذلك الراهب الفرنسي الذي كلّف نفسه أو كلفه غيره بفرنسا كي يُبعد ذلك الدوق الورع عن ممارسة السياسة بسدة الحكم، وبالتفرغ للابتهال وللتهجد بديْر من أديرة فرنسا. لأنه بحسب ذاك النوع من التدين ما كان يليق برجل ورع مثل ذلك الدوق أن يشتغل بالسياسة بالبندقية وينفع البلاد والعباد فيفضح بصلاحه فساد من يشتغل بالسياسة في باقي بيئات الاستبداد.

إذا ما استثنينا ذلك الأثر السلبي العارض على الحرية بالبندقية، فما كان للدين ولا للتدين عليها من أثر لا إيجابي ولا سلبي. صحيح أن كبار الكهنة البندقيين التابعين للكنيسة الرومانية كان لهم، باسم الحرية، نصيبهم من الحق في انتخاب الدوقات [جمع دوق]، لكن وفق المصالح الاقتصادية الرأسمالية التي كانت هي عصب الحياة بالبندقية. وقد كانت الحرية هي الأكسجين الذي يتنفسه ذلك النوع من الاقتصاد، فيموت من دونها وتموت معه جمهورية البندقية.

وما أن تولى الدوق الجديد مهامه حتى أصيب بمرض كاد أن يودي بحياته. فنذر لله اعتزال السياسة كذلك إن هو شفي منه. وما دامت ولايته أكثر من سنة واحدة حتى شُفي من مرضه وتنازل عن منصبه، كما وعد بذلك ربه، وذهب هو كذلك ليتفرغ للتهجد وللابتهال بديْر من أديرة البندقية سنة 979م. ومع خلفه *Tribuno Memmo* ستظهر من جديد اضطرابات بالعاصمة كادت أن تودي باستقلال الجمهورية وبالحرية معها. ولما انتهت الأزمة حُمّل الدوق وزرها. وخوفا من الفتك به تنازل هو كذلك عن كرسي رئاسة البندقية سنة 991م، وهرع بدوره لديْر كي يتم فيه ما تبقى من العمر في الابتهال والتهجد. ومن بعده سيأتي من سيُحصن الحرية بصفة نهائية من آفتي الفوضى والاستبداد، ويجعل البندقية تتفرغ للتوسع في الأرض من أجل إشباع جشع ونهم اقتصادها الرأسمالي، ولو على حساب باقي شعوب العالم الوضيعة من حولها والتي كانت بطبيعتها ترزح تحت نيْر الاستبداد المحلي أو الأجنبي. والتفاصيل في الفصل التالي والأخير.

[1] الصفحة 60 من نفس الكتاب

عهد الجمهورية الجديد.

دروس وعبر من قصة الحرية بجمهورية البندقية

مع ضعف الدوق *Memmo Tribuno*، وفي غياب قانون صارم يحمي الجمهورية من الاضطرابات الداخلية كادت البندقية أن تفقد استقلالها وتنطفئ معها شعلة الحرية التي كانت في ذلك العصر مثلها مثل النجمة الوحيدة المضيئة واللامعة في سماء ليلة مظلمة. حصلت فوضى عارمة في العاصمة، لا داعي لذكر تفاصيلها، سوى أن إحدى الفصائل المتناحرة لما انهزمت، لجأت لإمبراطور الغرب أوتو الثاني بألمانيا وحرضته على احتلال الجمهورية بمساعدتها. فأصيبت البندقية في مقتل مرة أخرى لما ضُرب عليها حصار شديد، لم يشلّ فقط تجارتها مع الخارج بل خنق شرايين استيرادها لحاجياتها الضرورية. وكادت أن تستسلم وينتهي تاريخ استقلالها ومعه قصة حريتها، لولا أن مات الإمبراطور فجأة. وبموته انتهت الأزمة. فبما أن الحرب والسلم كانت في الإمبراطورية بيد المستبد من دون غيره، توقف الحصار على الجمهورية بموته. وكأن يد القدر استخدمت طبيعة الاستبداد نلك لإنقاذ الحرية بجمهورية البندقية.

وحمّل البندقيون وزر تلك الأزمة للدوق *Memmo Tribuno*. فخشي على حياته من غضبهم وتنازل عن كرسي رئاسة البندقية ثم صار على درب من سبقه، لما لجأ لأحد الأديرة كي يقضي فيه ما تبقى من حياته في العبادة، وكأن هذا التصرف الغريب أصبح عادة بالبندقية. فصار لا بد للبندقيين من انتخاب دوق جديد حازم كي يتخذ إجراء صارما يمنع بصفة نهائية تكرار الاضطرابات التي كادت أن تودي باستقلالهم وبحريتهم. واختاروا وأحسنوا فعلا الاختيار. قال في ذلك المؤرخ دارو : "لم يسبق للبندقيين أن كان اختيارهم مبررا بنجاحات أكبر وأنفع للجمهورية مثل اختيارهم للدوق *Pierre Urseolo* الثاني سنة 991م. وهو ابن الدوق الذي أغراه راهب فرنسي باعتزال السياسة من أجل التفرغ للابتهال والتهجد. وما أن تربع على كرسي رئاسة البندقية حتى استكانت الفصائل التي تعودت على إحداث الفوضى خلال الاجتماعات والمداولات بالمجلس الكبير وعلى تخضيب شوارع العاصمة وقصرها بالدماء. فوضع الدوق الجديد حدا لكل ذلك بسنّ قانون يجرّم كل عنف في التجمعات العامة ويعاقب عليه بغرامة مالية باهظة أو بالإعدام للمذنب العاجز عن أدائها"[1].

ومنذ ذلك التاريخ ظل ذلك القانون الصارم هو السور المنيع الواقي للحرية بالبندقية. بل ظل يرمى من أعلاه بسهامه القاتلة بالحق وحتى بالباطل، مع الشطط في التعذيب أثناء التحقيق، كل من اقترب منه، ومهما علا شأنه. فلحق نصيب منها أكثر من دوق. حتى صارت للحرية بالبندقية قدسية مثل قدسية القديس ماركوس دفين العاصمة. وبفضل مزايا ذلك القانون تفرّغ الدوق الجديد والبندقيون من ورائه لتعزيز نشاطهم الاقتصادي مع التوسع في العالم من حولهم. فقال في ذلك المؤرخ دارو : " الدوق *Pierre Urseolo* الثاني كرجل دولة ومحارب ماهر تكفل بتنمية وبازدهار تجارة البندقية. عقد اتفاقيات مع كل دول إيطاليا تضمن امتيازات لسفن وسلع البندقيين. واستأجر موانئ صغيرة على شواطئ بحر الأدريتيك. واتفق مع بعض الأمراء على قبض رسوم جمارك إمارتهم بالتّضمين *affermage*[2]. وحصل من بيزنطا على إعفاءات ضريبية لصالح البندقيين بكل أراضيها وموانئها. كما حصل لهم على امتيازات من الفاطميين بمصر وبالشام"[3].

وبخصوص كل ما تقدم من تاريخ البندقية، يقول المؤرخ دارو : "قد مرت خمسة قرون على لجوء أوائل المهاجرين من شمال إيطاليا للاستيطان بجزر الأرخبيل، هربا من جحيم هجوم شعوب الشمال. ومرت ثلاثة قرون على نشأة دولة البندقية بنشأة مؤسسة الدوق سنة 697م. واهتم شعبها خلالها بتشييد مدنه وبتوسيع تجارته. وجل حروبه فيها كانت دفاعية. وبالرغم من وعيه بقوته العسكرية لم يقم بأية حرب عدوانية، سوى تلك التي حصلت ضد الصرزان المسلمين بطلب من بيزنطا وإمارات إيطالية، مع عقيدة تلك العصور التي كانت لا تعتبر الصرزان مشمولين بضوابط القانون العام، بدعوى أنهم كفار. وتشكلت من شعب البندقية أمة تكاد تضاهي بقوتها وثرائها الإمبراطوريتين الغربية والشرقية، حتى صارت لبعض كبريات أسرها مصاهرة مع الملوك. وما تعدت حدود البندقية يوما محيط الأرخبيل. لكن من بعد سنّ ذلك القانون الحامي للحرية واستقرار الوضع الداخلي بالبندقية لم تعد حدود الأرخبيل تكفي لإشباع جشع ونهم تجارتها. فبدأ معه عهد جديد. التجارة التي بطبيعتها تشجع دائما على المغامرة بحثا عن مصادر جديدة للثروة ليست بمدرسة الاعتدال. والنجاحات تُذكي الشراهة والطمع والحسد ونزوات الهيمنة. والتجارة البحرية بالبندقية كانت في حاجة لموانئ كي تأوي سفنها، وللسلطة حيث تشتري البضائع وللامتيازات حيث تبيعها ولأمن الملاحة بالبحار. كل ذلك من

---

[1] DARU op. cit. pp. 102-103

[2] تدفع البندقية للأمير مبلغا ماليا في مقابل استخلاصها لجميع رسوم جمارك الإمارة لمدة معينة.

[3] ويخطئ المؤرخ لما يَخلط بين دولة الفاطميين (909-1171) وسلطنة المماليك (1250-1517) بمصر والشام.

عهد الجمهورية الجديد.
دون منافسة. وهذه العقلية تشبه تلك التي تحرك الغزاة. وقد أعطت البندقية خير مثال على ذلك خلال القرون الثمانية الباقية من عمرها"[1].

لكن الذي يهمنا نحن من تاريخها هو دائما قصة الحرية بها. وفي تقديرنا، قد كان فيما تقدم ما يكفينا منها لنستفيد منه. وإن كنت ممن تفتحت شهيتهم للمزيد فنحليك على كتب المؤرخين الذين اعتمدناها في تتبعنا لقصة الحرية بهذه الجمهورية. وعلى حد علمنا ليس لها مع الأسف الشديد مثيل باللغة العربية. أما تبقى من تاريخ البندقية فيدور حول تحول نظام الحكم فيها، وبشكل واضح، من ديمقراطية إلى أرستقراطية (حكم النبلاء) كما كانت عليه المملكة ثم الجمهورية الرومانية في بداياتها. لكن ذلك لم يغيّر شيئا بالنسبة لجوهر الحرية بالبندقية. لقد كانت منذ البدء عمليا ديمقراطية على الصعيد المحلي وأرستقراطية على الصعيد الوطني. ولعل ذاك كان ولا يزال شأن كل الديمقراطيات حتى اليوم. فغالبا ما يحكمها على الصعيدين المحلي والوطني نبلاء العصر الحديث من السياسيين المحترفين بمعية من وراءهم من أباطرة المال والأعمال والإعلام. لكن دائما ومبدئيا وبقدر لا يستهان به بتفويض حر من الشعب.

كان بودنا أن نتركك مع ما استستنتجه أنت بنفسك من دروس ثقافية وعبر سياسية من قصة الحرية بالبندقية. لكن كما رأيت مع المؤرخ تيت ليف في الكتاب الأول ومنذ ألفي سنة، ثم مع ثلة المؤرخين في هذا الكتاب في بدايات القرن التاسع عشر، رأيتهم لا يتوانون عن الإدلاء لقرائهم من عموم الناس بآرائهم في الأحداث وبالدروس والعبر التي استنتجوها هم منها، وإلا صارت كتبهم جافة لا فائدة ترجى من قراءتها. وارتأينا السير على منوالهم كي ندلي لك بما استنتجناه نحن من جهتنا من دروس وعبر بالنظر لحالنا في هذا العصر من بين الأمم. قد لا تتفق معها وقد تجدها أحيانا مستفزة من غير قصد منا ونعتذر لك مسبقا عن ذلك في حال ما حصل. ندلي بها على أن تستأنس بها وتخرج أنت بما يحلو لك من دروس ثقافية وعبر سياسية تراها صالحة لحالنا في هذا العصر.

فما الذي عسانا أن نستفيده مما تقدم من قصة الحرية بالبندقية علاوة على قصتها بروما العتيقة في الكتاب الأول من هذه السلسلة ؟ كي تدرك ذلك، في تقديرنا، نذكرك بالنص الوارد في مقدمة كتاب "الحاضرة العتيقة" بخصوص آثار تدريس تاريخ الشعوب الحرة على الفكر السياسي بفرنسا عند الأجيال الناشئة فيها منذ بدايات القرن التاسع عشر. تأمله في قوله : "نظامنا التعليمي الذي يجعلنا نعيش منذ الصغر ما بين اليونانيين والرومان، يعوّدنا على مقارنتهم دائما بنا، وعلى الحكم على تاريخهم من خلال تاريخنا، وعلى تفسير ثوراتنا بثوراتهم. وما ورثناه منهم وما تركوه لنا يجعلنا نعتقد أننا نشبههم. ويصعب علينا تصورهم كشعوب غريبة عنا. ونكاد نرى دائما أنفسنا فيهم"[2]. لكن مع ما تلى هذا النص في نفس الكتاب ندرك جيدا أن المؤرخ غير متفق مع تلك النتيجة لأسباب سياسية تخصه.

ولما تعلم أن قصص الحرية باليونان وبروما العتيقة شبيهة بقصتها بالبندقية، لا يسعك إلا أن تقول نِعْم التعليم الذي اعتُمد بفرنسا من بعد الثورة. لأن تدريس تاريخ اليونان والرومان حبب قيمة نعمة الحرية للفرنسيين منذ الصغر وبغضهم في الاستبداد والفساد، ولا سيما لما كانوا لا يزالون يعانون من ارتدادات ثورة 1789م. وستقول ليته كان لنا في ماضينا تاريخ حرية شبيه بتاريخ اليونان والرومان ما دُمنا لا نزال نُصرّ على حشر عقول أبنائنا بناتنا في تدريس تاريخ أسلافنا من دون غيرهم. في حين، تدريس تاريخ الحرية بالغرب من شأنه أن يمكن النشء من التمييز بين نعمة الحرية ونقمة الاستبداد. وسيقتنع بأن صحيح الدين هو مع الحرية كفضيلة وليس أبدا مع الاستبداد كرذيلة. بل سيقتنع بأنه ضد الاستبداد حيثما كان ومن أي مستبد كان، مسلما أو غير مسلم. وسيعرف أن نعمة الحرية ببلد صغير مثل البندقية المسيحية أو الحاضرة الرومانية الوثنية كانت، وبمعيار قيم صحيح الدين النبيلة، خير وأفضل بكثير من نقمة الاستبداد بأية إمبراطورية مهما كانت شاسعة وامتدت من تخوم الصين إلى الأندلس، ولو كانت مسلمة.

وذلك ما توصلت إليه النخب الفرنسية ما قبل الثورة، بالانكباب على دراسة تاريخ الحرية في العصور العتيقة وبالبندقية وببريطانيا وبغيرهما من حولهم حينها منذ بداية العصر الوسيط. ولما تمكنوا من الحكم من بعد

---

[1] DARU op. cit. pp. 103-104
[2] DE COULANGES op. cit. p. 7

عهد الجمهورية الجديد.
الثورة عملوا على التعريف بها قرروا تدريسها للتلاميذ وللطلاب حتى يتشبعوا بها ويعشقوها ويتبنوها، فصارت الأجيال اللاحقة تربة خصبة لاستنباتها بالبلاد من بعد استبداد طال أسلافهم أمدا طويلا وبلغ ذروته في عهد الملك لويز الرابع عشر، في الوقت الذي كانت عدة شعوب من حولهم تنعم بالحرية.

ومن أجل تيسير عقد الزواج بين الشعب الفرنسي من جهة وقيمة الحرية من جهة ثانية أُلفت، طيلة القرن التاسع عشر، كتب عديدة في قصص الحرية بباقي دول الغرب. وكان من بينها كتاب التاريخ السياسي للولايات المتحدة للمؤرخ الفرنسي ***Édouard Laboulaye***، وهو الذي اعتمدنا كمرجع لتتبع قصة الحرية في ذلك البلد في الكتاب الرابع من هذه السلسلة. ولجعل قرّائه يميّزون بين نعمة الحرية ونقمة الاستبداد الذي لم يعرفوا غيره، بدأ لابولاي في مقدمة كتابه باستهجان كل من كانوا لا يزالون في عصره يفتخرون بعظمة وهيبة يليوز قيصر الإمبراطورية الرومانية، لجهلهم بنقمة الاستبداد التي طبعت نظام حكمه وحكم من جاؤوا من بعده. استهجنهم لما قال في حقهم بحسرة في القلب أنهم لا يزالون يُكنون كل التقدير للغزاة الذين خضبوا الأرض بالدماء وداسوا على الحرية بأقدامهم. فكانوا بذلك مثلهم مثل غيرهم من الأمم الوضيعة التي كانت لا تزال تفتخر بالإمبراطوريات التي عاش تحت نيرها أسلافهم. بل ومنهم مَن مِن شدة الانبهار بها تجدهم يحنون لإعادة إنتاجها من جديد متوهمين بذلك استعادة مجد مفقود، فيسقطون في مصائب التطرف والإرهاب من أجل إعادة إحياء استبداد يجهلون أنه كان أشد ظلما وظلمة على أسلافهم مما يودون استبداله به في حاضرهم.

ففي مقابل القيصر الروماني تجد المؤرخ ***Laboulaye*** يُشيد لقُرّائه بجورج واشنطن زعيم الحرية واستقلال وطنه الولايات المتحدة عن هيمنة واستبداد بريطانيا الأم. وقد كان واشنطن زعيما بتفويض حر من شعبه. وتجد الكاتب يستخف بقيصر الرومان الذي حيكت من حوله قصص كانت تبهر الناس لدرجة جعلتهم يتسامحون مع جرائمه وينحنون أمام عظيم خطاياه. ولو عرفوا ما امتاز به عنه جورج واشنطن خدمة للحرية لخجلوا من انبهارهم ببطل الرومان الذي أوأدها. فكل من الرجلين، ما أن صار في طريقه ما خرج منها أبدا، وما تراجع فيها. أراد القيصر فرض إرادته على العالم مع حذف مجرد ذكر كلمة الحرية فيه. ولم يجد ما يمنعه من ذلك. وقد سفك دماء مئات الآلاف من البشر من أجل بلوغ غايته. بينما أراد جورج واشنطن، وبتفويض من شعبه، الدفاع عن حريته وترسيخها في وطنه ضد بريطانيا الأم التي ظلت تُصر على اعتبار الإنگليز مستوطني شمال أمريكا مجرد رعايا من دون تمثيلية ببرلمانها. وما استطاع شيء أن يثنيه عن نضاله بدعم من شعبه. تحدى كل الصعاب وحتى مخاطر حبل المشنقة من أجل استقلال وطنه عن بريطانيا. ومع اشتداد الأزمة خوّله الشعب كل الصلاحيات لشدة ثقته فيه. لكنه كديكتاتور وبتفويض من الأمة، ما كان له من همّ يدود عنه سوى الحرية وما كان له من حب سوى حبها.

وكل من القيصر وواشنطن، نجح في بلوغ مسعاه، وأنشأ إمبراطوريته. غير أن الاستبداد الذي أقامه القيصر جمع به كل السلطات بين يديه. والإمبراطورية التي أنشأها بين يوم وليلة جرّت على العالم خمس قرون من الانحطاط الذي لا يقاوم. هلك المجتمع الروماني ببيروقراطيتها التي لا تبرع فيها سوى الأنظمة المستبدة. أما جورج واشنطن، مع شعبه من ورائه، فقد أقام جمهورية اتسمت بالحكمة والاعتدال. وفقط من بعد خمسين سنة، وبفضل نعمة الحرية صارت تلك الجمهورية السعيدة إمبراطورية قائمة. لكنها ما قامت على الغزو الظالم كدأب باقي الإمبراطوريات. بل على السلم وعلى صالح الأعمال داخل حدودها. إمبراطورية، قال في حقها المؤرخ ***Laboulaye*** : "ستكون قبل نهاية القرن [قرنه، التاسع عشر] أعظم وأكبر دولة بالعالم المتحضر. وما لم يزيغ الخلف عن قناعات الآباء المؤسسين ستقدم إمبراطوريتهم للبشرية مشهد جمهورية من مائة مليون نسمة، أغنى وأكثر لمعانا من كل ملكيات القارة العجوز. وحسبكم في ذلك الفرق الشاسع بينها وبين أقاليم الإمبراطورية الإسبانية بوسط وجنوب أمريكا التي كانت امتدادا للاستبداد بالوطن الأم. لذا وبالرغم من بريق عبقريته، ترك القيصر في نفوس عشاق الحرية اسما قبيحا. ترك إسما يعني الاستبداد المقيت. في حين لم يترك واشنطن في نفوسهم اسمه بوصفه مجرد منشئ لإمبراطورية، بل اسم من فتح للبشرية عهدا جديدا في التاريخ، لما هزم مشروع استبداد القيصر، ووضع حدا للطلاق الذي أحدثه بطل الرومان في الأرض بين البشر والحرية، لما صالح واشنطن وشعبه العالم معها"[1].

---

[1] LABOULAYE op. cit. p. 12

عهد الجمهورية الجديد.

وكل هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ولا الجمهورية الرومانية ولا جمهورية البندقية، كانت جنات على الأرض. لقد كان فيها الفقر والبؤس ، بل حتى الفساد ولا سيما العنصرية البشعة. لكن الفقر مع الأمن من الخوف في بيئة الحرية هو أقل حدة من الفقر والبؤس مع الخوف على الحرمات في بيئة الاستبداد. والفساد الفاحش والمتبجح ببيئة الاستبداد هو أقل حدة وبكثير من الفساد المستتر والخائف من الافتضاح ومن المحاكمة ببيئة الحرية. كما أن الحرية لتلك الدول لم تكن كما يجب شاملة لكل الناس. بل كانت إما فئوية أو قومية أو طائفية. لكنها كانت موجودة فيها وقابلة للاتساع وللارتقاء كي تشمل بالتدرج وبالتدافع باقي الناس بالداخل وبالخارج. فمن كان فقط في القرن الماضي يتصور أن رئيس الولايات المتحدة سيكون من الملونين ومن أصول إفريقية. ومع ذلك ستبقى بيئة الحرية جنة على الأرض بالمقارنة مع بيئة الاستبداد. وحسبك في ذلك الوجهات التي تتخذها حتى اليوم الهجرات الشرعية وغير الشرعية.

فلا فخر ولا مجد إذاً في أية إمبراطورية كانت تستضعف الشعوب وتستبيح كل حرماتها، مهما كان الدين الذي كانت تدعي أنها تتدين به. بالتعريف بتاريخ الشعوب الحرة ولا سيما بتدريسه، ومن منطلق تعاليم صحيح الدين، ستقتنع الأجيال الصاعدة بأن الشرّ كل الشر في مجرد التفكير في الحنين لإعادة إنتاج مثل تلك الإمبراطوريات من جديد. والخير كل الخير في تبني وعشق الحرية كما عرفتها الشعوب الحرة. وبالتمييز بين الحضارة الثقافية والحضارة السياسية سيفتخرون، في الوقت نفسه، بأمجاد أسلافهم العلمية والأدبية والفنية والعمرانية، لكن من دون أن يُشمتوا أبدا في ظلم وظلمات الإمبراطوريات التي كانت يحكمهم. هكذا من شأن التعريف بتاريخ الشعوب الحرة في تدريه أن يحد من مظاهر التطرف والإرهاب ويجفف المنابع التي يتغذى منها والواردة بالأساس في أخبار الإخباريين والقصاصين المنبهرين بالإمبراطوريات التي حكمتهم.

وما خلى قوم من قوى تجد مصالحها في الاستبداد وتخشى الحرية وتخشى تدريس تاريخها للنشء. وحسبك في ذلك اليمين المتطرف بدول الغرب. ومثل تلك القوى في كل مكان مخطئة. لأن الحرية كما رأيتها بالبندقية ما سوّت أبدا الشعب من الأسفل وجعلته كله فقراء، ولا سوته من الأعلى وجعلته كله أغنياء. إلا أن الأغنياء فيها ازدادوا غنى وغالبا بالحق وليس بالفساد كما هو الحال ببيئة الاستبداد. والطبقة الفقيرة لم تنعدم مع سيادة الحرية، لكن دائرتها كانت تتقلص في مقابل توسُّع دائرة الطبقة المتوسطة، وذلك بفضل اقتصاد رأسمالي مزدهر. كما لم تخلو يوما الشعوب الحرة بطبيعتها البشرية لا من الفساد ولا من الظلم، لكنهما كانا فيها مستترين وأقل حجما وتبجحا وبكثير مما هما عليه ببيئة الاستبداد، حيث يكونان فاحشين وسافرين ومتبجحين مع العزة بالإثم.

والاستبداد وحده هو الذي غالبا ما يقوم على أساس "خاسر- رابح". أما في البيئة الحرة فجل العلاقات قائمة مبدئيا وعمليا وغالبا على منطق "رابح-رابح" بالنسبة لكل فئات المجتمع. والواقع المعيش بالعالم الحديث خير دليل على ذلك. أما بخصوص قيمة الإنسان الاعتبارية في العالم فالشخص البسيط المنتمي لشعب حر له قيمة اعتبارية أكبر وبكثير من قيمة أي شخص صاحب اعتبار متميز في بيئته الاستبدادية. لذا نجد اليوم القيمة الاعتبارية للمواطن الإسباني مثلا، وهو ينتمي اليوم لشعب ينعم باستقرار الحرية ببلده، هي أعلى من قيمته لما كان شعبه يقع تحت نير الاستبداد. كذلك بالنسبة للبرتغالي واليوناني منذ أن صارت بلدانهم تنعم بالحرية في منتصف القرن الماضي. وهكذا لما تصبح الحرية قضية أمة وليست مجرد مشروع نخبة تجد فيها الأرض لاستنباتها فتمكن من القدم والرخاء والازدهار لما تصبح بفضلها الرقابة على تدبير الشأن أيسر وأكثر فعالية نجاعة، وتحصين الشباب من آفتي التطرف والإرهاب.

إن كنت قد بدأت هذه السلسلة بقراءة أول كتبها تكون أدركت أنك لم تُشمت بتتبع قصة الحرية بهدا الكتاب الثاني. لمست بلا شك الفرق بين القصتين وفهمت أن الاطلاع على أي منهما لا يغني عن الاطلاع عن الأخرى. ولما تطلع بحول الله على باقي قصص الحرية في الكتابين الباقيين ستتأكد من أن كل منها لها نكهتها الخاصة بها، ولها حلاوتها التي تتميز بها عن غيرها. في الكتاب التالي سنتتبع قصتها بأنكْلترا. وستكتشف كيف وجد شعبها في ظلمات نظام حكم الإقطاع تربة خصبة لاستنباتها. خرجت أخيرا الحرية بهية من رحم الإقطاع مع الثورة المجيدة سنة 1689 م. رأت النور أخيرا وإن دام المخاض العسير أربعة قرون من الزمن مدا وجزرا منذ سنة 1225 م. وحتى لا تشمت في تتبع قصتها نرحب بك وندعوك لرحلة شيقة في الزمن مع ثلة من المؤرخين الذين لن يسعك إلا

عهد الجمهورية الجديد.

أن تجد فيهم خير مرشد سياحي في بلدهم وبين أسلافهم حتى موعد الثورة المجيدة التي لمع فيها نور الحرية الذي لا يزال يضيئ سماء بريطانيا العظمى حتى يومنا هذا. تلك الحرية التي أنجبت بنتا لا تقل عنها بهاء بالولايات المتحدة الأمريكية والتي سنتتبع إن شاء الله قصتها في الكتاب الرابع والأخير من هذه السلسلة.

أهم المراجع المعتمدة

- DARU Pierre, *HISTOIRE DE LA REPUBLIQUE DE VENISE, Firmin Didot, Paris, 1821*
- GALIBERT Léon, *HISTOIRE DE LA REPUBLIQUE DE VENISE, Firmin Didot, Paris, 1817*
- LABAUME Eugène. *HISTOIRE ABREGEE DE LA REPUBLIQUE DE VENISE, Favre & Le Normant, Paris, 1811*
- SIMONDE DE SISMONDI Jean Charles Leonard, *HISTOIRE DES RÉPUBLIQUES ITALIENNES DU MOYEN ÂGE, Furne et C^e, Paris 1840*

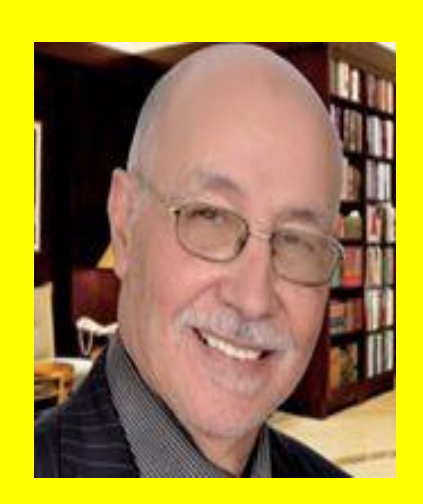
قد تستغرب من قدم هذه المراجع المعتمدة. إلا أن أبحاث المؤلفات الحديثة ستجدها من جهة ذات طابع مجهري، من حيث تتناول مواضيع بعينها من تاريخ البندقية لا علاقة لها بقصة الحرية التي تهمنا. ومن جهة ثانية الحرية لم تعد اليوم موضوع اهتمام المؤرخين بالغرب كما كانت عند نظرائهم في بدايات القرن التاسع عشر بالنسبة لشعوبهم الحديثة العهد بها آنذاك. لكنها لا تزال تهم العديد من باقي شعوب العالم، كعالمنا الذي لا يزال يتلمس طريقه إليها. وأحداث 2011 وما تلاها من اضطرابات وحروب ومآسي ودمار تدل على أن الحرية عندنا ليست بعدُ بما يكفي قضية أمة، ولا تزال مجرد قضية نخبة. فلا زالت لنا في تلك المراجع القديمة دروس وعبر بقدر ما كان فيها من دروس للشعوب حديثة العهد بالحرية بالغرب في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

كتاب قصة الحرية بجمهورية البندقية هو الثاني من سلسلة أربعة كتب، ألفناها وننشرها تحت عنوان "من قصص الحرية في تاريخ البشرية". الأول هو كتاب قصتها بروما العتيقة، ثم كتاب قصتها بالمملكة الإنكليزية، وأخيرا كتاب قصتها بالولايات المتحدة الأمريكية. وللحرية قصص في تاريخ شعوب وبلدان أخرى، نترك لك أيها القارئ الكريم فسحة البحث عنها ومتعة اكتشافها للاستفادة من الاطلاع عليها، من بعد تعرفك على قصصها في سلسلة كتبنا الأربعة.

إن كنت قد شرفتنا بقراءتك للكتاب الأول تكون قد أدركت المقصود من الحرية في هذه السلسة كما تكون قد علمت إذا ما كانت لها قصص في تاريخ أسلافك أم لا. وذلك هو بالذات المقصود من تأليف ونشر تلك الكتب الأربعة. وقد تتساءل عن الفائدة من الاطلاع على قصتها في جمهورية البندقية وفي غيرها من بعد معرفة قصتها بروما العتيقة. معك حق في ذلك. والجواب يكمن في كون الحرية كما أدركت المقصود منها، لها قصص مختلفة من مكان لآخر ومن زمان لآخر. قصصها كبصمات الأصابع، تتشابه لكنها مختلفة عن بعضها البعض. جوهرها واحد لكن أشكالها وظروف نشأتها مختلفة. كما علمت ذلك من قصتها في الكتاب الأول، فمن أسباب نشأتها ونمائها ما هو من فعل البشر ومنه ما هو من فعل القدر الذي لا دخل فيه للبشر، سوى أنه بمقدوره دفع قدر بقدر متى ما فطن لذلك واستطاع إليه سبيلا. ولعلك تتساءل عن شكلها في جمهورية البندقية وعن ما كان في قصتها هناك من نصيب للبشر في نشأتها وفي نمائها وعن النصيب الذي كان فيه للقدر. هنا تكمن الفائدة من قصتها بجمهورية البندقية وبغيرها.

أما إذا كنت ممن بدؤوا قراءة السلسلة انطلاقا من هذا الكتاب، فلا بأس في ذلك. كما علمت مما سبق، جوهر الحرية واحد لكن لها أشكال وظروف نشأة ونماء مختلفة من مكان لآخر ومن زمان لآخر. فليس من الضروري قراءة السلسلة انطلاقا من الكتاب الأول. ثم قد تتساءل وبحق، عن المقصود بالحرية في تلك القصص. كما ستتساءل وبحق دائما، عما إذا ما كانت لها قصص في تاريخ أسلافك أم لا. يسرنا ذلك كثيرا، لأنه المقصود بالذات من تأليف ونشر تلك الكتب الأربعة. ونفضل أن لا نجيبك عليها، لأنه مهما اجتهدنا لن نوفي تلك الأجوبة حقها مثل ما توفيه قراءة أي من كتبنا الأربعة. نخشى من ذلك خذلانها وظلمها. لكن لن نكتفي هنا بترجمة ما جاء في كتب المؤرخين. بل سنرافقك معهم في تلك الرحلة الشيقة في الزمن إلى جمهورية البندقية التي دامت بفضل الحرية قوية ومستقرة مدة إحدى عشر قرنا من الزمن. تقرأ الكتاب ونحن برفقتك نتصور ونخمن أنك تضع تساؤلات حول الأحداث التي ستكتشفها. ولا يسعنا إلا أن ندلي لك بتعليقاتنا عليها. قد لا تتفق معها لكنك تستأنس بها كي تشكل آراءك الخاصة بك.

والذي ينبغي، في تقديرنا، أن يحظى بكبير اهتمامك كعربي ومسلم من بين عموم القراء هو قصة الحرية في تاريخ جمهورية البندقية. ذلك ما حاولنا التركيز عليه في تعليقاتنا على الأحداث المستوحاة من تعليقات المؤرخين الذين اعتمدنا على كتبهم، ونحن برفقتك في تلك الرحلة السياحية غبر الزمن بالبندقية القديمة منذ نشأتها ووسط الأجيال الأولى من شعبها. نتمنى لك معنا سفرا ممتعا ومفيدا تكسر به متى ما شئت رتابة الحياة اليومية وتستريح به من متاعبها. فهيا بنا مع قصة الحرية بجمهورية البندقية مع ثلة من المؤرخين الذين يعودون للحياة مع عدة أجيال من البندقيين من أجلك.



ذ. المصطفى حميمو

حاصل على الإجازة في الاقتصاد
والماستر في إدارة الأعمال
من جامعة ليبج ببلجيكا

وعلى دبلوم الدراسات الجامعية العامة
مسلك الدراسات الإسلامية
من كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بعين الشق بالدار البيضاء

من تأليفنا :

- مقترح حل أزمة التعليم بالمغرب بتحديث هندسته التنظيمية
- *Proposition de réforme structurelle inédite*

POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT

GSM : 0622569305
hmimost@gmail.com